

三
三
三
三





Copyright © King Saud University

٢١٦٨

ش . ع

شرح منار الأنوار النفساني، تأليف ابن الميمني، عبد الرحمن

ابن أبي بكر - ٨٩٢ هـ. كتب سنة ٩٦٧ هـ.

٩٨ ق. ١٩ س. ٥ ر. ٢٠ خ. ١٣ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن، بآخرها فوائد في

أربع ورقات .

الأعلام ٧١:٤ معجم المؤلفين ١٣١:٥ و ١٣٧:١٠

١- أصول الفقه الاسلامي - المؤلف

٢- تاريخ النسخ ج - شرح ابن الميمني على منار

الأنوار النفساني

٦٤١٨

Copyright © King Saud University

١٢٩٤
١٤٢٨/١١/٢٨

مكتبة دار الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤١٨ في ٢/١٩٩٢

المؤلف: شرح مختار الأثر للشيخ

المؤلف: ابن العيني، عبد الرحمن بن أبي بكر - ٨٩٢
٩٦٧

اسم المؤلف: _____

عدد الأوراق: ٨ - ٩٩

ملاحظات: _____

شرح
لعيني
ومقامات
حميدي
اللهم صل على سيدنا ونبينا
محمد عبدك ونبيك ورسولك
النبى الامى وعلى اله وصحبه
وسلم

هذا كتاب شرح معاني

الخط في كتاب العرب
ابو اسحق محمد بن محمد بن
الخطيب

التقويم وضع لعدة الكليات
بواسطة
والتي يدعى القلبي
من سيرة منتخب
للأستاذ

وفى فلان بفلانة
اذا ابتلا بها رزق الله

واو مطلق جمع اكون اولو
محمد بن شونته با حكمة باذاته اولو

نقيب
مكون

احد شين اخ اوزرینه رنج راج
راجحدر اسميلة نقبیه نقبیه / /

لكل فرض في القلوة للاحتياط هذا جواب سؤال وهو ان القدية
في الصوم ثبت بنقض غير معقول فكيف عدت قوتها الى القلوة قال
الجواب نعم اوجبنا الاحتياط لقياس ان يوثق القدية عن
الصوم يحتمل ان يكون معلولاً بعلالة الفجر والقلوة نظير الصوم في
كون كل منهما عبادة دينية فتجب فيها ويحتمل ان لا يكون معلولاً فلا
يجب فيهما احتياطاً كالصدق بالقيمة اي كما اوجبنا التصديق
بقية الشاة الشراة للاحتياط ان استهلك وبيعها حية ان
عدت فوات ايام النصبة للاحتياط لاحتمال كون النصبة
بالعين اصلاً في التحصيل كما عبادة مالية الا ان الشاة بقلوة
الصدق الى الاراقة تطبيقاً لظواهر الضياقة اذا الناس اصابه
تعالى في هذا الايام الا ان الاحتمال ساقط في الايام النقص على
الاراقة فاذا فاقات اعتبر ومنها اي من انواع القضاء في حقوق
العباد فان القضاء ينقسم فيها انقسامه في حقوق تعالى
صمان المعصوب بالمثل فهو قضاء بمنزلة معقول الاستواء في
الصورة والمعنى وهو السابق على المثل مع صورته في غير
حق المالك من كل وجه او بالقيمة فيما له من المثل لكن
انقطع من ايدي الناس كالعديد المتقارب وفي المثل كالتفاوت
فهو قضاء بمنزلة معقول التحقير فيما هو المقصود وهو المثل غير ان
حقه لما كان متعلقاً بالصورة والمعنى كان هذا قاصراً وصحان

النفس والمطراف بالمال في حالة اللطاف فهو قضاء بمنزلة غير معقول
اذ لا مماثلة بين المحدث والمال لانه مال والمال ملوك واداء
القيمة فيما اذا اخرج على عبد بغير غنية فهو قضاء في معنى المثل
اما كونه قضاء فلا من قيمة الشيء غير فاداءها قضاء واما
بيان معنى الاداء فالعين العبد لما كان جوهراً الوصف لا يمكن
الم يتقوى فصار في القيمة اصلاً من هذا الوجه حتى يحتمل
على القبول اي قبول القيمة كالواتاها بالمتى اي بعدد
فانها تجبر على قبول وعن هذا اي باعتبار ان المثل الكمال
سابق قال ابو حنيفة يوفي القطع ثم القتل اي اذا قطع
رجل فقتله قبل ان يبرأ عمد اللوى فعلها اي تخير اللوى
بين قطع يده قتله وبين قتله من غير قطع يده لهما جانبان
عنده وعند حاكمه ولا يقطع لانه القطع موقوف في حكم
السرية في سري سيقط حكمة وكانا جانباً واحدة قال
يضمن المثل بالقيمة اذا غصب ثم انقطع المثل عن ايدي
الناس الم يوم الخصومة لان المثل القاصر لم يشع مع احتمال
المصداق والمصداق موقوف بالتربص الى اوانه وانقطع المثل
بالخصومة وذلك وقت القضاء وقلت السابق يضمن با
لانتفاء لما قرأ المثل المعقول كمال وقاصرو حيث لم
يوجد اضع الميجاب لان الضمان بالمثل ولا مماثلة بين العين

والمنفعة صورة ولا معنى لكونها مالا متقوماً بجلالها والقضا
لو وجب على رجل فقته اجتناب لا يقص لقتل القاتل اي ^{ضمن}
ذلك القاتل لو لم يقصا من شئ لان تلك القضا ليس ^{بال}
فلا يمانه المال صورة ولا معنى ويقضه الشافعي لانه ^{ملك}
النكاح لا يقص بالشهادة بالطلاق بعد الدخول اذ ارج
الشهود لان ملك النكاح ليس بمالا متقوم فلا يقص بالمال عند
الطلاق ويقضه الشافعي بغير المشل ولا بد للمأثورة
من صفة الحسن الحسن والقبح بطلان على ملائير الطبع
ومناظره وعلى صفة كالوصفة نقصان وعلى صفة المدح والثناء
ضروري ان الامر حكيم والحكيم لا يأمرون بشئ الا بحسنة قال الله
يقان الله لا يامر بالفحشا وهو اي الحسن نوعان اما ان يكون
حسناً لعينه اي انصف بالحسن لعني ثبت في ذاته وهو ثلاث
انواع اما ان لا يقبل السقوط او يقبله او يكون ملحقاً به
القسم اي الحسن لعينه لكنه مشابه بالحسن لعني في غير ما ^{يقتضي}
مثال بالحسن لعينه ولا يقبل السقوط لانه لو تبدل كان كذا
والصلوة لما حسن بعينه لانه على تعظيم الله تعالى لكن يقبل السقوط
بالعذر والزكوة للمحق بالحسن لعينه لكنه مشابه بالحسن
لغيره لان حسنها بواسطة دفع حاجة الفقير فاشبهه بغيره
ولان هذه بواسطة بخلاف الله تعالى لضعف الفقير فصار كلاً

واسطة

واسطة فالخفت بعينه او حسناً لغيره اي لعني ثبت في غيره
وهو نوعان اما ان لا ينادى ذلك الغير بنفسه للمأثورة
او ينادى به او يكون ذلك الحسن المطلق الشامل لجميع الاقسام
حسناً لحسن في شرطه بعد ما كان حسناً لعني في نفسه او ملحقاً
به اي الحسن لعني في نفسه وللعني في غيره ولم يذ كر اعتماداً
على الفهم كالوضوء مثال لما حسن لعني في غيره وهو التمكن من
اداء الصلوة لانفسه لانه ليس بعبادة مقصودة ولا ينادى
فان المقصود من الصلوة وهي لا ينادى به بل يقبل مقصود بعد
والجهاد لما ليس بحسن لعينه لانه تعذيب العباد وتخريب البلاد
وحسنه لعلاء كلمة الله تعالى وسادى لان الماعل بنفسه للمأثورة
والقدرة التي يمكن بها العبد للمأثورة من اداء ما لزمه لكان
شرطه بعد ما كان ايج فان الحسن الحاصل للمأثورة من قبيل
اشتراط القدرة الفكرة المكلف من اداء ولا شك في حسن القبح
تكليف العاجز فصار كل من اليمان والصلوة والزكوة والوضوء
والجهاد حسناً لعني في شرطه بعد ما حسن لعينه او لغيره وهي
اي هذه القدرة نوعان مطلق وهو في ما يمكن بالمأثورة من
اداء ما لزمه مدياً كان او مالياً وهو اي هذه النوع من القدرة
شرط في اداء كل امر كالوضوء والصلوة واج الزكوة من الماء والوضوء

والله اعلم بالصواب

والاستطاعة والغنى والشرط نوهه أي مطلق القدرة لا
حقيقه لأن حقيقة القدرة ^{بشيء} هي على التكليف لا بن الفعل
ولا بد من سبق التكليف للفعل فقلت الشرطية لسلامة الحكم
وصحة الأسباب فثبت أن الشرط التوهم حتى قلنا إذا بلغ
الصباح واسلم الكافر وطهرت الخيل في آخر الوقت مقدار
ما يسع التحريم ثم ما الصلوة لتوهم الممداد في الوقت توقف
النفس كما كان سليمان عليه السلام فثبت بهذا القدس
وجوب الهداء فدرا الجرح الحالى ينتقل الحكم الى خلف وهو القضاء
وكامل حتى يتمكن المكلف من الفعل مع صفة اليسر وهو
القدرة اليسيرة للهداء أي الموجبة بتيسير الهداء على العبد ^{وله}
هذه القدرة شرط له وأما الواجب لا لها شرط في معنى العلة و
مغبرة للواجب من العزم الى اليسر تقديرًا وهي كالتقاء في الركوة فإن
الهداء ممكن بدون الهداء أن اليسر كصيربه كمالًا فينقص أصل المال
حتى يطلبت الركوة والعشر والخارج ههنا المال أي الشرط
دوام هذه القدرة له وأما ما وجب بها بطل الركوة ^{النصاب} بهلاك
لكونها واجبة بالقدرة اليسيرة حيث علق ببال المال الموصوف وقد
هلك وكذا العشر بهلاك الخارج والخارج اصطلاح الذرع ^{ألفه}
بجفاف الدوى أي القدرة المكنة فإن بقاؤها ليس بشرط لبقاء
الشرط لواجب حق لا سيقط الحج بفوات ملك الراد والراحلة

بعد تقرب الوجوب وصدقة الفطر بهلاك المال بعد الوجوب
لبنوعها بقدره ممكنة لأن شرط الاستطاعة بقوله من استطاع
ولا يتحقق إلا بها وشرطها اهليته لا اغنياء بقوله صلى الله
عليه وسلم اغنوهم ولا يتحقق إلا من الغنى وهذا جواب عن وجوب
بيعته لا بشرط الزاد والراحلة والنصاب وهما رايان على
أصلها فأنها الصفة بحيث يمتنع ويكتسب وملك نصف صاع
وهذا ثبت صفة الجواز للمأمورية إذا أتى أي المأمورية ^{بالمأمورية}
وقال بعض المتكلمين لا يثبت صفة الجواز للمأمورية بطلاق الم
حق يقين به دليل استدلالين بأنه من أفسد حجة فهو مأمور
بالهداء شرعًا ولا يجوز المؤذي إذا داه والصحيح عند الفقهاء
أنه ثبت به أي بطلاق الأمر صفة الجواز للمأمورية لأن مطلقه
يقضي حسن المأمورية وذلك بعد جواز انتفاء الكراهة
ليخرج قول الرأى صفة الجواز يثبت بطلاق الأمر فقد تناهى
الأمر ما هو مكره كاداء عصر يومه بعد تقرب الشمس فإنه
جائز مأمورية وهو مكره لنا أي بالامرئيت المذن به لأنه
لطلب إيجاده ومن ضرورة انتفاؤها والكراهة هنا ليست
للمصلوة بل التشبه عبدة النمل بالمأمورية بالصلوة وإذا عدم
صفة الوجوب للمأمورية لا يمتنع صفة الجواز عندنا أما لا لنا في
له صوم يوم عاشوراء الشيخ وجوب الهداء فيه ولا يشترط جواز ولنا

ان موجب الواجب الالاء على وجه لا يجوز تركه وموجب الجواز
جواز الترك وبينهما تناف فلا يضاف غير موجب اليه والشرطي
لا يبقى امر بعد نسخ موجب فلا يضاف الجواز او الوجوب له
وصوم عاشوراء بناء على انه مشروع للعبد كسائر الايام لذلك
الامر والامر نوعان مطلق عن الوقت هو الذي لم تعلق اداء
الماثوريه بوقت محدد وعلى وجه يفوت الالاء بفواته كالركوة
وصدقة الفطر وهو اى المطلق على التراخي عند اكثر حلقا
للترخي فانه عند على الفور والفور وجوب تعجيل الفعل في
اوقات الامكان والتراخي جواز تاخير عنه فكونه للفور مقتضا
الامر وجوبه كونه على اول وقت الامكان لسقوط الفرض لو تأخر
فتاخيرته تقضى لوجوبه اذ الواجب لا يترك وتأخير تركه وقت محرم
وكونه للتراخي لئلا يعود على موضوعه بالنقض فان افضل الناس
مقيد بوجوب الاتجار على الفور وافعل مطلق لو اقتضى الفور صار
كالمقيد فلم يبق مطلقا فيعود على موضوعه بالنقض ومقيد به
وهو ما خضع جوازه بوقت عين يفوت بفواته وهو اى المقيد
اما ان يكون الوقت ظرفا للموتى فيؤدي في بعضه وشرطا للاداء
فيفوت الالاء بفواته وسبباً للوجوب فيختلف الواجب
باختار الوقت ان كاملاً فكاملاً وناقصاً فاقص كوقت
الصلاة وهو اى هذا النوع اما ان يضاف الى الجزاء الاول اذ لو

جعل كل الوقت سبباً للزمان لا يقع الالاء في الوقت فجعل بعضاً
والاولى لعدم المزاحم حتى لو شرع فيه تعيين للسببية او
الى ما يلي ابتداء الشروع اذ لم يؤد في الاول فبصير الثاني سبباً
فان ادعى والى الانتقال وكذا الى ان يضيّق لانه ما يتصل به او
بالسببية لقربه او الى الجزاء الناقص عند ضيق الوقت اى لم
يؤد قبل الله فبعين اذ لم يبق ما يتصل اليه او الى جملة الوقت
ان لم يؤد في الوقت لزوال الداعي الى الجزاء فلهذا المبادى
عصر امسه في الوقت الناقص وهو وقت بعد الشمس من يومه
اذ سبب كل الوقت وهو كما لا يبادى الناقص لان سبب
الجزء الاخير وهو ناقص ومن حكمه اى هذا النوع ان شرط
نية التعيين فالنية لتمام العباداة عن الصلابة والتعيين لتعقد
المشروع ولا يسقط التعيين بضيق الوقت لانه من العوارض
وهي لا تغارض الاصل فلا يرد ان التعيين لكون الوقت يسع غير الواجب
فاد اضاف ولم يسع غير منفي سقوطه ولا يعين بالتعيين بان
قال غلبت هذا الجزاء للسبب لان تعيين المطلق تصرف ليس للعبد
الى الالاء فتعين ضرورة الفعل كالحائث في العين يختار ثبوته
من الكفاية بالفعل ولو عين قصد الله ان يفعل الاخر بعد
التعيين او يكون الوقت معياراً له اى مقدراً وسبباً
لوجوبه كشر رمضان فان الصوم قد لا الوقت حتى اراد بزيادة

فانما يبادى في الناقص
لان سبب كل الوقت وهو ناقص

ونقص بنقصانه واضيف اليه قبل صوم شهر رمضان والاضافة
دليل السببية فيصير غير متغيرا لكونه معيارا وسببا فلكي
فيه الصوم واحد ولا يشترط فيه التعيين اي كون صومه من رمضان
لتعيينه والاطلاق في المتعينين تعيينا فيصاب بمطلق الاسم اي بطلان
الواجب بنية مطلق الصوم ومع الخطأ في الوصف بان نوى القضا
او الكفارة او النقل لانه متعين للعبادة باصل الله ووصف
الرمضانية متعين لا تساخ شرعية غيره الا في المسافر ونحوه
اخر فان هذه النية لا يصاب صوم الشهر بل يقع عما نوى عند
ابن حنبل رحمه الله وقال اهوكا لمقيم لان الشرع رخص له بالفطر الشقة
فاذا ترك الرخص ساوى المقيم وله ان وجوب الحداء لما سقط
عن المسافر صار رمضان في اداة محتملة شعبان واذا نوى اوجبا
اخر في شعبان يقع فكذلك في رمضان بحال المريض فاذا اذنى
واجبا اخر يقع عن صوم الوقت لتعلق رخصة بحقيقة العجز عنه
فان سبب الرخصة والتحج بالصحيح وفي الفطر رخصة روايان
في رواية نية المسافر النقل كواجب آخر واصحهما يقع عن الفرض لانه
انما رخص قضاء بجهة وكحذفه عليه فيظهر فيما في ضرورة او يكون
الوقت معيارا لا سببا كقضاء رمضان فانه لا يتحقق قضاء رمضان
في يوم والسبب في القضاء ما هو سبب الحداء وهو شهو الشهر و
يشترط فيه التعيين من الليل لعدم تعيين المواقف للصيامات

نفع الامساك في قول اليوم عن مشروع الوقت وهو النقل و
يجعل الفوات لان وقته العر مجزئ الاولين وهما الصوم
والصلوة لشروعها في وقت معين ففواتان بفوته او يكون
الوقت مسكالا ينسب المعيار والطرف كالخ ينسب المعيار
لانه لا يصح في عام الحج واحد والطرف لانه اركانه لا يفرق
بجمع اجزاء وقته وينسب اشهر الحج من العام الاول عند ابن
يوسف رحمه الله لانه اذا خردت الصلوة بحيث ياتم بالناس
فاعتبر النصيب حلا فالحمد لله حولا يتعين وجوز الثاني
الى العام الثاني وكذا شرط عدم التعويض في العولصة النقل
فيها لانه لو تعين لصار بالتأخير مفعولا اموريا ومياري
الحج باطلاق النية لان المطلق تعيين بدلالة العرف لان
الانسان عادة لا يحتمل المشقة للنقل وعليه الفرض لنية النقل
لانه قد جاء صريح مخالفه فيبطل به الدلالة والكفار يجادلون
بالامور الميانية لقولهم ياء بها الناس قد جاء كذا في سؤالات
البيكر جميعا الى امنوا وبالمشروع من العقوبات كالحدود
والقصاص عند تقرر اسبابها لانهم اتوا بالزجر وبالمعاملة
للهاد نبوي وهم آثروا الدنيا بالشرايع كالصوم والصلوة
في حكم المؤخدة في الاخرة بالاختلاف فيعاقبون على تركها
وجوبها قال في ما سلك في سفر قالوا لم نك من الصليين يعني

من المسلمين المقتدين فرضتها اما في وجوب المدا في احكام
الدينا فلكذلك يجاطبون عند البعض وهم العراقيون من
مشايخنا والشافعية يواردا وانهم يعاقبون بترك العبادات
بشرط تقديم الايمان وزيادة على عقوبة الكفر والصحيح وهو قول
ماوراء النهر انهم لا يجاطبون بآداء ما يجمل السقوط من العبادات
لان الكافر لا يقدر على اداها حاله الكفر لعدم شرطه وهو الا
يمان ولا يجوز كونها ما موردا بالآداء بشرط تقديم الايمان لان
الايمان اصل فلا يكون تبعاً ومنه اي من الخاص التي
وهو قول القائل الغيبة على سبيل الاعمال لا تفعل وانه يقتضيه
القيح للنفقة عن ضرورة حكمه الناهي قال الله تعالى ونهي عن الخي
والمنكر وما ذكر في الامر هنا وهو اي المنهي اقل ان يكون
قيحاً لغية وذلك نوعان وضعا وشرعاً والغيرة وذلك نوعان
وضعا اي لا يفضل الانفكاك ومجاورا اي مصاحباً ومفارقاً
في الجلاء كاللغير قبيح لغية وضعا لان واضح اللغة وضعا
قيح في ذاته عقلاً وبيع للقيح لغية شرعاً لان البيع مبادلة
مال بمال شرعاً والرايس بالشرعاً وضعا لان العقل لا يحكم ببيع
وصوم يوم النحر قبيح باعتبار وصفه وهو انه يوم ضيافة لا
بذاته لانه امساك لله في ذمة والبيع وقت الذاة في بيعه فجاز
للبيع وهو ترك السعي الواجب بجوار انفصال ترك السعي عن البيع

والعكس والنفق للمال عن ما يدل على ان عاقبة لغية الغيرة
عن الاعمال الحسنة اي التي تعرف حسناً ولا يتوقف تحققها على
الشرع كالفعل يقع على القسم الاول وهو البيع لغية لان المال
يكون القبيح في النفقة عنه في غيره الا اذا قام دليل بخلافه و
عن الامور الشرعية وهي التي يتوقف تحققها على الشرع كالصا
بيع على الذي اتصل القبيح به وصفاً فان القبيح يثبت انفساً
للنفقة فلا يحقق اي لا يمكن ان يثبت القبيح على وجه يبطل به
اي بذلك الوجه المقصود وهو النفي ببيانه فون في عبادته ابتداء
فلا بد من تصور وجود النفي عند ليتلى العبد بين ان يفعاله
في عاقب او يتركه فينباب فلو قبح لغية في الشريعة لبطا ولم
يوجد شرعاً والنهي عن الاستحسان عيب فيبطل المقصود وفيما بطل
القيح المقصود فيعور على موضوعه بالنقص واذا حمل على القبيح
لغير يكون النفي محكماً والمقتضى وهو القبيح والمقتضى وهو النفي
محفوظين ولهذا اي يكون النفي عن الاعمال الشرعية واقفاً
على ما قبح لغية كان الربا وهو معاوضة مال بمال في احد الجانبين
ففسد حاله عن عوض مستحق بعقد المعاوضة وسائر
البيع الفاسدة كالبيع بشرط المذمة وصوم يوم النحر والامساك
النهية مشروعة باسناد لان ركن البيع وجد في الراب والبيع
الفاسدة وهو المحايب والقبول من اهل في محله ولان الصوم شرع

منه

فيمن حبت انه يوم ولهذا علك بالقبض وتوذر صوم وصام
صح غير مشروع بوصفه وهو الفضل في الربا لقوات المساوات
التي هي شرط الجواز والشرط الفاسد في البيع فانه كالوصف لانه امر
واستلزام صومه المعارض عن الضيافة لتعلق النهي بالوصف بال
والنهي عن بيع لمر والمصاميين وهو ما في ظهور الربا والميل
وهي ما في ارحام المقربات وتباح المحارم جواب نقض على اصنافنا
وهو ان هذه تصرفات شرعية فالتى عنها تقتضي المشروعية والجل
ان التقي عنها مجاز عن التقي لان محل البيع والتكاح معدوم فلا
التقي عنها نسخا لعدم محله اي محل النهي وقال الشافعي يوفي التا
اي الحسية والشرعية بمصرق النهي المطلق الى القسم الاول وهو
فج لعينه قوله كمال العج اعيان التقي تقتضي العج مطلقا والمطلق
ينصرف الى الكمال كالمطلق في الحسن في الامر المطلق يقتضي الحسن
لعينه وان التقي في اقضاء العج حقيقة لاستحالة نفيه كالا
واقضاء الحسن فانه حقيقة وان التقي معصية وفعله
فلا يكون مشروعا لان مشروعية تقتضي عدم حرمة لما بينهما
التضاد فلا يجفعان ولهذا لكون التقي في بيع العينة قال الشافعي
يع لا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا لانها نعمة التحف بها الاختيار
لا مقربات والزنا حرام فلا يصلح سببا للنعمة ولا يفيد العصب
الملك بان غضبا وهلك وقضى الغمان ملكا عندنا وعندنا

الملك

الملك نعمة فلا يبال بالمحطور ولا يكون سببا لمعصية كسفر الآبق
سببا للرحمة لانها نعمة فلا تعلق بالمعصية ولا يملك الكافر ولا
المسلم بالسيلا لان استلزام معصية فلا يكون سببا للنعمة ولا
العام فمما تناول كل من افراد خرج الخاص متفقه الحدو
خرج المشترك على سبيل التفرق قبل تفسير للتناول وقبل اخذ
عن النكحة كرحل ومنا المني وانما يوجب الحكم فيما سببا وقطعا
عندنا كالحاص وعند الشافعي ليس يقتضي لاحقا لخصومه
حتى يجوز نسخ الخاص به تفريع على ايجابه قطعاً كحديث الثمن
وهو ما روي ان قوما من غزيرة اتوا المدينة فلم يوافقهم فامرهم
صلى الله عليه وسلم ان يخرجوا الى ابل الصدقة فيشربوا من ابلها
وابوالها وهو خاص بنحو قوله صلى الله عليه وسلم استنزه
البول وهو عام وفيما اذا اوصى بالحق لانه انسان ثم يلقى
منه حران الخلقة للاول والقص بينهما نقصان لان العام
كالخاص في ايجاب الحكم فتساوبا في الوصية بالقص والحائز
ليس بعام بل شبيه ولا يجوز تخصيص قوله ولا تأكلوا مما
لم يذكر اسم الله عليه ومن دخل كان آمنا بالقياس وعند
الشافعي هو منزلة التسمية عامداً بحل والجاني يقتل الحرم
قياساً على النامي وعلى الاطراف فان القصاص فيها يتوقف
وخبر الواحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم لم ينجح على

الله سخي وله ريسم وقوله الحرم لا يعيد عاصياً ولا فازاً بدمه فان
 العام موجب قطعاً فلا يختص بما ليس بقطعى لها اي ولا
تأكلوا ومن دخله ليسا بخصوصين فان الناس ليس بخصوص
 بل ذكر شرعاً لقيام الملة مقامه الذكر للعذر وكذا الاطراف فانها
 يسلك مسلك الموال والمآة يتناول الانفس لا غير فان
 خصوص هو قصر العام على بعض افراده بدليل لفظي مستقل
 يقارن معلوم كالمستأن من خص من قتلوا المشركين بقوله
 وان احد من المشركين استجارك او مجهول كالربا
 خص من اجل الله البيع وحرم الربا والصحيح انه لا يبقى قطعاً
 فيخص بالقياس والاحاد لكلمة لا بسقط الاحتجاج بكافة
 الشريعة بحيث يجمعها مع خصوص ما دون النصاب وغير الجزاء
 جماع عملاً بشبهة الاستثناء والنسخ فدل على الخصوص شبه
 الاستثناء من جهة الحكم فان المخصوص والمستثنى لم يدخل
 تحت الحكم والناسخ من جهة الصيغة فان كلامهما مستقل
 بنفسه فان كان المخصوص مجهولاً فالجمله باعتبار الحكم توجهها
 في الباقي كالمستثناء المجهول فلا يبقى حجة وباعتبار الصيغة
 المخصوص ثابت بصيغته فلا يتعدى جهالة فيقول انما كان
 فلم يطل بالشك وشبهة الجهالة اذا التبعين وان كان معلوماً
 فباعتبار الصيغة يقبل التعليل فان المولى في النصوص التعليل

بقوله تعالى

وبالتعليل

وبالتعليل لا يدري ما يتعدى اليه حكم المخصوص مما يتناول العام
 فصار قد ما يتناول العام مجزئاً وباعتبار الاستثناء لا يقبل
 الاستثناء فان التعليل لا يقبله كانه كلام غير مستقل بنفسه فلو
 الشك وقد كان موجياً فلا يطرأ به ولا يبقى قطعاً معه فصار
 دليل المخصوص كالمستأن من عبدني بالهبة لف علمه بالخيار
 في احدها بينه وبينه فانه يجوز البيع في المخرج من الخيار
 لا يمنع الدخول في الميجاب وينع الدخول في الحكم فصار في السب
 نظير دليل النسخ وفي الحكم نظير الاستثناء وقيل انه بسقط
 الاحتجاج به اصلاً فتوقف على البيان تمسكاً بان دليل المخصوص
 كالمستثناء المجهول لان كل واحد منهما اي من الاستثناء والمخصوص
 لبيان انه لم يدخل تحت الجملة فصار على هذا كالمبيع المضاف
 الى امر وعبد من واحد فانه بالاطر العدم دخول المخرج في العقد
 علم العبد ابتداء بالحصنة وقيل انه ينبغي ان كان فان كان المخصوص
 معلوماً بقي العام فيما وراه على ما كان قبله وان كان مجهولاً
 يدخل دليل المخصوص وينفي على ما كان في الكل اعتباراً بالناسخ
 لان كل واحد منهما من دليل المخصوص والناسخ مستقل بنفسه
 بخلاف الاستثناء فانه بمنزلة الوصف فصار اذا باع عبد
 بمن واحد وملك احدهما قبل التسليم صح في المتي بحضه كذا
 تحت العقد وخروج احدهما القدر التسليم ففي المخرج صح

لها

والعمومات ان يكون بالصيغة والمعنى والمعنى لا غير كرجال عام
 صيغة لوضعها للمعنى لا صيغة لانه فرد كزيد ومن وما يحتمل ان العموم
 قال تعالى لا يعلم من خلق السموات والارض والمخصوص فاذا
 قسما من اوصاف الدار فيقول زيد اوفرس قال فيها اى الكثر
 الشايع في استعمالها العموم وضع كان يعمل في دوان من يعمل
 كما وضع كان يعمل في دوان مالا يعمل واذا قال امرئنا عبيد
 العتق فهو حر فساو اعتقوا لكون من عامه واذا قال امثال
 كان ما في بطنك غلاما فان حرة فولدت غلاما وجارية لم
 لان الشر كون جميع ما في بطنها غلاما لكونها عامة وما يحتمل
 من مجازا قال الله تعالى والسماء وما بينهما وكذا عكسه وبذلك
 في صفات من يعمل ايضا كاستعماله في دوان مالا يعمل
 ما زيد فيقال كزيد وكل عامه بعينها لانها لا محاطة ولكن
 على سبيل الافراد كان ليس معه غيره وهي تصحبالاسماء
 لزومها الاضافة فيها اى الاسماء فان دخلت على التكرار
 عمودا ففردة فان دخلت على المعنى او جمع فهو اجزاء لعموم افراد
 حتى فرقوا بين قولهم كل رمان مأكول وكل الرمان مأكول بالصدق
 في القول لمن جميع الافراد مأكول والكذب في الثاني اذا فسر
 مأكول فاذا وصلت بما اوجب عموم الافعال قال مع كذا نصحت
 جاورهم بدلناهم جلودا غيرها ونبت عموم الاسماء في صما العموم

والعمومات ان يكون بالصيغة والمعنى والمعنى لا غير كرجال عام
 صيغة لوضعها للمعنى لا صيغة لانه فرد كزيد ومن وما يحتمل ان العموم
 قال تعالى لا يعلم من خلق السموات والارض والمخصوص فاذا
 قسما من اوصاف الدار فيقول زيد اوفرس قال فيها اى الكثر
 الشايع في استعمالها العموم وضع كان يعمل في دوان من يعمل
 كما وضع كان يعمل في دوان مالا يعمل واذا قال امرئنا عبيد
 العتق فهو حر فساو اعتقوا لكون من عامه واذا قال امثال
 كان ما في بطنك غلاما فان حرة فولدت غلاما وجارية لم
 لان الشر كون جميع ما في بطنها غلاما لكونها عامة وما يحتمل
 من مجازا قال الله تعالى والسماء وما بينهما وكذا عكسه وبذلك
 في صفات من يعمل ايضا كاستعماله في دوان مالا يعمل
 ما زيد فيقال كزيد وكل عامه بعينها لانها لا محاطة ولكن
 على سبيل الافراد كان ليس معه غيره وهي تصحبالاسماء
 لزومها الاضافة فيها اى الاسماء فان دخلت على التكرار
 عمودا ففردة فان دخلت على المعنى او جمع فهو اجزاء لعموم افراد
 حتى فرقوا بين قولهم كل رمان مأكول وكل الرمان مأكول بالصدق
 في القول لمن جميع الافراد مأكول والكذب في الثاني اذا فسر
 مأكول فاذا وصلت بما اوجب عموم الافعال قال مع كذا نصحت
 جاورهم بدلناهم جلودا غيرها ونبت عموم الاسماء في صما العموم

الافعال في كل نبت ضمنا لكل عبد اشترته وكما اشترى عبدا
 ففي الاولى كل عبد اشترته يثبت لو اشترى عبدا اخرين لا يثبت
 في الثانية وفي الثانية يثبت في الثانية ايضا وكلمة الجميع
 عموم الجمع دون الافراد بخلاف كل حوا اذا قال جميع من
 هذا الحصن او قاله من النفل كذا فدخل عشرة مع ان كل
 نفلا واحدا بينهم جميعا بالشركة وفي كلمة كل اذا قال كل من
 دخله الحرج يجب كل رجل منهم النفل تاملا اعتبار كل واحد
 وهو اولى حق من تخلف وفي كلمة من اذا قال من دخله الحرج
 يبطل النفل لان الاقوال اسم لفرد سابق فلما قرئ به من سقطت
 من ويعين احتمال المخصوص حمل النفل على الحكم فلم يجب النفل
 الى الواحد متقدم وله يوجد فلو دخلوا افرادا فلا قول في الثالثة
 لان من استعمال المخصوص وكل يحتمله والجميع مستعار بمعنى الكل او
 قامت دلالة المخصوص بذكر الاول والذكر في موضع النفي
 كما رتب رجلا ولا حرج في الدار وعمومها ضروري لا بالصفة لانه
 نفردية رجل غير معين لزم انتفاء رتبة جميع الرجال اذ لو راعوا
 يكون كازنا وفي الاثبات تحقق لانها الفرد ولم يقرن بها ما
 العموم لكنها مطلقة اى متعرضه للذات دون الصفات لانها
 ولا بالاثبات فينا ولا واحدا غير معين وعند الناقص في نعم لان
 النفي في قوله نعم انما قولنا النفي وان كان الاثبات شامل للشمول

حتى قال بعمه الرقة المذكورة في الظهار في قوله في صحير رقة وقد
 خفف منها الرقة اجماعاً وللخصوص دليل العموم فيخص الكافة
 قياساً وجواباً ان انما يعنى ما والا الرقة مطلقة والمطلق ينصرف
 الى الكامل لانها خضت منها واذا وصفت النكرة في المنبات
 بصفة عامة نعم ضرورة عموم وصفها كقولوا والله لا اكل احدًا
 الا رجلاً كوفياً فله ان يكلم جميع رجال الكوفة والله لا اقر بها
 الا يوماً اقر بكافيه لم يصبر مولاي لاني كنتم القران في كل يوم ولهذا
 ان يكون النكرة نعم بالصفة العامة اذا قال اي عبيد يصركم فهو
 خرف ضرورة انهم يفتقون عليه لان يا نكرة فان النكرة في هذا ^{الظن}
 ما فيه الجاه وصفت بصفة عامة وهي الضرب ففت في حصة
 الضرب انصف به فيعتق واذا دخلت لم المعرفة فيما لا يحمل التعميم
 بمعنى العهد بان لم يكن في جنس تلك النكرة معهود او جئت
 كقولته ان الانسان اني خسراني هذا الجنس ودليل عموم استاء
 المؤمنين حتى سقط اعتبار الجعقة اذا دخلت على الجمع لان في المرفوع
 للعهد في المصل واذا تعذر معنى العهد حمل على الجنس لتكون تعريفاً
 عملاً بالدليل فاننا ابقيناها لاجتماعها في العهد اصلاً واذا
 جعلناها جنساً كان حرف العهد معتبراً للجنس فتنازل الافراد
 فيكون معنى الجمع فيه مراعاة ايضاً فيجوز تزوج امرأة اذا اطلق
 لم تزوج النساء لانها صارت عبارة عن الجنس وهو محتمل الكل والافراد

انما هو

وفي
 حنفية

حقيقة والنكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى لثبوت
 العهد قال ابو صفير عن الرسول الى الذي ذكر واذا اعيدت
 نكراً كانت الثانية غير الاولى لان النكرة تبتنا ولا غيرتين فلو انصرف
 الثانية الى الاولى لتبعت من وجه والمعرفة اذا اعيدت معرفة
 كانت الثانية عين الاولى لدلالة العهد قال ابو فان مع العسر
 مع العسر قال ابن عباس رضي الله عنه لم يغلب عسر سرني واذا
 اعيدت نكراً كانت الثانية غير الاولى لان في صرف الثانية الى الاولى
 نوع تعيين وما الى المقدار الذي يستعمل في الخصوص بتمام الاول
 فيما هو مرد بصفته او ملحق اي فيما هو جنس سواء كان فرداً
 صيغة كالمرأة او دالة كالعبد والنساء اطلاق الجنس على الواحد
 حقيقة والثالثة فيما كان جمعاً صيغة ومعناً كسأ او معناً
 كقولهم لان ادنى الجمع ثلثة تبايع اهل اللغة وقوله صلى الله عليه وسلم
 لما ثلثان وما فوقها جماعة محمول على الموارث خارج عن تنكح
 بعضهم بهذا الحديث فان اقل الجمع ثلثان بانه محمول على الموارث
 لان للثنتين كل لسان بلانية والوصايا لها تبايع الموارث او على
 سبيل تعدد الامام فانه يتقدم على المثنى كالثلثة والجمع عليه
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يفتن تعليم الاحكام في اللغات واما
 المتكرد فبما لا يقلد في دين فضاغداً مخالفة الحدود
 جمع العام على سبيل البداهة التي تبادر على ان النكول كالقوله للحيف

اراد

والظاهر وحكمة اى المشترك الوصفية من غير اعتقاد حكم معلوم
ولكن بشرط التام لتبرج بعض وجوهه للعلية كانه علمنا ان الله
في القر فوجدوه والاعلى الجمع والانتقال والاجتماع في الحقيقة الظاهر
والدم ينتقل من الداخل الى الخارج ولا عموم له اى لا يتعمل الشك
في اكثر من معنى واحد وقال الشافعي يجوز لقوله ان الله ولا
تكنه يصولون على التخييل بينهما معنيان مختلفان لئلا امان
يتعمل في الجمع بطريق الحقيقة او المجاز والاول غير جائز لغيره
موضوع في الجمع بانفاق ائمة اللغة وكذا الثاني اذ لا علاقة بين
الجمع وكل واحد من المعنيين ويجوز ان يراد من الصلوة العنابة
بامر فيهم الرحمة والاستغفار واما الما اول فما ترجع من المشترك
بعض وجوهه بغالب الراى من المشترك وبغالب الراى لسياق
زمين فان الحق والمجاز والمشكك اذا زال الحفاء عنها بدليل فيه
شبهة كجبر الواحد والقياس في ما ذكره وكذا الظاهر والنص
اذا جمل على احتمالة وحكمه العلية على احتمال الغلط كما يجب ^{الاول}
والقياس واما الظاهر الاصطلاحي فاسم لكلام ظهر ^{الاول}
به اى يقع وانكشف للتسامع اذا كان من اهل اللسان بصيغة
اى سماعها مع الحق والشك والنص وحكمه وجوب العمل بالذي
ظهر منه على سبيل الظن عند بعض والقطع عند عامة المتأخرين
واما النص فما اراد وضوحا على الظاهر بان يعرف منه معنى لم يعرف

من الغالب

من الظاهر بمعنى من التكلم اى بقوله حقيقة ينضم اليه سابقا
او سابقا يدل على ان لقصد التكلم ذلك المعنى بالتوق ^{نفس}
الصيغة وليس في اللفظ ما يدل عليه وضعا وحكمه وجوب العلية
بطريق القطع على احتمال تاويل اى وان كان فيه احتمال تاويل هو
اى ولكن ذلك الاحتمال في جبر المجاز فلا يخرج به عن القطع
واما المفسر فما اراد وضوحا على النص على وجه يبقى معه احتمال
التاويل سواء كان ذلك بمعنى في النص بان كان مجالا فبين او غيره
بان كان عاما فلحقه ما سدا باب التخصيص وهو باعتبار ارادة ^{التكلم}
لا معنى في الكلام لانه ظاهر في معناه ويحتمل ان يراد به غير ظاهر
فاليان يقطع وحكمه وجوب العمل به وطعا لكن على احتمال
النسخ واما المحكم فما احكام المراد به احتمال النسخ والتبديل
واحتمال انقطاع معنى في ذاته بان لا يحتمل التبديل عقلا كالاتي
الدالة على وجود الصانع او بانقطاع الوحي والاول يحكم لعينه
والثاني لغيره وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال لقوله واحل
الله البيع وحرمة الربا مثال للظاهر والنص فانه ظاهر في التحليل
والحرمة نص في التفريق بين البيع والربا فيجوز المالا لانه كلامهم
اجمعون مثلا للمفسر فاما لانه عام وكلامه يقطع احتمال ^{الخصيص}
واجمعون التفرد ان الله كل شئ عليهم مثلا للمحكم ويظهر
التفاوت في موضعها عند المعارض ليصير له في مزايا كلامه

فيخرج على الظاهر والمفسر عليها والمحكم على الكل حتى قلنا انما يخرج
 امرأة المهر انه متعة لان تزوجت نص في النكاح ويحتمل المتعة
 والى شهر مفسر في المتعة لا يحتمل النكاح واما الخلق فما هي
بعارض غير الصيغة اي صيغة الحكم ظاهر المراد بالنظر الى موطن
 اللغوي لكن خفي بالنسبة الى المحل بسبب عارض في ذلك المحل لا
 يقال المراد بالطلب وحكمه النظري ليعلم ان اختفاءه لم يزد او نقصا
كأنه السرقة ظاهر في ايجاب المقطع في كل سارق لا يخص باسم آخر
 خفية في حق الطار والنباش تعارض فيها وهو اختصاصها بالاسم
 آخر واختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى فخصت الآية في حقها وانتهت
 هل اختصاصها باسم لنقصان في فعل السرقة او زيادة في ما ملنا
 فيها فوجدناها اخذها لا الغير خفية فخرجت من جهة قد وهو موجود
 في الطار وزيادة لانه سارق العين الرامدة ففعاله اتم سرقة
 فيقطع والنباش سارق عين من حجم وليس بجاف لكونه قتيلا
 الاسم باعتبار نقصان الحرز والمال فلا يقطع واما المشكوك
الداخل في اشكال وامثاله وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد
 ثم لا يقال على الطلب والثالثة الى ان يبقى المراد والاشكال
 ضريان لغوص في المعنى كقولنا فانما اخرجكم في شتم شتم الله
 بمعنى من اين وكيف فبعد الطلب والثالثة ظهر معنى كيف بقرينة
 مستعار بدلية كقولنا فقتل عليهم ربك سوط عذاب لعل

وكقولنا

في الما

في المايعات لا السياط لكن يقيد الدوام فاستعبر منه وال
 يلام من السوط واما المحل فما اردت فيه المعاني اي توارث
 على اللفظ من غير محان لاحدها واستنبط المراد اشياءها
لا يدرك بنفس العبار بان الرجوع الى الاستفسار من الطلب
 الثالث وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد والموقف فيه في حق
 العمل الى ان يبين ببيان المحل فيجب على حسب درج البیان
 فان قطعها ببيان الصلوة سار المحل وان ظننا ببيان مقدار
 المسح بحديث المغيرة صار ما ولا كالصلوة والركوة وضعا لا
 والماوهما غير مراد بل يزيد في الشرع او صاف فيفسر الا ان يطلب
 نفي ما مل فيفسر الصلوة بفعاله صلى الله عليه وسلم وهو راي
 الفرائض وغيرها فلا بد من التأمل ليميز وكذا الزكوة بقوله في كل
 ما نقي درهم خمسة قطلين وجبت واما الثابة فهو اسم لما
 انقطع رجاء معرفته المراد منه وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل
 الاصابة اي قبل القيمة وهذا كالمقطوع في اوائل السوط
 مستلزم فلو من بها ولا ما اول واما الحقيقة فاسم لكل
 حقيقة لفظ كالجنس اريد بها ما اي اختلافها وصغر مع
 المهي والمجاز وحكمها وجودها وضع اي ثبوتها خاصا كان
 او عاما امرأته كقولنا يا ايها الذين آمنوا اركعوا وقولوا
 بقرينة ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق خاص في الامور

في مفسر

والمنع عنه عام في المأمور به والمنع وأما المجاز ^{فما} سمى بالوجه
 غير ما وضع أي معنى له بوضع له من جازي متوعد عن محل
 الحقيقة إلى محالة متناسبة أي بين ما وضع اللفظ وبين
 غيره الذي أراد بهج به الهزل وحكمه وجود أي نبوت ما
 استعمله خاصا كان كقولهم أولمستم النساء المراد الجماع وهو
 خاص أو عاما كالنساء في الحديث وقال الشافعي توعد
للمحاركة ضرورة في بشارية ضرورة بوسع الكلام وهي تفرقة
 بدون العموم فلا يشار إليه والتفوق عموم الحقيقة لم يكن كقولها
حقيقة وإنما وجدت حقيقة لا وهي عامة بل لا لانه لا
 على ذلك بأن كانت تكرر في موضع النفي وغير ذلك فإذا وجد
 هذا الدليل في المجاز والمحل قبل العموم بينت فيه الحقيقة
 وكيف يقال أنه ضرورة في وقد كثر ذلك في كتاب الله تعالى وهو منزه
 عن العجز والضرورة ولهذا أي لبيان العموم في المجاز جعلنا
لفظ الصاع في حديثنا بن عمر رضي الله عنه لا يتبعوا الذين هم با
 لهذين ولا الصاع بالصاعين عاما فيما محاله لأن حقيقة
 الصاع ليست مرادة لجواز بيعه لها أجماعا والمراد ما محاله
 مجازا بالطلاق اسم المحل على المحال وهو اسم جنس على بالآلة
 فينفرد ما محاله من الطعام وغيره والحقيقة لا تنفرد عن التي
 أي كما يصح فيها عند مجاز المجاز فالأبني عن الوالد والمجد

يستأبأ وينفي عنه وسمى ممكن العمل بها أي بالحقيقة سقط
 المجاز لأن الخلفا يعارض الأصل فيكون العقد في قوله
 نفي ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته لما يعقله
 هو ربط اللفظ باللفظ لا بواجب حكم وهذا في المنع لانه
 ربط الجزاء بالشروط والمقسم به بالمقسم عليه لا بواجب الصدق
دون العزم وهو قصد القلب كإذهب لهما الشافعيين وأوب
 الكفارة في الغو لها مقصودة يقال عقدت أي قصدته
 لأن ذلك أقرب إلى الحقيقة لأن أصله عقد الحبل والملك
 للوطى لانه وضع للضم وهو يتحقق في الوطى دون العقد
 ذهب إليه الشافعي بانه ينبغي كما حاله سبب الفهم فهو لوطى
 حقيقة وللعقد مجازا فيجعل على الوطى إذا انعقد والمحل
اجتماعها أي الحقيقة والمجاز مراد في لفظ واحد تلفظ
 مرة واحدة وجوز الشافعي وبعض لا استحالة أن يكون
 النوب الواحد على اللابس ملكا وعارية في من واحد
 فلا لفاظ للعاني كالنوب للأشخاص والمجاز من الحقيقة كما
 لعارية من الملك فكما استحالة اجتماعها في نوب واحد في استعمال
 واحد فالألف في لفظ واحد حتى لا الوصية للموالي وهو ما إذا
 أو صرح بالوصية للموالية بثلث ماله ولم يوص الموالي لغيره
 موالي الموالي أن لا يكون متعلق واحد فيحق النصف ويرد

فصف الثلث الى الورنة لانه لعقده حقيقة ولموالى المجاز
 ولا الحق غير المجاز كما قال الشافعي حتى حد بالقليل من سائر
 شربة السكر لان اسم الخمر التي من ماء العنب اذا غلا واشتد
 حقيقة وسائر الشربة مجاز للمخافة ولا يراد بنو بنيه بالوصية
 كما بيانه وهو انما هو بنات ماله لاني فلان وله اولاد واولاد
 وهذا قول ابي حنيفة لانه للصلبي حقيقة ولبنية مجاز ولا
يراد المتى باليد في قوله ولا مستكثرا وقال الشافعي
اللس على المتى باليد والوطى لان الحقيقة فيما اذا سوي
 وهي معتقة والمخز والصلبي والمخازية اي في الاخيرة وهو للمع
 مراد قائم في الامر وهو المجاز في الثلثة وهو مولى المولى وغيره
 وبنو بنيه والحقيقة في الاخيرة وهي المتى باليد مراد بالامر
 الجمع بينهما وفي الاستحسان في النساء والمولى يدخل الفروع جواب
 اشكال بيانه الكافرا استامن على بنيه او ماله يدخل في
 ما بنوه وبنو بنيه ومواليه وموالي ماله وفيه جمع بين الحقيقة
 والمجاز والجواب انما دخلوا لان ظاهر الاسم صار بوجه
 اي اسم البناء والمولى من حيث الظاهر تباين الفروع ونسبتهم
 الى الجدة مجازا وصار ذلك شبهة في حق الدم بخلاف المتى
على الجاه والمتى حيث لم يدخل الجداد والجدات اي لم يقرب
 هذه الشبهة النافية من الشاواظ اها في بناء الامان للاجاء



والجدات لان دا احاطت الصورة بطريق البقية فليق
 بالفرع دون المصول اذ الجداد والجدات اصولا فلا يكون
 ابناءا وانما يقع على الملك والمجاعة والدخول حافيا ومستقلا
 اذا حلف لم يضع قدمه في دار فلان جواب سوال ايضا بيانه اذا
 لم يضع قدمه في دار فلان ولم يعينها ولا نية ليقع على الملوكة
 والمساخرة والعارية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز وكذا الود
 حافيا او مستقلا او راكبا وفيه جمع بينها والجواب انما يقع باعتبار
 عمومه المجاز اي صار للمفوض مجازا عن شئ وذلك ان شئ عام هو
 الدخول وبن السكنى لا باعتبار الجمع بينهما لان المقصود
 في الامان ومقصوده من وضع القدم الدخول لانه فانه
 او وضعه ولم يدخل المحدث والدخول عام فبتناول ومن
 دار فلان سبب السكنى حتى لو كان الساكن في الملوكة غيره
 لم يحدث وهي نعم فبتناول وانما يحدث اذا قدم ليللا او نهارا
 في قول عبده خريوه يقدر فلان جواب سوال ايضا بيانه لولا
 عبده يوم يقدم فلان فقدم ليللا او نهارا يعنى واليوم نهار
 حقيقة وللبيان مجاز والجواب انما يحدث باعتبار عموم المجاز لان
 المراد باليوم الوقت وهو عام فان اليوم يقع ليللا والنهار والوقت
 المطلق فان كان ما قرره مما عتد كالسكنى فالتنهار والى وان كان
 مما يقبل الباقي كالقدم براديه المطلق الوقت وانما

النذر واليمين اذا قال الله على صوم رجب ونوى باليمين جوا
 سوا ايضا بيانه هذا الكلام النذر حقيقة حتى لا يتوقف على اليقين
 واليمين مجازا حتى يتوقف والحقيقة تفهم بالقرينة والمجاز بها
 اذا اريد كان جمعا بينهما والجواب انما اريد به كونه نذرا بصيغة
 يمين بموجبه لان على الايجاب وهو معطى لنذر ولهذا الصيغة
 موجب وهو الوجوب وباعتبار هذا الموجب يمين اذا نوى اليمين
 لان ايجاب المباح يمين كخرجه فاذا لم يصح له يحل القضاء بالنذر والكفا
 باليمين فهو كثر القربى بصيغة تحريم بوجبه فان شرطه
 اعتاقا في الشرع وليس نفسه اعتاقا لكونه موضوعا لثبوت الملك
 لانه لانه لكن الملك في القربى لما اوجب الفتح بالنص حتى الشراء
 اعتاقا بواسطة حكمه بصيغته وطريق الاستعارة وهي في
 الفقهاء ترد في المجاز لما يتصل بين الشئين صورة او معنى لان كل
 موجود من المحسوسات انما هو موجود بصورته ومعناه لانها
 والمراد بالمعنى الوصف الخاص الشيء هو فلا يسمى شخص اسدا
 باعتبار الحيوانية والخر كما في سمية النجاء اسدا بينما اتصال
 معنى وهي النجاعة فالحا وصف خاص لازم من هور والمطهر
 بينهما اتصال صورة فان التماس اسم لكل ما علة والتجاء الى النظر
 هذا في الحقيقة وفي الشرعيات الاتصال من حيث السببية والتعليل
 اي اتصال السبب بالسبب والعلة بالمعلول نظير الصورة في المحسوس

فكل استعارة بين السماء والارض المطر لا مشابهة بين السبب
 والعلة والمعلول فالأصل من حيث المجاورة والأصل اي
اتصال العقد مشروع بعقد مشروع في المعنى المشروع كيف شرع
 كما في معنى شرع ذلك العقد المشروع نظر المعنى كالهبة والصدقة
 مستلزمان معنى من حيث ان كلا منهما عليك بغير عوض فباعتبار الهبة
 للصدقة فيما وهب للفقير حتى لا يرجع والصدقة للهبة فيما تصدق
 على الغني حتى يرجع والأول اي ما هو نظير الصورة على نوعين
اتصال الملك بالعللة كالنقل الملك بالشر وانه توجب الاستعارة
 من الطرفين لان علة جوارها المجاورة وهي في المشروع علة بالملك
 وهو بين العلة والمعلول من الجانبين لان العلة لم تشرع الملك
 فافتقر اليه من حيث الغرض والحكم لا يفتقر للعلة فافتقر
 اليها من حيث الوجود فاستوى الاتصال ففت الاستعارة
 حتى اذا قال ان اشترى العبد فهو حر ونوى الملك او قال ان
 ملكك ونوى بالشر يصدق ديانة فيها فاذا اشترى نصف عبد
 فباعه ثم اشترى النصف الآخر يفتق هذا النصف وفي الملك لا يفتق
 ما لم يجمع الكل في ملكه فان قال عبت بالشر الملك يصدق ديانة لا قضاء
 وبالمالك الشر يصدق ديانة وقضاء لانه استعار العلة للحكم في الأول
 والحكم للعلة في الثاني ففيها فيه تخلف وهو الأول لا يصدق قضاء
 للثمة وفيها فيه تشديد وهو الثاني يصدق والثاني من نوى الأول

اتصال السبب المحض وهو الفصحى إلى الحكم في الجملة وإن لم يكن
موضوعاً له بالسبب كاتصال زوال ملك المتعة بزوال ملك
الرقبة فإن زواله مفضل إلى زوال ملك المتعة فيكون سبباً
له وفي هذا النوع انما يجوز الاستعارة من أحد الطرفين فيصح
استعارة السبب للحكم وهو ذكر السبب وإيراد السبب دون
عكسه لأن جوازها بالاتصال وهو بالافقار وهو من جهة
المسبب في فقار الحكم إلى السبب فاما التشبيه فنحن عن الحكم
لقيامه بنفسه وحصول حكمه الأصلي للوضع له وتبوت
السبب باتفاق فيستعاد العتق للطلاق لا الطلاق للعتق
وإذا كانت الحقيقة مستعارة بحيث لا يتوصل إليها إلا بمسقة أو
مجهورة بحيث تبسر الوصول ولكن ترك الناس صير المجاز
بالجماع كما إذا حلف لا يأكل من هذه الخالة مثال المستعارة
والمجاز أن لا يأكل غيرها أو يضع قدمه في دار فلان للمجاز
والمجاز أن لا يدخل والمجهور شرعاً كما للمجهور عادة حتى ينفق
التوكيد بالخصوصية إلى جواب مطلقاً فإن الخصوصية مجهورة
شرعاً لقوله ولا تناروا فيضار إلى المجاز وهو الجواب حتى
لواقر على موكله لزمه وإذا حلف لا يحكم هذا السبب لم يقيد
بزمان صاه فلو كمل وهو شاق أو شخ حنت لأن تركه
مجهور شرعاً لترك الترحم وهو حرام لقوله صلى الله عليه وسلم

من لم يرحم صغيرنا فليس منا فكان المراد الذات وإذا كانت الحقيقة
مستعارة غير مجهورة شرعاً وعادة والمجاز متعارفاً متبادراً إلى
الفهم في العرف أو أكثر استعمالاً في عرف الناس من الحقيقة
فهي أولى عند أبي حنيفة بخلافها فنقد المجاز أولى كما
إذا حلف لا يأكل من هذه الخطة أو لا يشرب من القرات ولا
فنقد يحنت بأكل غيرها وبالكرع منه لا بالخبر ومن المأوى لا
لستعارة الحقيقة إذ عنها توكل بالعلو وغيره والكرع عادة البؤس
وعندها بما يتخذ منها كالحبر فيبطلها ولا يفسد كالكرع وهذا لا
خلاف بينه وبين الحلفية إحدان المجاز حلف عن الحقيقة في
التكلم دون الحكم عند فروع التكلم دون الحكم فصارت
أولى لأن الحلف لا يراحم الحكم وعندها هو حلف عن الحقيقة في الحكم
وفي الحكم للمجاز رجحان لأنه يشمل الحقيقة والمجاز يضار شيئاً
على حكم الحقيقة ويبلغ فصار أولى ويظهر الخلاف في قوله
وهو أكبر سنامه هذا البني فإنه يعاقب عنه لأن الحقيقة لا
في نفس التكلم بشرط صحة التكلم وهي كون الكلام صالحاً لفائدة
المعنى بكونه متبادراً وخبر وقد وجد أن هذا البني وضع لاثبات
البينة وقد تعد الحقيقة ففهم المجاز وعندها لأن الحلفية في الحكم
ولا يلتزم الحلف من تصور لا بشرط أن يكون له في فحجه
موجباً للحكم ولكن يتعد لعارض فيجلف المجاز في اثبات الحكم

الكلام في نفسه غير مفقود لا يجاب الحكم أصلاً وقد تعدد الحقيقة
 والمجاز معاً إذا كان الحكم متنعاً فيبطل الكلام كما في قوله امرأة
 هذا يتي وهي معروفة النسب وتولد مثلاً والكبر سنماً حتى
 لا يقع الحرم بذلك سواء أصلاً أو كذب نفسه لكن يفرق في
 المجرى لهذا بل يمنع الجماع أما تعدد الحقيقة في الأكبر فظاهر
 أما في الأصغر فلان الشرع يكذب به لا شتعار النسب من الغير أما تعدد
 المجاز فلان التحريم الذي ينبت لهذا ينبت التحريم الذي يقتضيه
 بطلان النكاح لأن الشبهة إذا ثبتت تظهر الحرم من أصل
 وليس في وسعه إثباته والذي في وسعه إثبات تحريمه يقتضيه
 صحة النكاح السابق ويكون حقاً من حقوقه كالطلاق والنفقة
 غير صالح له والحقيقة شرك بدلالة العادة كالتدبير بالصلاة
 واجتراح فان حقيقة الغا دعاء والقصد ولكن تركاً عادته إلى
 المركان المعلومة وزيارته بيت الله فيجب له بدلالة التقطع
 نفسه كما إذا حلف لا يأكل لحمًا لم يجزئ بلح السمك فاللحم متناول
 ولكن تخصيص بدلالة الاشتقاق فهذا اللفظ يدل على القوة
 ويستحب اللحم لقوة فيه باعتبار تولده من الدم ولأنه لحم السمك
 وقوله كل مملوك حر لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك مطلقاً
 لكونه مالكاً دائماً وعكسه أي عكس ما ذكر من ترك الحقيقة
 اعتبار النقصان لأن الاشتقاق يدل على النقصان فلا

هذا هو الوجه في صحة النكاح
 في قوله امرأة هذا يتي
 وهو ما لا يمتنع عليه

بالزمان والطب والغيب عندنا حقيقته بطلان الفاكهة من
 الفاكهة وهو السقم وهو زائد على ما به قوام البدن وهذا يتعلق
 بها القوام فكان فيها وصف زائد وهو الغد أثبت فلا يتناولها
 وبدل له سبابة الظهور أي سوق الكلام أي بقية لفظة تحت
 به سابقه عليه واستأخره عنه كقوله طلق امرأتك لا يكون
 توكلاً لأن المراد الطاهر غير بقية أن كنت رجلاً فيكون للتيقن
 وبدل له معنى يرجع إلى المسألة كما في معنى العور كالمراة قامت
 لتخرج فقال زوجها ان خرجت فانت طالق يقع على الفور حتى
 لو جلست ساعة ثم خرجت لم يطلاق فان حقيقة العموم ولكنها
 تركت بدله لانه حالاً من المعلوم انه اخرج به مخبر الجواب فيقيد به
 وبدل له في محل الكلام لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال
 بالنيات ورفع عن امتي الخطأ والنسيان فان ظاهر ان قوله
 العمل بالنية ولا يوجد الخطأ والنسيان أصلاً وقد وجد بال
 نية ووجد العلم ان الحقيقة غير مرادة لأن المحل المحتمل فصار
 مجازاً عن الحكم كانه قال حكم الأعمال وحكم الخطأ والحكم نوعان
 الثواب على العمل الذي هو عبادة والافعال الذي هو محرم والنات
 الجواز والفساد وهما مختلفان فصار مشتركاً فلا يعمل به حتى
 وليس على احد ما فيصير مؤلاً والحرمة المضاف إلى الأعيان كالحرام
 في قوله حرمت عليكم أمهاتكم والممنون في قوله صلى الله عليه وسلم

حيث لم يصفه عندنا كوصف الفعل لهما ان انصاف الاعيان بالمرأة
يوجب خروجها عن محالية الفعل المقصود شرعا كما ان انصاف الفعل
لها كذلك فاذا امكن العمل بالحقيقة لا يصير الى انصاف لكونه ضروريا
حلا فاللبعض من اصحابنا قالوا ان المراد تحريم الفعل لا غير التحريم
هو المنع بصير المكلف ممنوعا عما في مقدوره والفعل مقدور اما
عيان فليست بمقدورة وشيئا بل ذكرنا من الحقيقة والمجاز ^{وهو} حروف
المعاني لا تنقسم اليها قالوا بطلق العطف اي بطلاق الجمع من
غير تعرض لمقارنة كاذم بعض والمرتبة كاذم بعض لا يتفرقا
العرب ولقولنا ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي الاعراف
عكسه والقصة واحدة وفي قولنا لغير الوطنية ان دخلت الدار فالت
طالق وطالق وطالق اما بطلق واحدة عندنا في حقيقة هذا
لمن نعلم انها للترتيب عنده وعندنا للمقارنة مستندة لهذا
بيان ان هذا الاختلاف انما ينشأ من الواو بل لان موجبه الكلام
وهو ذكر الطلقات متعاقبة على وجه يتصل الاول بالشرط ثم الثاني
ثم الثالث المقتضى عنده لان الطلاق الثاني يتعلق بالشرط بوجه
الاول لان وطالق حمله ناقصه مفتقرة الى الكمال فيتعلق الثاني
بعد تعلق الاول والثالث بواسطتين فاذا تعلق بهذا الترتيب
تتبع كذلك فاذا انزل الاول ليدل على محله فلا يتغير هذا الترتيب
بالواو وقالوا موجبه الاجتماع اي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف

متعلق
فصار

فصار متعلقين بالشرط بلا واسطة لان وطالق ناقصه فيصير
ما يمتد به الاول وهو الشرط شرطا للثانية والثالثة فلما ساووها
في التعلق بالشرط يقع حله فلا يتغير الاجتماع بالواو وادنا
قال لغير الموطوء است طالق وطالق وطالق هذه نوهم انها
للترتيب والجواب انها اعمابين فواحد لا بالنال كقول بعض
لان الاول وقع قبل التكلم بالثاني فسقطت دلالة لغوته
محل التصرف لانهما غير موطوء فلغا الثاني والثالث لا للواو
واذا زوج فضولي امتن من رجل بغير اذن مولاهما وغير
اذن الزوج ثم قال المولى هذه حرة وهذه متصلا هذه نوهم
انها للترتيب ايضا والجواب انه اعماب بطر كاح الثانية لان
المولى يطر الخلية الوقفية في حق الثانية فيطر الثاني اي في
محلا للنكاح الموقوف بعد علق الاول لان الامة لا يبقى محلا
لنكاح في مقابلة الحرة حتى لو تزوج امه موقفا فحرة نافذا
او موقفا يطر نكاح الامة لان التوقف مقيد بالابتداء فيطر
نكاح الثانية قبل التكلم بغيرها واذا زوج رجلا اثنين
في عقد بغير اذن الزوج فباعه فقال احرة النكاح هذه
وهذه بطلا كما اذا اجارها معا واذا اجارها منفردا يطر
الثاني هذا نوهم انه للمقارنة والجواب اعمابا بطلا لان صد
الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخر ما يغير اوله في الشرط

والاستثناء وجواز نكاح الثانية بما في جواز نكاح الأولى للرجوع
بين الختين فيتوقف الأولى على الثانية فثبت للرجوع وفي التفرقة
يصح القول بان توقف الصدر على الآخر المغير بشرط الوصل
وقد يكون الواو للحال مجازا كقول العبد اذ الى الفأوانت خرجي
لا يبقى الا بالداء فيجعل وانت خرجك لا ينج العطف في مثل
لان شرط جواز انفاق الجنتين خيرا او طيبا والمحوال شروطه
فعلقت الحرية بالداء وقد يكون لعطف الجالة فلا يجزى المشرك
في الخبر لقوله طالق ثلاثا وهذه طالق فطلق الثانية وحدها
لان الشركة في الخبر عما كانت لا افتقار فاذا كانت تامة فقد ذهب
دليل الشركة وكذا في قولها طلق لك الف لعطف الجالة عند
اي حنفية حتى اذا اطلقها لم يجز شي لان العطف حقيقة
عليها واجب حتى يعارضها دليل او معنى المعاوضة ليعارض
لانه امر زائد في الطلاق اذا الكراهة تنبع عن العوض فيه وقالها
الحال بدلا لحال المعاوضة ان الخلع عقد معاوضة فيصير وجوب
الف عليها شرطا وبذلك لان المحوال شرط فيجب له الف الفاء
للوصل والتعقب بانفاقهم فبما هي المعطوف على المعطوف عليه
برهان وان لطف اي قل فاذا قال اذ دخلت هذه الدار هذه الدار
فانت طالق فالشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى بالاربع
فلو دخلها بترجى لم تطلق وتعمل في احكام العطل لان الحكم

على قاذ قال له حريعت منك هذا العبد كذا او قال له حريعت
انه قبول للبيع ويعتق لانه ذكر الحرية بالفاء عقيب الجواب
ولا يترتب العتق على الجواب لما بعد القول فثبت اقتضاء
ويذكر على العطل وكان ينبغي ان لا يجوز ان تعقب العتق على الحاكم
مستحيا لها مؤثرة والحكم انزها ولكن اذا كان العلة مما
يدور حتى يكون بعد الحكم فلا يلغو الفاء كقوله اذ الى الفاء
فانت حراى اذ الى الفاء لك حريعتي للحال وان لم يؤد لان
وصف الحرية منه فاسبب الترتيب وتستعار بعينه الواو قوله
لعل درهم فدرهم حريته درهمان لانه لما بعد حقيقة الواو
ترتب في الواجب جعل مجازا عن الواو كاذ قال درهم ودرهم
للتراخي وهو ان يكون بينهما مهلة فعند اي حنفية نظر التراخي في
الحكم جميعا بمنزلة ما سكت ثم استأنف قوله بعد المذلة
لكل معنى التراخي وعند التراخي في الحكم مع الوصل
في النكح رعاية لعطف العطف لان الكلام متصل حقيقة فلا معنى
لنقصاله حواكما قال الغير الموطوعة انت طالق ثم طالق ثم
طالق ان دخلت الدار فعنده يقع المذلة ويلغو ما بعده كانه
سكت على المذلة ولو سكت عليه حقيقة يلغو ما بعده كذا هنا
ولو قدم الشرط فقال ان دخلت فانت طالق ثم طالق ثم طالق
ثم طالق تعلق المذلة بالشرط ووقع الثاني لبقاء المحل ولما

الثالث كلها بانه لا معدة وقال بعض جميعا بالدخول في الشئ
المستلزم بمعنى العطف ويترتب على الترتيب عند وجود الشرط
الترجيحي فان كانت مقدمة طلقت ثلاثا والواحدة ولها الباقي
لعدم المحل وفي قول صلى الله عليه وسلم فليكن بمنزلة غم لياتي
لدي هو خير جواب سؤال وهو قد ثبت ان ثم حقيقة في الترجيحي لفظا
وحكما او حكما فيقتضي جوار التكفير قبل اللبس في هذا الحديث
والجواب ان ثم هنا استعير في الواو عملا بالرواية الاخري وهي
فلينات بالذي هو خير منها ثم ليكفر واللتناقضا واخر الامر
ليكفر على حقيقة اذا الكفارة واجبة بعد الحنث بالاجماع ول
لم يثبت ما بعده والمعارض عما قبله منفي كان او مثبتا على
سبيل الدارك اي تدارك الغلط وانما يصح المضارب اذا كان
الصدح يحتمل الرجوع فان لم يحتمل صار للعطف المحض فطلق
لنا اذا قال امراته الموطوءة انت طالق واحدة لثنتين لا تملك
يملك ابطال الاول وهو الواحدة فيقعان اي الواحدة والثنتين
بجلا في قوله على الف درهم لا القان حيث لا مل لقان لان الطلاق
انشاء يحتمل التدارك والقرار اخبار بجعله وفي غير الموطوءة
واحدة لعدم المحل بعد وقوعها ولكن للاستدراك بعد
التوقيف اذ اعطف مفردا على مفردا مما جعله على جملة فيجوز
عبر ان العطف به لا يمكن انما يصح عند اساق الكلام اي انتظامه

ونك

وذلك بطريقين ان يكون الكلام متصلا ببعضه ببعض ليتحقق العطف
وان يكون محل الالفاظ غير محل النفي لئلا ينافي آخر الكلام
اولا ولما فهو مستأنف اي وان لم يثبت المتناقض بفتح
المستأنف والذي يكون كلاما مستأنفا فوات الاول كما لمقر
بعد يقول ما كان في فطر لكنه لفظان للمقر الثاني وان فصل
رب على المقر فوات الثاني كلامة اذا روجت بغير ان مولها
بما به درهم فقال اجير النكاح ولكي اجير ثمانية وخمسين
قالوا ان هذا فتح للنكاح وجعل لكن مستأنفا لان هذا نفي فعل
وهو المجازي وانما به بعينه فلم يبق الكلام ولا غير النكاح
من حيث المال لانه منع فبصير لكي ثمانية وخمسين مستأنفا
النكاح آخره مائة وخمسين واو لا حد المذكورين احين
او فعلن او اكثر بدليل عدم انفكاكها عن ذلك ف قوله
هرا وهذا كقول احدكما لكونه لاحد المذكورين وهذا الكلام
انشاء يحتمل الجز لانه خبر في وضعه الاصلا ولكنه في الشرع صار
انشاء فواجب كلمة او التحجير على احوال له اي اختياره بيان
علامها التحجير باعتبار النشاء والبيان باعتبار الخبر وجعل البيان
انشاء من وجه حتى يملك المولى تعيين البيت واظهار من
حتى يحير على البيان لو كانا حين وانما عمت او في الوكالة
كوكلت هذا وهذا وبيع هذا وهذا بفتح استحقاقا لهما

نحو كان الصدم

جهالة مستدركة فيما يخفى على التوسع بخلاف ما اذا دخلت في البيع بان
 قال بعت منك هذا او هذا او بعضه او بعضه وبالحجارة بان
 قال اجرت هذا او هذا او بدعهم او بدعهم فان العقد فاسد
 لان توجب التحجير ومن له الخيار غير معلوم ففي العقود عليه وبه
 جهالة تنفيضي الى النزاع لان يكون من له الخيار معلوماً
له يجب منازعة في اثنين وثلاث من البيع او المشاجرة في بيع
دفعاً للعين خيار الشرط والحاجة تدفع بالثلاث لا شتماً على
الجهد والوسط والردى وفي المهر يوجب التحجير كذا عندنا
صح التحجير بان كان مفيداً أكثر وجنك على الف درهم او مائة درهم
دينار فيعطى الجواشياء وفي القديين بان قال على الف والفين
لما تحجير بحسب الاقل طنة فائدة في التحجير بين القليد والكثير في
جنس واحد فيثبت الحق المتيقن به وعنده يجب المثل للموكل
الاصلي والعدو اعنه الى المستحق اذا كان معلوماً قطعاً او متعكوبه
معلوماً قطعاً وفي الكفارة وهو قوله فكفارة اطعام عشرين
المائة وقوله ففدية من صيام او صدقة او نسك وقوله فحجاء
من ايا ما قتل من النمل الية بحسب احد الاشياء عندنا غير
ويجوز في تعيين عمال او وبعين فغدا لا توك خلافاً لبعض من العا
قين والمعتزلة فان الكل واجب عليه عندهم على سبيل البدل فيفعل
 احدها بسقط وجوب باقيها فاذا ترك الكل ياثم اذ الواحد اذا

ان الكو

واذا اتى بالكل يناب بنواب الواحد عندنا وعندهم اثم الكل ونواب
 الكل واو في قوله ان يقتلوا او يصلبوا التحجير عند مالك بن نواس
 فيتحجر المام في العقوبات في حق كل فاطع طريق عملاً بحقيقتهما وعند
 المهاجعين كل كافي في الحجارة او اشد قسوة اي يصلبوا اذا ^{تفتت}
 الحجارة بقصد النفس واخذ المال بل يقطع ايديهم اذا اخذوا المال
 فقط بل يقوم من الارض اذا حوفا الطريق لان الجزاء بحسب الحاجة
 فتعبط على اخفها وعكسه بعيد فلا يراد الظاهر بل قوله في
 بالحجارة وهي معلومة عادة بتخفيف او اخذ مال او قتل او بلاء
 جزئي معاً كما في بذكر انواع الجزاء عن ذكر انواعها فيقابل كل جزاء
 بفعل فلا يتعبد عنه لان مقابلة الجلالة بالجلالة يقتضي تقسام
 الاحاد الى الاحاد وقديين كذا في حديث جبريل عم حد اصحاب
 ابي رزقة وقال لكون واحد المذكورين غيرين اذا قال العبد
ودائمه هذا حراً وهذا انه باطل الية لكان محل العاق اسم له
غيره في ذلك اي احدها غير محل للعاق ففعل المعين منها لا يكون
صالحاً له وعنده هو كذلك اي انه اسم له حد هاج لكن على احدهما
اليعين حتى لزمه اليقين في مسألة العبد اي لو كانا عبيدين
ولو لم يحتمل اليقين لما اجبر عليه والعلم بالاحتمال اولى من العلم باليقين
ما ومع بحقيقته وهو احدهما على التعيين مجازاً كما يحتمل وان احتملت
بحقيقته كما هو صلا في العلم بالحجاز وهما يسكران المسعائر

عند سماع الحكم لما قرأ الجار خطف عن الحقيقة في الحكم عندها فإذا
 لم يكن المحل صالحا للحكم حقيقة بسقط اعتبار الجار وتستعار أو لم
 إذا دل عليه قرينة فيصير يعطف أو العطف من حيثان كل واحد
 منهما وارد لا يعينه من حيثان كل واحد منهما وارد على الانتزاع وقد
 أي استعارتها عندها إذا كانت في موضع الثاني وفي موضع الباحة
 كقوله والله لا أعلم فلانا أو فلانا حتى إذا كلم أحدهما أو كلمها تحت
 لأنها ليست عن الواو وتستلزم الإجماع بل عومها على الانتزاع لأن صلتها
 تناولا أحدا المذكورين والعوم ثبت بعارض وهو النفي وليس من
 ضرورة العوم الإجماع ولكن لو كلمة المحيية الأخرى لأنه لا تحت
 بكلام أحدهما أدخل البين فلا تحت بكلام الآخر بخلاف الواو حيث
 لا تحت إلا بكلامها استلزامها الإجماع ولو حلف بكلمة أحدهما
 فلانا فانه أن كلمها لأنه موضع الباحة لأن الاستثناء من المحظ
 أباحة والباحة دليل العوم لأنها رفع القيد ورفعه ثبت
 بطريق العوم ويستعار بمعنى حتى إذا فسدت العطف لا خلاف
 الكلام بأن يكون أحدهما اسما والآخر فعلا أو ماضيا ومستقبلا
 ويحتمل الكلام ضرب الغاية باحتمال الامتداد كقوله يولي الله
 من الأمر حتى ويؤوب عليهم أي حتى كان عطفه على نفي عطف الفعل
 على الاسم وعلى النفي عطف المضارع على الماضي وهو يحتمل الامتداد
 لأنه لا ضرر في استعير حتى وحول الغاية وهي ما يتقيد بالثاني أو يتلوه

أو فلهذا

وبقوله

ويقتصر عليه كالي قال في حطاط الفجر وسبيل العطف مع قيام
 معنى الغاية لما سبها فالغاية تتصل بالمتبوع وترتب عليه والعطف
 تتصل بالمعطوف عليه ويتوقف ويكون للتعظيم كقولهم ماتت
 حتى البنية والتحقير كقولهم استت أي عدت الفصل حتى
 القوي جمع فريخ وهو الفصل الذي لم يترأض كمن لم يتكلم
 مع من لا ينبغي أن يتكلم بين يديه وموضعها أي حتى في
 للمعالي أن يجعل غايته يعقوب كحتى يغسلوا أو غايته هي
 مبتدأ كخرج الناس حتى خرج زيد لأن حتى الغاية فيعمل بها
 أمكن فينصب ما بعده بأن مقدرة في حكم الاسم للأن لا يدخل الجار
 في الفعل وعلامة الغاية أن يحتمل الصدر الامتداد بأن يصلح
 الضرب المدة فيه وأن يصلح الآخر دليل على المتبوع كقوله والذين
 لا يؤمنون المقالة قد تمت وقبول الجزية يصلح دليلا على
 فإن لم يستتم بأن عدما أو أحدهما فلا مجازاة يعقوب لم كي إذا
 كان صدرا اكلاه يصلح سببا لما بعده وما بعده يصلح حكاية لأن
 جازا السببية لسيه فإن تعدد هذا أي عمل على المجازات بأن
 كان الخلف معقودا على فعلين يصدران عن نفسه جعل مستعار
 للعطف المحض وبطل معنى الغاية لأن فعل الشخص لا يصلح جازا
 لفعل نفسه وعلى هذا على كون حتى الغاية أو المجازات والعطف
 المحض مسارا الزيادة كان أم ضربا حتى يصح فالضرب يحتمل

الناس

تتبعها

المستند والقياس يصلح منها فجعل غاية حتى اذا ترك قبل الصلح
بحسب ان لا يلد حتى تفدي فالفداء يصلح دليلا على ان
بل هو دواع الى زيادة المتيان فتقدر معنى الغاية لكن المتيان يصلح
سببا وفداء يصلح جارا فحل عليه حتى اذا اتاه فلم يقدّم لم تحت
لان شرط المتيان على وجه يصلح سببا للجزاء وقد وجد ذلك
حتى تعدى عندك فهذا الفعل احسان فلا يصلح غاية للمتيان
بل هو دواع الى زيادة ولا يصلح انبائه سببا للفعل ولا فعلا لجزاء
المتيان نفسه فحل على العطف المحض كانه قال ان لم يلد فالتعدى
فاد اتاه فلم يتقدم تقدم من بعد غير مترسخ وان لم يتعدا اصلا
حتن ومنها من حروف المعاني حروف الجر قال لا الصاق بذكر
استعمال العرب ويتنقض طرفين فدخلها الملتصق به فالعطف
وتصحح ثمان لان الصاق المتابع يكون بالاصول والنسب حتى
لا يشترط وجوده بخلاف المبيع حتى قال اشترت منك هذا العبد
من حظه جدي يكون الكرم غنا فيصح الاستبدال به فانه
القبض ولو كان مبيعا لما صح بخلاف اذا اصاب العقد الى الكرم
وقال اشترت منك كرم حظه هذا العبد فان الكرم يكون لما
ويعتبر فيه بشرط السلم ولو قال ان اخبرني بعد وفاء فلان فله
حرف يقع على الحق حتى لو اخبره ولم يقدم لم يعتق لان ما صحبه
الباء لا يصلح مفعولا للخبير لا اشتغال بالباء ولكن مفعولا لخذول

دل على

دل على الباء فعناء ان اخبرني خبرا ملصقا بقدومه فلان والقدر
اسم لفعل موجود بخلاف ما اذا قال ان اخبرني فلان فلان قدّم
فانه يتناول الكذب ايضا لانه غير مشغول بالباء فصح مفعولا
وكلمة ان مع ما بعدها مصدر فعناء ان اخبرني قدومه فصار
المفعول الثاني التكلم بقدومه لا فعل القدوم ولو قال ان اخبرني
من الدار الى ابادني فانت طالعي شريطة كذا لاذن لان
الباء تقتضي ملصقا به وهو الخروج فصار تقديره المخرج
ملصقا باذني فشرط ان يكون جميع الخراجات لصقة به لان
خروج كونه وصفت بصفة عامة وهو الماذن بخلاف قول
المان ادن لك فاعلى الماذن مرة لانه جعل مستثنى بنفسه فلا
يستقيم لانفا شرط الاستثناء وهو المجانسة فصار مجازا عن
الغاية لان الاستثناء سببا من حيث ان كلامها متصل بالاول
بخلافه في الحكم وفي قوله انت طالعي بنية الله به على الشرط كونه
ان شاء الله لان الباء لا الصاق وفي التعليق الصاق الجزاء بكون
الشرط فلا تطلق لانه تعليق بالما يوقف عليه وقال الشافعي في
الباء في قوله نعم وامسح بروسكم للبعيض فصح اني ما يتناول
المسح وقال مالك انها صلة لان المسح متقدّم فيصح كله وليس كذلك
اما التبعض فلا يعرفه اهل اللغة واما الصلة ففيه لغا
للقضية بل هي لا الصاق باصل الوضع كلها اذا دخلت

في المسح كان الفعل متقدماً الى محل فبصر المحل مغفوله فتناول
 كل المحل تحت الحائط بيدي واذا دخلت في محل المسح ^{الفعل}
 متقدماً الى الالة تقديراً واسم اليكيم بروسكم فلا تقتضي اسماً
 الرأس لانه غير نضاف اليه وانما تقتضي الصاق الالة بالمحور
 لا يتوعد كعادة لما بين الاصابع بقدر الصاقه فتأ
 المراد به اكثر اليد وهو الاصابع لاسم الاصابع والثلث اكثرها
 فصار التبعض مراد بهذا الطريق لمجاهاة وعلى الاثر قول
 على الف درهم يكون مائة لان على الاستعلاء والدين يستعمل
 من يدره لان يصلي بالوديعه فلا ثبت الدين لان على يحمل
 مفعول الوديعه من حيث ان فيها وجوب الحفظ فيحصل عليه فان
 دخلت في المعاوضات المحضة وهي التي تخلوا عن معنى الاسقاط
 كالبيع كانت بغير الباء كبيعك على الف درهم معنا بالفرس
 لان فيها معنى الشرط والمعاوضات المتعلقة بالزوم ^{بها} يأسف
 فاستعمل وكذا اذا اشغلت في الطلاق بان قال اطلق فلانا على
 الف فطلقها واحدة كانت بغير الباء عندها فيجب لئلا يخلو الطلاق
 على ما لمعاوضه من جانبها وعند ابي حنيفة للشرط لان الطلاق
 كجمل التعليق وعلى تدل على الشرط حقيقة لانه لا راد له فبصر
 هذا تعليقاً لانه لا شرط الثالث فاذا خالف بان طلق
 واحدة لم يجب الممال ومن التبعض فاذا قال من شئت من عند

عنه فاعلم ان ابي حنيفة لا واحد منهم عند ابي حنيفة عملاً
 بكلمة العوم وهي من التبعض وهي من وعندها بعتهم جميعاً
 فيخرج من على عومه ويحمل على التميز والى ^{الغاية} ^{الغاية}
 وان كانت الغاية قائمة بنفسها اي موجودة قبل الكلام
 ولم يكون مفقراً في وجودها الى الغاية كقول من لم يمس ^{هذا}
 الى هذا الحائط لا يدخل العائنان الى الحائط لان المقابلة
 يستتبعها القيام بها بنفسها وان لم يكن قائمة بنفسها فان كان
 اصل الكلام اي صدره مساوياً للغاية كادكرها الى الغاية
 لا يخرج ما ورعها فيدخل الغاية كافي المرافق في قوله واذا
 الى المرافق اذ البديهي والى الحائط وان لم يتناولها او كان فيه
 اي في تناوله شك فذكرها لم يلزم اليها فلا يدخل كالسبل
 في الصوم في قوله نذرتموا الصيام الى الليل لانه لا مسأل
 ومطلقه ساعة وكما جال الايمان من ان حلف لا بكلمة الى
 رجب ففي هذه الكلام وجوب الكفارة في موضع الغاية شك
 وفي الطرق لم يخلف فيه اصحابنا لكنهم اختلفوا في حذفه اي
 واثابه في طرق الزمان فقالوا سوا حتى اذا قال انت طالق
 غداً او في هذا الفرق بينهما وقرئ ابو حنيفة بينهما فقالا ادنو
 آخر النهار في قوله في هذا يصدق فضا فان حرف الطرق اذا سقط
 انقصر الطلاق بالعدول واسطة فيستوعب منه ^{بالفعل}

ويتعين اذ فيه آخره بغير موجب الى تخفيف فلا يصدق قضاؤه
 عند جعل المفعول جزءا من العذر وهو مبهم فالنية بعينه فيصدق
 واذا اضيف الطلاق الى مكان كانت طالق في مكانه يقع في الحال
 حينما يكون اذ لا اختصاص للطلاق بالمكان الى ان يصير الفعل
 باذ اراد في دخوله ملكة فيصير معنى الشرط ان الفعل لا يصلح ظرفا
 للطلاق لانه عرض لا يبقى فصار يقع مع ان في الطرف معنى القارة
 فتعلق بالدخول ومع العارية فيصير شيان في انت طالق واحدة
 مع واحدة معها واحدة دلها ولم يدخل وقبل التعدي
 فلو قال طالق قبل دخول الدار طلعت للحال وبعد التاجير حكما في
 الطلاق صد حكم القبل فقوله غير الموهوبة طالق واحدة قبل
 واحدة تطلق واحدة وقبلها واحدة ثنتين وقوله بعد واحدة
 ثنتين وبعدها واحدة واحدة واصل ان الطرف اذا قبل
 كان صفة لما بعده وان لم يقبل كان صفة لما قبله وان ايقاع في
 ايقاع في الحال ففي قبل واحدة الطرف صفة قبل مفعول واحد قبل
 الاخرى فيفوت المحل قبلوا الثانية وقبلها واحدة صفة للثانية فاما
 قضى ايقاعها في الماضي والاول في الحال والاقاع في الماضي ايقاع
 في الحال فيقتربان وبعد واحدة صفة لما قبل فيقتضون ايقاع الاول
 والثانية قبلها فيقتربان وبعدها واحدة صفة للثانية فيقتربان بالاول
 وتبلغ الثانية لغون المحل وعندها لا يقال غير العدي

كان ودية لان الحصر على المعط الى ان يقول دين كان ثمانية
 عن القرب فيحمل القرب من يده فيكون امانة ومن دية فدية
 قسبت المقل دون الكروم لان الارز في الارز لا يكون غلة
 حقيقة وغيره يعمل صفة للسكر لانه نكرة لا يعرف بالاضافة
 ويقول استثناء لشبهة اداة الاستثناء في ان ما بعد كل مغاير لما
 قبله يقول على درهم غير اني بالرفع فيلزم درهم تام
 لانه صفة ولو قال بالنصب كان استثناء فيلزم درهم المدايقا ومنها
 مروق المعاني حروف الشرط او كانه وان اصلها لاقتصاص
 بمعنى الشرط وغيره ملحق بالاستعلاء في غير وامامه ان على معداد
 على حظر اي يجوز ان يوجد وان لا يوجد ليس كاي حاله خرج
 المسجل والفعل المتحقق بحالة كبحي العذر ان دخولها العمل
 او المنع وذلك يجوز في المنع والمتحقق فاذا قال ان لم اطلق
 فانت طالق فلا تأثم بطلاق حقك واحدة لان عدم التعلق
 لا يتحقق الا بقرب موقت احدها واذا عدا حجة الكوف يصلح قوله
 والشرط على السواء فيجازاها مرة ولا يجازيها اخرى اي يعمل
 للشرط مرة ولا يعمل له اخرى وقبله ايجاز لان الجزاء لازم للشرط وهو
 المقصود منه واذا جازيها بالسقط الوقت عليها كالحاقه في
 شرط فصار بمنزلة وهو قوله في حقيقته وعندها لا يشرط
 هي للوقت وقد قبل للشرط من غير سقوط الوقت منها

فانما الوقت لا يسقط عنها الدجال وهو توطأ حتى يظهر الخلاف فيها
 اذا قال المرأة اذ لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق عند ما لم
 ثبت احدها كما في المطلق وقال لا يقع كافر عن كلامه من
 موعم اطلقك لا صاوة الطلاق الى وقت خال عن التطبيق كما كنت
 وجد والخلاف فيها اذا لم يواحدتها وروى عنها اذا قالت طالق
 لو دخلت الدار من غير اني دخلت الدار لان لو قصد معنى
 الترتيب فيما يقرب به فكان بمعنى الشرط ولا يقع منه وكيف سأل
 عن حال فان استقام والربط لذلك قال ابو حنيفة في قوله انت
 حر كيف ثبت ان ايقاع وبلغ قوله كيف ثبت لانه لا حال للحرية
 فلا يتعلق بمشيئة وفي الطلاق فيما اذا قال انت طالق كيف
 ثبت يقع الواحدة قبل المشيئة ثم ان كانت غير مدخول بها
 بانت لا العدة وله مشيئة لها عدم المحل وان كانت مسوسة
 فالنطفة رجعية وسبق الفصل في الوصف اي الزاد على
 الطلاق من كونه باننا والقدرة اي التلويح معوضا البهائم
 نية الروح فان شاءت البانية وقد خواها باننا والتلويح قد
 نوى وقد نوى فقلت وان اختلف المشيئتان فرجعية ^{عند} _{عند}
 موقع الواحدة تلك ان ينلته وان جعل الرجعي باننا واذ
 ذلك ملك فوضد وقام لا يقبل الاشارة من الامور الشرعية
 لطلاق والعناق فحال ووصف بمنزلة اصله لا صاوة لا يقع

نفسه لكونه غير محسوس وقوعا انما يعرف باوصافه وانما يقع
 المصداق بعلق اي فكما تعلق الوصف بمشيئتها يتعلق المصداق
 ايضا بقول العاق لا يقع بلا مشيئة في المجلس وفي الطلاق لا يقع
 ما لم يشأ فاذا اشأت فالنفرج كما قال وكلم اسم للعدد الواقع فاذا
 قال انت طالق كرهت ان يطلق ما لم يشأ لان كرهت ان يفرض
 لما هو واقع الى مشيئتها وهو عام فطلق ما شاء من العدد بشرط
 نية الزوج ويقيد بالمجلس لانه يملك وحيث وانما كان المهم
 فاذا قال انت طالق حيث شئت واي مشيئة لا يقع ما لم يشأ
 ويوقف مشيئتها على المجلس لانها من ظروف المكان ولا
 للطلاق بالمكان فيلغو ذكره ويغني ذكر المشيئة في الطلاق فيقف
 على المجلس بخلاف اذا وصى لانها بيان الاوقات كلها فلها
 ان شاء في المجلس وبعد الجمع المذكور بعبارة المذكور عند
 تناول المذكور والآيات عند الاحتياط وقال بعض النافقة
 لا يتناول الآيات بالبدل ولا يتناول الآيات المفردة انما
 وان ذكر بعبارة الثانية يتناول الآيات خاصة لان دخول الآيات
 سعاليق يمين بالذكور حتى قال محمد في البراء قال امسوى
 على بني وله بنون وبنات اي ليمان يتناول الفريقين ولو قال
 امسوى على بني لا يتناول الذكور من اولاده ولو قال على بني
 وليس لسوى البنات لا يتنبيه ليمان لكن واما النكاح

فظاهر المراد ظهورا سما خرج الطاهر لبقاء الاحتمال ولا بد من قيد
 لا يقال لخرج النص والمفسر لكن لما كان هذا التقسيم لوجوه ^{شعيرة}
 لم يذكر حقيقة كان او تجازا لقول انت حر وانت طالق وبعث
 واشترت لظهور المراد بها بكثرة الاستعمال وحكم بطلان الحكم بين
 الكلام وقيامه مقام معناه حق استحقاق عن العربية اي النسبة فعل
 اي وجه اضيف الى الحكم طالق او حر ترك كان موجبا للحكم لان
 قام مقام معناه في اجاب الحكم لكونه صريحا فلا يحتاج الى النسبة اما
 الكناية فما استمر المراد به اي استمر الاستعمال ولا يعبر عن بقية حقيقة
 كان او تجازا فكنى عن الرجل بالنسبة الى لده وهي حقيقة وعن الضمير
 باي العينا وهي تجاز مسئل العاطف الصبر فان المراد بها لا يعبر
 بدون القرينة فان هو لا يميز بين اسم واسم المبدل له اخرى وكما ان
 لا يجب العلم بها بالنية او ما يفقد مقامها من دلالة الحال لأن
 في المراد فلا يجب الحكم ما لم يزل بدليل يتصل بها وكما ان الطلاق
 كالباقي والحرام سميت بها بالكنايات تجازا لانها معلومة لغاها
 غير مستمرة المراد ولكن بالتردد فيما يتصل به احتمال البينة من
 الحيز او القرابة او النكاح سميت الكناية فسميت بها وكذا
 يحتاج الى تنقيح الزوال التردد على موجباتها ولا يجعل كناية عن الفسخ
حق كانت هي التي لتأثيرها في انقطاع النكاح فان ما يكون كناية
 عماله لعل ما جعل كناية عنه ولفظ الطلاق لا يوجب البينة بنفسه

اي في قوله لا يوجب العلم بها بالنية
 اي في قوله لا يوجب العلم بها بالنية
 اي في قوله لا يوجب العلم بها بالنية

فعلم ان عملها بحقايقها لا اعندي واستبرح رخصه وانت واثق
 الواقع بها رجعي واعتدي حقيقة للحشا ولا يدل على البينة فلا
 يعمل بنفسه لكن يحتمل اعتداد نعم الله او الزوج او اعتداد الدرهم
 او المقر او اذا نوى المقر ان كان بعد الدخول ثبت به الطلاق
 اقتضاء لان صحة المهر بعد المقر تعد به الطلاق ضرورة وهي
 ترتفع باصل الطلاق فلا حاجة الى وصفه وهو البينة وان كان
 قبلا يكون مجازا عن الطلاق لان الطلاق سبب الاعتداد وحكم
 استبرح رخصه كاعندي اذ هو يفرج بالمقصود من العدة الامة
 يحتمل ان يكون للوطى وطلب الولد وللزوج باخر فاذا نوى الطلاق
 جاء التفصيل وانت واحدة يحتمل عند قومك وعندي واحدة
 النساء ونعتا الطلقة محذوفة معناه انت طالق بطلقة واحدة
 فاذا نوى كان دلالة على الصريح اذ ذكر الصفة دلالة على ذكر
 الموصوف لا عاملا بوجبه وهو التوحد والله في الكلام الصريح
 لان الكلام وضع للافهام وفي الكناية قصور لتوقف على النسبة و
 ظهر هذا التفاوت فيما يدري بالتبنيات فتجد القاذف يفرج الزنا
 ولو قال اجمعت فلانة لا حد عليه واما الاستدلال بعبارة النص
 وهو العمل بطاهر ما سبق الكلام له واريد به قصدا ويعلم قبل
 النال ان ظاهر النص فيما اوله واما الاستدلال بعبارة النص فهو
 بما ثبت بطله لفظه لغة اي تركيبين غير زيادة ولا نقصان

لكنه اي ثابت غير مقصور ولا يبق له النص وليس بظاهر من كل
 وجه اي لا يفهم من نف الكلام في اول السماع من غير نال وهذا
 بقوله وعلى الموقوف له رخص سبق الكلام كمنع التفتق
 على الوالد وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباء ^{التيك} لا ينسب اليهم بل
 فيكون مخصوصا بها وهما سواء في ايجاب الحكم لان كل واحد منهما ثابت
 بالنص لما ان الاول الحق عند التعارض لا اختصاصه بالسوق
 ولا اشارة عموم كالعبار لان كل ثابت بالصيغة والعموم باعتبارها
 وقال بعض للاشارة بزيادة على المطلوب بالنص فلا يقع حق شخص لما
 الثابت بذكره النص فما ثبت بعينه النص لغة لا اجتهدا اي كل
 يعرف اللسان يعرفه بحمد السماع من غير تامل كالنهي عن التأنيف
 بقوله ولا تقل الجفاف توقف به على حرمة الفري بدون الاجتهاد
 فان التأنيف اسم لفعل الجاهل بفت الحمة وهو الذي اذا عرف
 ان النهي عنه باعتبار الجفاف توقف به على حرمة سائر انواع الكفر
 وغيره والثابت به كالثابت بالاشارة لان احدهما ثابت بمعاملة
 والاخر ثابت بنظمه المعند التعارض فانه دون الاشارة لوجود
 النظم والمعنى فيها وفي الدلالة المعنى ولهذا اي يكون الثابت به كالثابت
 بالاشارة صح اثبات الحدود والكفارات بالدلالة النصوص كاجاب
 الحرم على غير ما عرفت من نرا وهو محصن فانه لم يردم لانه ما عرفت
 وفي وهو محصن ثبت في غير مكانه النص كاجاب الكفارة على من

جامع في شهر رمضان عند ابدالة نص الاعراب اذ وجوبها عليه
 المجابية على الصوم لا تكون اعرابا دون القياس كما قال الناب
 لان الثابت به ثابت بالرأى وفيه شبهة وهذا تدري بها
 والثابت به لا يحمل التخصيص لانه يقتضي سبق العموم وهذا
 لا عموم له لان العموم من اوصاف اللفظ ولا لفظ في الدلالة
 من يقول للمعنى عموم فلان معنى النص اذا ثبت عالة لا يحتمل ان يكون
 غير عالة وفي التخصيص ذلك واما الثابت باقتضاء النص فما
 لم يعمل النص لا يشترط تقدمه اي ذلك الثاني على ان ذلك الثاني ^{المقتضى}
 امر اقتضاء النص لصحة ما يتناول به فصار هذا اي الثابت بالمقتضى
 مضافا الى النص بواسطة مقتضى ان مقتضى صار مضافا
الى النص بواسطة مقتضى فالكلام الذي لا يصح ان ياتي بالزيادة
 هو مقتضى وطلب الزيادة هو مقتضى المريد هو مقتضى وما
 ثبت به هو حكم مقتضى فكان حكم مقتضى كالثابت بالنص
 لان حكم مقتضى تابع له وهو تابع للمقتضى فيكون مقتضى مضافا
 اليه بنفسه وحكمه بواسطة وعلمته اي مقتضى ان يصح
 به المذكور اي مقتضى ولا يلحق عند ظهور اي ظهور مقتضى
 بخلاف المحذوق فانه يتغير المذكور عند النص به كما في سائر القواعد
 فان المحذوق عند النص به يتغير السوال عنها اليها ويتغير
 اعرابها ومثالا اي مقتضى الامر الاخر بالتكفير في قوله اعترف

عبد الله عن الفريسي كذا يعني فانه مقتضى الملك بالبيع ليعتق
 ان لا يعتق فيما يملكه بالحدث ولم يذكر في البيع نصيب الكفا
 او البيع بسبب الملك كانه قال بعده متى واعتقه عنى والثابت به
 كالثابت بدلالة النص لا عند التعارض فان الثابت بالدلالة اقوى
 لان النص توجيه باعتبار المعنى لغة والمقتضى انما ثبت شرعا للاجبة
 الى تصحيح المنطوق ولا عموم له عندنا وقال الشافعي في الامم
 لان مقتضى كل مخصوص في ثبوت الحكم وقتنا بقوة ضرورة صحة
 مقتضى فلا يظهر فيما وراءه لان الثابت بها يتقدر بقدرها حتى يقال
 ان اكلت فعبدي حر ونوى طعاما دون طعام لا يصدق عندنا
 لان عمل النية في المنطوق والطعام لا يذكر نصا ولو جعل مذكورا
 فالمقتضى عموم له فلفت بنية التخصيص وكذا اذا قال انت طالق او
 طلقك ونوى الثلث لا يصح اما طالق وقعت فيه لا يحتمل العدد
 وانما يقو به ضمنا لصحة اللفظ لانه كذا في الوصف بدون الصفة
 القائمة لغو فكان ثبوت ضرورة التصحيح وهي ترفع بالواحد اما
 طلقك فاخبار عن ثبوت سابق فيقتضى طلاقا سابقا ضرورة التصح
 فيقدر بقدرها والنية لا يعمل فيما ثبت ضمنا بخلاف قوله في نفسه
 فانت بائع حيث يصح فيها ثبوت الثلث على اختلاف الصحاح فقولوا
 لان المصد ثابت لغة فصار مذكورا لغة فاحتمل الكل والاقوى في الثاني
 لان البيوتة تنص بالمراة للحال ولا تصالحها وجهان انقطاع يرجع

الى الملك

الى الملك وانقطاع الى الحل فتقدر مقتضى بتقدير مقتضى على الحال
 فصحت فيه **فصل** التخصيص على النسخ باسمه **العلم** اي الدلالة
 الذات اسم جنس او على يد على الخصوص عند البعض وهو الشافعي
 والاشعري وبعض الخبابة لقوله من الماء من الماء الموقول الظهور
 والثاني المنى فلهذا ينصاري في عدم وجوب الغسل
 بالكسالة وهو ان يجمع الرجل ثم يغتر ذكر بعد الاصلاح فلا يترك
 لعدم الماء فلو لم يكن ذلك موجبا لما صح الاستسكان منهم
 وعندنا مقتضى سواء كان مقروبا بالعدد كما قال الشافعي فستدركه
 بقوله من من الفواسق واليه يطل العدد او لم يكن لانه ان عني
 بالتخصيص ان هذا الحكم غير ثابت بالنسخ في غير النسخ فكذلك
 لانه ثابت بالعادة لا بالنسخ وان عني انه لا ثبت في غير النسخ لان
 النص مانع فبالحال لان النص لم يبين له فكيف يوجب شيئا او نانا
 الحكم والاستسكان منهم من المنصاريين بدلالة التخصيص على
 التخصيص بل عني **فصل** وهو الاام الموجبة للاختصاص **فصل**
 هو كذا فان الاستغراق ثابت فيما اي وجوب الغسل الذي يتعلق
 بعين الماء كقولهم غير المطلق ثابت في الكسالة بتقدير ان الماء
 ثبت من عينا او طورا كذا لانه اي بتقدير ان النقاء الثاني لما
 سبب النزول الماء كان راسيا عليه فاقم مقامه عند تقدير الوفاء
 عليه والحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص بان كان الاسم

بان كان الاسم عاماً وقيد بوصف كان يخص البعض كقوله الغنم السائبة
 ذكوة او علق بشر كافي ومن لم يستطع منكم طوقاً لآية كان الرضا
 بذلك الوصف والتعلق دليل على ان فيه اى الحكم عند عدم الوصف
 او الشرط عند الشافعي هو حتى لم يجز كاحالة امة عند طول الحره
 ونكاح امة الكتابية لغوات الشرط والوصف المذكورين في النسخ
 وحاصله اى ما ذكرناه ان الشافعي الحق الوصف بالشرط وكذا
 موجبا لعدم الحكم عند عدمه لان الحكم يتوقف على الوصف كالتوقف
 على الشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملاً في منع الحكم دون السبب
 فان ان دخلت لا يؤثر في حكمه على معنى انه لو اولى التعليق لثبت حكمه
 في الحال حتى يطل بتعلق الطلاق والعناق بالملك في قوله لا
 ان تزوجتك فانت طالق ولعبه الغيران اشتراك فانت حره
 انت طالق وانت حر سبب في الحال وحكمه متأخر ولا بد للسبب
 من الملك في المحل فاذا لم يوجد لغا وجوز الكفر بالمال قبل
 لان اليمين سبب الكفارة الا ان الحنفية شرط وجوب ردها فلو
 نفى وجوبها ثابتا قبل الحنفية لوجود سبب فيجوز ردها
 وكونها في المال البدني لان المال بغير الفعل في ارضاق الله
 بالوجوب ولا يثبت الفعل وهو وجوب ادائه اما البدني
 فلا يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب رده فلما تأخر وجوب
 الاداء الى الحنفية تأخر نفس الحنفية لوجوب ضرورة اتحادها عندنا

فان طالق وانما يصح من الزوجين
 وانما يصح من الزوجين

المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً لان الجواب وهو انت طالق
 لا يوجد له بركه وهو صدور من اهل ولا يثبت له في محل
 وهو الملك وهنا الشرط حاله وبين المحل في غير مضاف اليه
 وبدون الاتصال بالمحل لا ينعقد سبباً كما اذا لم يكن اهلاً بان
 كان صبياً اضيف الى غير محله بان كان لهيمة فانه لا يصير سبباً
 وهذا لان انت طالق جزء للدخول والجزء عند اهل اللغة
 ما يتعلق وجوده بوجود الشرط فكان التعلق معدوماً قبل
 وجود الدخول واذا ثبت ان التعليق لا ينعقد سبباً في الحال
 بطل اشتراط محل الجزاء وقت التعليق فصح بتعلق الطلاق
 والعناق بالملك لانه يمين ومحل ذمة الخالف وامتنعت
 اضافة عدم الحكم الى عدم الشرط والوصف في انكاح امة
 الكتابية عند طول الحره لقيام الدليل وبطل التكفير بالمال
 قبل الحنفية لسبقه على السبب بياض والطلاق وهو الذي
 على الحقيقة من حيث هي من غير قيد والمقيد مع قيد محمل على
 اى محكوم بان المراد منه ما هو المراد منه وان كان في جاز
 او حادثة عند الشافعي يومئذ ككفارة القتل فالحق مقيد
 باليمان في تحرير رقبه مؤقته وسائر الكفارات فالحق مقيد به
 فتخل عنها فلا يجوز فيها الكفارة كما لا يجوز فيها لان قيدا ليمان راد
 وصف يجري مجرى الشرط فتوجبنا انى الحكم عند عدمه

أي الوصف في المخصوص كما هو وفي نظير من الكفارات لها أصل
 واحد لأن الكل محرر في كغير مشروع للستر والرجز والطعام
 هذا سؤال بر عليه وهو أن الطعام النابت في كفارة اليمين لا يثبت في
 كفارة القتل وما حجب واحد والجواب لما لم يثبت لأن التفاوت
 بينهما ثابت باسم العلم وهو عشر مساكين وهو أي التخصيص باسم العلم
 لا يوجب الوجود أي وجود الطعام عند وجود عشر مساكين ولا
 يوجب عدم الطعام عند عدمه وإذا لم يثبت لعدم في المحل المخصوص
 لا يمكن تعدية كونه تعدية العدمه محال خصه باليمين لأن طعام القتل
 ثابت فيه في أحد قوليه وعندنا لا المطابق على العبد وإن كان في حقه
 إذا تعدد الحكم ففي حادتين أولى لمكان العمل بها أو فيه العاقل أو
 العمل الجوار أن يكون التشديد مقصودا في حكم وحادثة والتسهيل
 في آخره وأخرى لما أن يكون في حكم واحد وحادثة واحدة لعدم إمكان
 العمل بها فيجعل ضرره من الصوم كفارة اليمين ورد في فصاحة
 إمام مطلق وقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات مقيد
 بها أن الحكم الواحد وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين التابع
 وعدمه وإذا ثبت تقيد بطرافة وفي صدقة الفطر هذا سؤال
 وهو هل أحلتهم في صدقة الفطر مع أن الحكم والحادثة متحدان في صدقة
 الفطر ورد نصان وهما إذا عن كل عبد وإذا عن كل حر وعبد
 مملوك في السبب وهو الرأس ولا من حرمه في الأسباب الجوار أن

لا يكون

أن يكون لشي واحد أسباب متعددة فوجب الجمع بينها والعمل بها و
 لا تسلم أن القيد بمعنى الشرط مطلقا جواب عن قول القيد خارج
 الشرط فإن الصفة قد يكون علم وقد يكون اتفاقه ولين كان
 بمعنى الشرط فلا تسلم به بوجوب النفي عند عدمه لأن حكم الشرع
 أمر وجودي ثبت بالشرع ابتداء لعدم شيء يتحقق بقاء على عدم
 شيء آخر لأن العدم متحقق قبل الشرع وإذا لم يكن حكما شرعيا
 لا يمكن تعدية إلى الغير ولين كان بوجوب النفي فاما الجمع
 به على غير أن لو صحت المأالة وليس كذلك فإن المفارقة ثابتة بينها
 سيما فإن القتل أعظم الكبائر بخلاف الطهارة واليمين وحكما
 صورة لشرع الطعام فيها دون ومعنى لشرع التحجير اليمين ربه
 فاما قيد السامة والعدالة سؤال وهو أنتم جعلتم قيد المأالة
 في ضمن من المأالة السامة شاة ما في الجوبها في غير السامة وكذا
 قيد العدالة في ضمن المقيد لها مانعا قبول شهادة غير العدل فلم
 أي والجواب أن قيدها لم يوجب النفي لكن السنة المعروفة في إبطال
 الركوة عن العوامل والموامل وهي ليس في العوامل والموامل صدقة
 أو جريح المطلاق في ضمن المأالة شاة والأمر بالثبت في بناء
 القاسق في أن حكم ما سبق بقاء فثبتوا أو جريح المطلاق في و
 استشهدوا وشهدوا من رجالكم وقيل إن القرآن في النظم
 بوجوب القرآن في الحكم أي الواو إذا دخلت بين يمينين يمينين

فأجلالة المعطوفة تشارك المعطوف عليها في الحكم المتعلق بها فلا
يجب الزكاة فكان سقوط الصلوة موجبا لسقوطها واعتبر
بأجلالة الناقصة إذا عطف على الكمال فثبت الشكرا
وقلت إذا عطف على الجملة لا يوجب الشكرا لأن في ثبوت
 جعل الكلامين واحدا وهو خلاف الأصل لا يصار إليه إلا ضرورة
 لأن الشكرا إنما وجبت في الجملة الناقصة لا فقرها إلى ما يقع
 في المفادة فإذا تم بنفسه لم يجب الشكرا لانعدام الضرورة
 فيما يقتضيه كان دخلت الدار فانت طالق وعبدك حر فعلق
 الحرية مع أنه تام بنفسه لقصوره في حق التعليق والعام كاري
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سرق في حجة أو خرج من حجة
 جواب ولو لم يرد عليه على قدر الجواب مكنى على الفداء فقال أن
 تعدت فعبدك حر أو خرج من حجة جواب كذا في نفسه
 أي لا يفيد بدون ما تقدمه من السبب كقول آخر ليس عليك
 كذا فيقول بلا يخص سببه اتفاقا أما الأول فلا لأنه جزم
 فكان حكما والحكم يخص بالسبب وأما الثاني فلأن ما ذكر في
 السؤال كالمعاد في الجواب لبيان عليه لكن يجب الاستدلال
 فإذا نواه صدق وأما الثالث فلأنه لم يغير بدون ما تقدمه
 يتعلق به وإن خرج جوابا مستقلا لكنه قاد على قدر الجواب
 كقول في جواب الداعي إلى الغدا أن تعدت اليوم فعبدك حر

والجواب في الزكاة ضرورة
 لا يوجب الزكاة ضرورة
 في دفعها بالصلوة في دفعها بالصلوة

فإنه لا يوجب الزكاة ضرورة
 لا يوجب الزكاة ضرورة
 لا يوجب الزكاة ضرورة

لا يخص بالسبب ونقصه من ديار أي غير متعلق بما قبله فإذا انفرد
 في ذلك اليوم في أي وقت كان جئت ولو نوي الجواب صدق
 ديانة حتى لا ينجى الزيادة وهو ذكر اليوم إذ في لغا كلامه فساد
 لا يخفى خلافا للبعض وهو مالك والشافعي وزفر بن محمد
 يخص سببه كالأمر بزيادة قيل عن بعض الشافعية الكلام المذكور
 للمدح كان الأمر بالمعروف أو الأمر بحول الذين يكثر من الذهب
 والفضة لا عموم له وإن كان اللفظ عاما لأنه سيق للمدح
 لا العموم فلا يجب الزكاة في الخمر وعندنا هذا فساد لأن اللفظ
 دال على دلالة عليها بنا فربما عليه وفيه عن زفر بن محمد
 المتعلق إلى جماعة حكمه حقيقة الجماعة كحقيقة في حق كل واحد لأن
 الإضافية بصيغة الفرد موصية بذلك فكذا بصيغة الجماعة وعندنا
 يقتضي مقابلة الأحاد بالأحاد للعرف إذ ينهم من كمال القوة وأنهم
 أن كل فرد ركب رتبة حتى إذا قال له مرة إذا ولدتما ولدين
 وأما ما القان فولدت كل واحدة منهما ولدا فليقتان وقال زفر
 لا يطلقان حتى لا يكل منها ولدين وفيه فائده المقتضى
 الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده سواء كان ضدا أو أضادا
 لأن الأمر بطلب الجار لما ثور به والنهي عن الضد لعدم ذلك فكان
 منهيا عنه بمقتضى حكم الأمر والنهي عن الشيء يكون أمرا بغيره
 كان له ضد واحد فإن الشيء لا يحرى ومن ضروريه فعل ضده كالأمر

فإنه لا يوجب الزكاة ضرورة

والتكون وان كان له اضداد لم يكن احدا في شئ منها وعندنا
بالتحقيق كراهة ضده لانه ساكت عن خبره فينبغي ان لا يؤثر
في القصد ولكن استثناء ضرورة فكان من ضرورة الامر التي ضرورة
ضده منهيا فلا يساوي المقصود فيثبت الادنى وهو الكراهية و
التي عن الشيء يقتضيان يكون ضده في معنى سبب واجبه اى
لواجب في القوة لما ذكرنا وقائد هذا الاصل اى اقضاء الامر بالشيء
كراهة ضده ان التحريم في ضد المأمور به اذا اى لما لم يكن مقصودا
لنبوة ضرورة لم يعتبر مفسد العبارة الامن حيث يفوت الامر
بغير المأمور به فاذا لم يفوته لم يكن مفسدا بل كان كروها كالا
بالقيام في الصلوة ليس ينفي عن القعود قصد احتياذا فعدم
قادر لم يفسد صلوته بنفس القعود لانه لم يفت لهذا القصد
ما هو الواجب الامر وهو القيام لكنه كره اى القعود ولهذا
اى ان الشيء يقتضى سببه القصد قلنا ان المحرم لما عني ليس
بالسبب القباول القيص ولا السبب لحدث كان من السبب
ليس لادراك الرداء لانه لما عني صار مأمورا باللبس غير قلبي
لانه ادنى مانع به الكفاية ولهذا اى لانه يوجب كراهة ضده
اذا لم يفوته قال ابو يوسف ان من سجد على مكان حسن لم يفسد
صلوته لانه اى السجود عليه غير مقصود بالتحقيق ان الشيء ثبت بالامر
بالسجود وهو سجدوا والمراد على مكان طاهر اجماعا وانما المأمور

فعل السجود على مكان طاهر والسجود على مكان نجس لا يوجب فوات
المأمور به فاذا اعادها على مكان طاهر جاز عمره وكبره وقاله
الساجد على النجس بمرة للحالة لانه تارى السجود لما كان باعتبار المكان
فما يكون صفة المكان الذي يؤدى الفرض عليه يجعل غير المصلحة
له حكما فيصير كالحالهما والظاهر عن حل الجاسة فرض دائمة
ضده مضمون للفرض كافي الصوم فان الكف عن قضاء الشهوة
لما كان مأمورا به في جميع وقت الصوم بتحقيق الفوات بالكلية
جز من الوقت فيه **فصل الشريعة** وهي ما جعل طريقا للعبادة يسلكها
على نوعين غربة وهو اسم لما هو صلب منها من المشقة غير متعلق
بالعوارض بيان لصالحتها والمراغبة ما ثبت ابتداء بانيات الشئ
حقا وهي اربعة انواع فريضة وهي لا يختار زيادة ولا نقصانا
لها مقدرة شرعا ثبت بدلية لانه ثبت من الكتاب والسنة
المتواترة والجماع كالايمان والاركان الاربعة وهي الصلوة والزكاة
والصوم والحج فالحاها مقدرة لا تختلها وحكمة التروم علما اى حكم
الفرض حصول العلم القطعي بخبره وتصديقا بالقلب اى وجوب
اعتقاد حقيقة وعلم بالبدن حتى يفر بضم الياء وسكون الكاف
اى ينسب الى الكفر جاحده وينفق تاركه بلا عذر لخبر عن تاركه
وراجب وهو ما ثبت بدلية لانه كصدقة الفطر والاحقة
بناجيز الواحد وهو اداء وعن كافر وعبد وضحا فالحاها سببكم

وحكمه الزوم علما كالفرض لا علما على اليقين لما في دليل من النجاة
حتى لا يكفر جاحداً ويفسق تاركاً إذا استحق أي إذا تركه استحقاقاً
بأخبار الأحاد لأن لا يرى العمل بها وأجبا فاما لو ترك مساواة فلا
لأن التاويل سيرتهم عند المعارضة وسنة وهي الطريقة السلوكية
في الدين وهي أن يطالب المرء بإقامتها احترازاً عن النفل من
غير فرض ولا وجوب عن الواجب الفرض لها طائفة أمر بابا
الأن السنة عند الإطلاق قد تقع على سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وغيره من الصحابة لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي
وعلانياتي الراشد من بعده وعند الشافعي مطلقاً طائفة التي
على الحقيقة عند الإطلاق وهي نوعان سنة الهدى أي أخذ
من تكمل الدين وباركها سيرة المساة دون الكراهة
كالجماعة والمذاهب والروايات ولذا لو تركها قوم استوجبوا اللوم
والعتاب وأهل السنة فاصروا قوتوا لمن ترك ما من أعلام
الدين استحقاق به وروايد وهي التي أخذها حسن وباركها
لا يستوجب ساءة كسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه
وتعوده ونفل وهو ما يتابع فعله ولا يعاقب على تركه وهو اسم للزلة
والنوافل من العبادات وأند مشروعات لنا علينا والرأي على تركه
لما في فعل هذا وهو أنه يتابع فعله ولا يعاقب على تركه وقال
الشافعي هو ما شرع الفعل على هذا الوجه الوصف وهو عدم الزوم

ووجب أن يتبع ذلك غير لزوم بالشرع لأن البقاء لا يحال الاستدلال
وقلتنا أن ما أقامه واجب صيانة لأنه صيانة إلى الله تعالى لا
أو بالشرع فصل التقرب وهو الكف المشتهى فحرم عن إبطاء
ولسبيل إلى الصيانة الباقي فوجب لأنه ضرورة
والتسليم لأنه لا يطال كالصدقة بالاداء وهو كالتدبير صيانة
تعالى سنة لا فعلاً لأنه قصد العبادة وقصد ما عبادة فحرم
لصيانة أي التذرو وهو قول أي العمل أي التذرو فحرم
فلأن سنة لا فعلاً العمل تشرع في الصوم بقاء أي
أولى لأن البقاء المن من الاستدلال ومعنى العبادة في الأفعال
الكرامات المن إلى الأقوال ورخصه وهو ما سير عارضه من
العباد وهي أربعة أنواع نوعان من الحقيقة أحدهما الحق من الله
أي كمال في المعنى الذي وضع الرخصة ونوعان من الجواز
أولهما من الأخر أي كمال في كونه مجازاً أما الحق نوعي الحقيقة فما
استبح أي سقطت المؤخذة به مع قيام السبب المحرم
حاله وهو المحرم بجمعاً وكونه كمال لقيامها كالمكره على تركه فحرم
يرخص المجاز مع اطمئنان القليل لأن حرمة الكفر فائبة بحقه تعالى
في الإيمان وإنما رخص لأنه في الاستدلال حتى يقبل لأنه صورة
ومعنى في الأقدام لا ينفوت حقه تعالى معنى لقيام الركن الثاني
وهو وعلى أقطار في مضاف والأقدام العبر فحرم ذلك لأن فحرم
النفس فحرم

لا ينفوت معنى وكذا حق الغيرة مكان التذرك بالقضاء أو التسل
وترك أي وترك الخافض على نفسه الأمر المعروف وجنابة
أي المكره على المحرم وتناول المضطر بأن أصابه مخضه
مال الغير بغيره نه يرضاه في ذلك لما بينا وحكمه أي هذا القسم
أن الأخذ بالغيرة أولى البقاء المحرم والحرمه حتى لو صير على ما
أكره به وامتنع حتى كان شهيدا لبذل نفسه لأفان
حقه في الثاني من نوعي الحقيقة ما استيج مع قيام السبب المحرم
لكن الحكم وهو الحرمه تراخي عنه عن السبب إلى وقت زوال العبد
فهو من حيث قيام السبب لا من حيث التراخي عنه كالتأ
رضض الفطر مع قيام سبب الصوم وهو شهودا لغيره تراخي
حكمه إلى أدرك عذته من أيام أخر وحكمه أي هذا النوع الاستثناء
بالغيرة أولى حتى كان الصوم أفضل كالحال سببه وهو شهود
النهر وتردد في الرخصة فإن لتأخير السير والسير معارض فإن
تسير الصوم بالسير يحقق بواقعة المسكين فالغيرة تؤدي في
الرخصة من وجه فكانت أولى لما أن يضعفه الصوم فالفطر
أولى بالاعتناء بنفسه وأما ثم نوعي المجاز فإصحح عما بين
المصر وهو الأعمال الشاقة والأحكام المقلظة والأغلال
هي المواثيق اللازمة لزوم الغسل سيم في الرخصة مجازا
المصل وهو الغيرة لغيره مشروعا والرخصة الحقيقية ثابتة

الغيرة

الغيرة في مقابلته وهذا لم يشرع في حقها لكن بما وضعت عناء
للتخفيف حيث رخصة مجازا والنوع الرابع من الرخص ما
عن العباد بأخراج سببه من كونه موجبا للحكم في محل الرخصة مع
كونه أي بأسقط مشروعا في الحالة فمن حيث أن سقط أصلا كان مجازا
ومن حيث أنه بقي مشروعا في الحالة استحقاقه الرخصة وكان دون
الثالث كقصر الصلوة في السفر رخصة أسقاطا عندنا فليس أن
يصلها أربعة أقوال مسألة الله عليه ولم المقيم للصلوة في السفر
كالقصر في الحضر وقال الشافعي رخصة حقيقة والغيرة الرابع
سقوط حرمه للمز والميتة في حق المضطر والمكره حتى لو صير حتى
مات أو قتل أو لم الاستثناء في الإمان اضطرتهم إليه واستثنى
للحل وفي التكره وقليه مطمين مسألة استثناء من الغضب فدل
على انتفاءه عند الإكراه وانتفاؤه لا يدل على الحل فلو صير آخره وشو
عمل الرجل في مدة السح لمن الخفيف سريه المحدث فقط
الغسل لا لعدم المحدث لأنه يتأدى بالسح ولذا شرط اللبس على
الطهارة فلو كان الغسل يتأدى لما اختلف في اللبس على الطهارة
وعدها مسألة **الأمر الذي باقيا منه** التي مرت لطلب
الحكام المشروعة ولها الأحكام أسبابا إليها والموجب الحكم
في الحقيقة هو الله تبيين الأسباب كحذف العالم والوقت
وملك المال وآباءه شهر رمضان والراس الذي عونه وبني عليه

ويدوم هذا الحد الى ان يتصل به صلى الله عليه وسلم فيكون أو كافر
آخر كاذبه وأوله كآخرة وأوسطه كظنية وعرفه المحققون
بخبر جماعة خرج خبر الواحد مقيد بنفسه العلم بصدقه خرج ما
يفيد الظن كالشهور ونفسه الخبر الذي عرف صدق القائلين
فيه بالقرائن الزائدة كمن يخرج عن موت والده من شغل الجيوب
كفيل القرآن والصلوة الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكاة
وتحذرك وأنه يوجب العلم اليقين كالعيان علما صريحا وعند
ابي الحسين الكعبي العلم به نظري دلي الجهور لو كان نظريا
لما وقع العلم لمن ليس اهلية الاستدلال أو يكون اتصال
فيه به صور لما اتصا بالرسول صلى الله عليه وسلم لم يثبت
قطعا لا معنى لمن لا يلقيه بالقبول كالمشهور وهو ما كان
من الواحد في الآحاد انشر حتى نقله قوم لا يؤمنون بواظنهم
على الكذب وهم الصنف الثاني ومن بعدهم وهو الثالث والفرد
التي بعدهم فان عامة اخبار الآحاد اشتهرت في هذا القرن ولا
سمي مشهورا وأنه يوجب علمها شبهة فكان دون المتواتر
فوق الواحد وعند بعض علم اليقين فكفر جاحد كالمتواتر
والصحيح بغير الشبهة أو يكون اتصالا شبهة صور
معنى خبر الواحد وهو الخبر الذي يروي به الواحد والاشان قضا
لا غير للعدد في بعد ان يكون دون المتواتر بان يروى

في القرن الثاني والثالث من يؤمنون بواظنهم على الكذب فلما
يخرج بعد ذلك عن كون من الآحاد وان كثر روايته والله يوجب
العدل دون علم اليقين بالكتاب وهو اذا اخذ الله ميثاق
الذين اوتوا الكتاب لبيته للناس وانما يحاط بكل واحد
بما في وسعه فلما فرض البيان على كل واحد دل على ان السامع
ما مقرر بالقبول منه والعلم به والسنة فقد صح ان صلى الله
عليه وسلم فب خبر الواحد كخبر لسان في الهدية والصدقة
والاجماع فان الصحابة علوا بالآحاد من غير تكبر والتابعين ومن
بعدهم والمعقول فان خبر المسلم العاقل العدل المحمدي المصدق
ظاهر ان عقله ودينه يحلان عليه وبخبره عن الكذب وانه
لا عمل الا على العلم بالنص وهو لا تقف ما ليس لك علم ولا
يوجب خبر الواحد العمل لانه لا يوجب العلم او عكس هذا
فب خبر الواحد يوجب العلم لانه يوجب العلم ولا عمل الا على
علم لا يتقاه الآحاد فب خبر الواحد اذا اتفق اللازم وهو
العلم بمتبني المزموم وهو العمل او لمتبني المزموم فب خبر الواحد
اذا ثبت المزموم وهو العمل ثبت الآزاه وهو العلم والجواب
ان الآلية محولة على ما روي لا تغل رانية بغيره وسمعه ولم يرو
ولم يسمع لوجوب العمل بغير الظن والراوى اذا عرف بالفتنة
والسقم في الاجتهاد كالحلفاء والرأسدين والعبادة ابي

وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم ممن اشهر بالفقه
 والنظر كان حديثه حجة سواء وافق القياس او خالفه فان وافق
 فائده وان خالفه ترك القياس خلافا لما لا فائدة تقدم
 القياس لانه حجة باجماع الصحابة وهو أقوى من خبر الواحد
 ولنا ان اصله موجب للعلم والنجاة في نقله والقياس محتمل
 ان كل وصف يحتمل ان يكون علة وان علة بالعدالة دون الفقه
 كائس وابي هريرة رضي الله عنهما وسلمان وغيرهم ممن اشهر
 بالصحة ولم يكن محتملا ان وافق حديث القياس
 وان خالفه لم يترك الحديث المأثور وهو يروي حديثا
 ينبغي كون القياس حجة فيتركه لانهم كانوا ينقلون بالمعنى و
 الوقوف على ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عظيم والنقل
 ينقل بقدر فهمه فاذا قصر لا يؤمن فوت بعض خبر حجة
 زائدة عن غيرها القياس كحديث ابى هريرة في المصالح
 وهو لا تصور المثل والغتم فمن اتبعها بعد ذلك فهو يخير النظر
 بعد ان يحلها ان يرضها امسكها وان خطها ردها وصاعدا
 ثم وذلكتان برهانان فيحقن اللبن في ضرعها اياما كثيرة كثيرة
 اللبن فيخالق القياس من كل وجه لان ضمان العدوان بما
 لمثل صورة ومعنى او معنى وهو القبة والتمسك بنال اللبن
 صورة ومعنى ولا قيمة لها الدرهم والدنانير وان كان الراوي

يحبها

مجهول

مجهول بان لا يعرف بطول صحة وما عرف المحدث ابو جندب
 كواله من بعد قالوا روى عن السلف وشهدوا بصحته وعلما
 به او اخلفوه اي في قبول حديثه مع نقل الثقات عنه او
 كنوا عن الطعن بعد ما بلغهم روايته صاروا المعروف اي حديث
 كحديث المعروف لانهم قبلوه دلالة صح عندهم وقبول بعض المشهورين
 كرواية بنفسه والسكوت عند الحاجة الى البيان بيان وان
 لم يظهر من السلف الرد كان مستكرا فلا يقبل كاخبار عامة
 بنت قيس ان زوجها طلقها نائلا ولم يقض لزوجها ما
 والسكنى فرده عمر رضي الله عنه وغيره وان لم يظهر حديثه
 في السلف فلم يقابل برة ولا قبول يجوز العمل بحديثه اذا وافق
 القياس لانه خارج جانب الصدق بعد انهم ولا يجب لتمكن
 الوهم بعد الشبهة وانما جعل الحجة بشرط في الراوي وهي ان
 العقل وهو نور محلة البدن والرائس والقلب يقوى الى ذلك
 النور ثم نور الاله الظاهر لظهور فكذلك العقل البصير طريق بيانية
 اي بالطريق من حيث سمى الى الحديث درك المراسم ولذا قيل
 بداهة المعقولات لهاية الحسوس فيبتدئ المطلوب للقلب
 اي المطلوب للقلب بتأله اي القلب يتوحيق الله فيه فاذا نظر
 الى بناء وانتهى اليه بصره يدركه بنور عقله ان له بانباذا قد عرف
 الى سائر واصافه الى يد البناء منه واشترط ان اكمل العشرة

ما يكون عن قبح ولا تميز الى العقل والشرط الكامل منه اي من
 العقل وهو عقل البالغ لان العقل يحدث شيئا فشيئا ولا تعذر
 الوقوف على وجود كل جزا قيم السبب الظاهر وهو البلوغ مقامه
 وبني التكليف عليه دون القاصر وهو عقل البنية لانه لم يعمل والباقي
 ما لا نقصان عقله ففي الدين اولى والضبط وهو سماع الحكماء كما
 يحق سماعه وهو صفة منه اليه لئلا يشك منه شيء ثم فهم عمارة
 الذي اراد به لغويا كان او شرعيا في حفظه ببدل الجهد وهو
 يكرر حتى يحفظ ثم البناء عليه اي الحفظ بحافظة المحدود الى الحكماء
 بان يعمل بوجه يتدنه وهرقته بذكره بلسانه فان ترك العمل
 والمذكره بوران النسيان على سائر الظن بنفسه بل لا يعقد
 اني اذا تركته سببه الى حين دابة متعلق بالنبات واشترط
 ان يقول الجبر باعتبار صدقه ولا تحقق الضبطه والعدالة وهو
 ستقامة في الشئ والدين والمعتبرها كالحكماء وهو لا يعرف الى
 النظر في معاملات المروككن لتعذر الوقوف على هاتيه التفاوت
 اعتبره لا يوردى الى المخرج وهو رجحان جهة الدين والعقل على
 الهوى والشهوة حتى اذا اركب كبير او اصر على صغير سقطت
 عدالة دون القاصر وهو ما ثبت بظاهر الامور واعتدال العقل بغير
 ان من اصحابها فهو عدل ظاهر لها بجلالته على الاستقامة ولكن
 لا يفارق هو الفضيلة واشترطها لان الصدق في خبر الغير المعصوم

عن

عن الكذب لا يثبت ضرورة بل لا يستدل او ذلك بالعدالة والعدل
 هو التصديق والقرار بالله تعالى كما هو باسماؤه كالرحمن والرحيم
 وصفاته كالعلم والقدر وسائر صفات الكمال وقبول الحكماء
 وهو ظاهر بان شيئا بين المسلمين وثبت على طريقهم وثابت بالبيان
 بان بصفته ^{بما هو} ^{بما هو} هذا كما لا يخفى لان المعرفة باوصافه تفصيلا
 متفاوتة والشرط البيان اجمالا كما ذكرنا اي فشرط ما لا يخرج فيه
 وهو التصديق والقرار بما قلنا اجمالا وان عجز عن بيانه واشترط
 لان الكافر ساع لهدم الدين با دخاله اليه منه فلهذا اجمالا
 ذكر من الشريط لا يقبل الكافر لانه لا اسلام فيه والفا
 لغوات العدالة والصبي المعقود لعدم العقل والذي شدد
 عقله لفقد الضبط والثاني من الاربعة في المقطع وهو
 نوعان ظاهر وباطن اما الظاهر فالمرسل من الاخبار وهو
 ليس باسناد وهو ان كان من الصحابي وهو مسلم راضيا
 عليه ولم يقبل بالاجماع لان من ثبت صحته لم يزل حديثه على
 سماعه بنفسه وان كان من القرن الثاني والثالث فذلك
 مقبول عندنا لان عدالتهم ثبت بنهاية صراحة عليه ولم
 وكان اكثرهم برسل ولم ينكر عليهم وقال الشافعي لا يقبل الحديث
 وارسل من دون هؤلاء اي القرن الثاني والثالث كذلك عند
 اكثرهم لان القبول في القرون الثلاثة للعدالة والضبط فاذا

وجزا

فروقا الى ما بالهم

وجدا قبل والدعا رسل من وجهه واستند من وجهه مقبول
العامه لانها شجة في قبوله عند من يقبل المراسل ومن لم يقبل
قال بعضهم مردود وكان حقيقته يمنع القبول وشجته يمنع احيا
وعامة ان شجة لان المراسل ساكت عن الراوى والمستد اطلع
فلا يعارض الساكت واما الباطن فان كان الانقطاع نقصان
التاقل بقوت شرط من العدالة واللام والضبط والعقل فهو
على ما ذكرنا من انه لا يقبل وان كان بالعرض على الموصول بالالف
الكتاب كحديث فاطمة في ان لا نفقة في المبتوتة بخالف سكتوا
هن كحديث سكتكم من وجهه ووردت في المطلقات او السنة
المعروفة كحديث الشاهد واليمين بخالف البيعة على المدعى واليمين
على من انكر او الحادثة بان وردت فيما تخرج من الحوادث وعلم به
كحديث الجهر بالنسبة فانه لما شتم مع اشتها الحادثة لم يعمل به
او اعرض عنه الامتة من الصدر الاول وهم الصحابة رضوان الله عليهم
اجمعين كانبغوا في اموال النبي صلى الله عليه وآله اياكلها الزكوة اختلفت
في زكوة الصبي ولم يرجعوا الى هذا الحديث كان مردودا منقطعاً
ايضاً لان الكتاب ثابت بيقين والسنة المتفقون خبر الواحد
وباستها الحادثة يستحيل ان نخفى عليهم مما ثبت به حكماً واعراضهم
عن الاحتجاج به مع الحاجة ليس لانقطاعه والثالث من
المربعة في بيان محل الخبر الذي جعل الخبر شجة فان كان المحل

من صفة

من حقوق الله وهي ما خالص حقاً من شريعة وهي ما ليس بعقوبة
كالعبادات وغيرها وما هو عقوبة يكون خبر الواحد في حجة بالشروط
المادة لعمل الصحابة بالاحاد كخبر عائشة رضي الله عنها في النقا
حلالا الاكرخي في العقوبات فانه لا يكون حجة فيها لان في اتصاله
شجته وللدرد شدة يحيا وجا به ان تحقق الشجة في غير مانع
كنتحققها في البيئات وان كان المحل من حقوق العباد مما افترق
مخصص كالبيع والملاذ المرسالة بشرط في سائر شروط الاحاد
من العدالة والعقل والضبط واللام مع العدد ولفظ الشهادة
والولاية بالخبرة لانه لا بد للزام من كون الخبر زوماً والزام
من الولاية فلا بد من كون الخبر من اهلها وذلك بما ذكرنا واشترط
العدد لفظ الشهادة وتكيد الخبر وان كان الزام فيه اصلاً
كالوكالات والمصاريف ثبت باخبار الاحاد بشرط التميز دون
العدالة اذ كان الخبر مبرأً من عدالة كان او غير صبي او بالغاً
او مسلماً للضرورة اذا الانسان فلما يجد ما يستخرج الشرط ليعينه
الى كماله وانه الزام فيه وان كان فيه الزام بوجه دون
وجه كعزل الوكيل وجه الماذون ان كان الخبر وكالاً او سوكلاً بشرط
فيه العدالة وان كان فضولياً بشرط في احد شرط الشهادة اما
العدد واما العدالة عندنا في حقيقته لان الموكل والمولى يريان
الوكيل والعبد والعزل والمحرر كان الزاماً من هذا الوجه ومن وجه

بين

كونهما متصرفين في حقهما بالعزل والخير استند المعاملات بسقوطها في
 الزام بوجوب اشتراطها والمعاملات بسقوطها فنسقط احدهما
 الآخر فغير الشك في حقها وعندها هو كاسبق في اشتراط التميز فقط
 والرابع في بيان نفس الخبر وهو أربعة اقسام قسم يحيط العلم به
خبر الرسل عليهم السلام لقيام الدلالة على عصمتهم عن الكذب
 وحكمه اعتقاد الحقيقة والائتمار قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه
 وقسم يحيط العلم به كدعوى فرعون الربوبية لقيام اماراته
 لحدث فيه وحكمه اعتقاد البطلان والافتعال برده وقسم يحيط
 الى الصدق والكذب على السواء كخبر العاسق بحمل الصدق باعتقاد
 دينه وعقائه والكذب بتعطيه المحذور وحكمه التوقف في قال
 توبسيتوا وقسم يخرج احدا احتمالي وهو الصدق على الآخر وهو
 الكذب كخبر العدل المسيح بتبطل الرواية بترجم صدقه لغلبة
 ودينه على هواه بامتناعه عن موجب الفسق وحكمه العمل به عن
 اعتقاد بحقيقة المقصود هذا النوع ولهذا النوع اطراف ثلثة
 السماع وذلك اما ان يكون غمري وهو ما يكون من حبس السماع وهو
 اربعة وجهان حقيقا احدهما حق ووجهان غمري لهما شبهة
 بالرخصة فالاولان بان يغتر على المحدث من كتاب وحفظ وهو
 يسمع فيقول هو كما قرأت فيقول نعم او يغتر بالمحدث عليك وان
 تسمع فعن المحدثين الثاني اولي عن ابي خنيفة الاول او ابي
 اولى

وفي
 خبر
 الرسل
 عليهم
 السلام

بان يكتب المحدث اليك كتابا على رسم الكتب من العنوان و
 التوقيع وذكر فيه حدثي فلان عن فلان الى آخره بان قال
 عن النبي عمه وذكره نفي قول اذا بلغك كتابي هذا فمعه في
 به عن هذا المسند فهدا من الغايب كالخطاب لتبلغ
 صلى الله عليه وسلم بالكتاب وكذا الرسالة على هذا الوجه بان
 يرسل اليه رسوكة ان فلانا اخبرني عن فلان الرسول كالكتاب
 فيكونان محتمل ان ثبتا بالحجة بان ثبت بالبينة ان هذا
 كتاب فلان المحدث او رسوله او يكون رخصة وهو ما لا يشك
 فيه اصله كالا جارة وهون يقول آفرته كذا ان تروي عن فلان
 الكتاب الذي حدثني به فلان والمأولة وهي ان يعطيه كتابه
 ويقول اخذته وحدثني ما فيه وهو تأكيد للاجازه فالمأولة
 ان كان عالما به اي بما في الكتاب يقع الاجازة والا اي وان لم
 يكن عالما به فلا يقع الاجازة اصل الكتاب لقاض وطرفا لحفظ
 والعربية في ان السمع من وقت السماع الى وقت الحاجة
 والرخصة ان يعتمد الكتاب فان نظره وذكر به ما كان
 مسموعا له يكون حجة وبحال الرواية عند ابي خنيفة لان الخط
 للقلب كالمرأة للعين والمرأة اذا لم تغد للعين ذكرها كان عالما
 فالخط اذا لم تغد للقلب ذكرها كان هدا وكذا في رواية القاض
 والشاهد خطه وعن ابي خنيفة يدل وان لم يذكر في السجل والرواية

انما الزيادة كالقسط
 وما اياه
 انما الزيادة كالقسط
 وما اياه

دون الصدق وعن محمد بن في الثالث نيسب وطرف الما والفرعية
 فيه ان يورى المسموع على الوجه الذي سمع بلفظه ومعناه و
 معناه والرخصة ان يعلله بمعناه لقول صلى الله عليه وسلم اذا
 اصبتم المعنى فلا باس فان كان المروي محملا بحمل غير الحق
 معناه واحدا يجوز نقله بالمعنى لمن لا يصر في وجوه اللغة لانه
 لا يمكن زيادته ونقصه لعدم احتمال غير ما وضعه وان كان
 محملا غير اي غير ما ظهر من معناه كعاد محمل المخصوص فلا يجوز
 نقله بالمعنى للقبلة المحمودة لانه يقف على المراد به فيكون النقل
 وما كان من جوامع الكلم وهي الالفاظ الموجزة الجامعة للمعاني
 الكثيرة والاحكام المتخالفة او المشكل او المشتركة او الجمل الجوز
 بالمعنى للكل اي للجملة وغيره اما الجوامع لعدم من الغلط واما
 المشكل والمشارك فلان في معانيها بالناوئل والناوئل ليس بحجة
 على غيره واما الجمل فسان من الجمل والمروي عنه ان التكرار روايته بان
 قال كذبت على او على خلافه بعد روايته مما هو خلافه يتبين
 بان لم يكن الرواية محتملة للتاويل والتخصيص كحديث عائشة
 رضي الله عنها انما اخراة تحت نفسها بغير اذن ولها فتكاها
 باطل ثم تزوجها بنت اخيها وهو غايب وكان بعد الرواية بطل
 العمل لانه يصير متناقضا بانكاره ومع التناقض لم يثبت الرواية
 وبدون الاتصال لا يصير حجة ولان الخلاف ان كان حقا بطل

الاحتجاج به وان كان باطلا سقطت روايته وان كان العمل
 من الرواية ولم يعرف تاريخه اي انه عمل فيها او بعدها
 لم يكن جرحا لان الظاهر انه تركه بالحدث احسانا للظن
 به ولانه حجة في الاصل فلا يسقط بالشبهة وتعيين الراوي
 بعض احتماله اي الحديث بان كان اللفظ عاما فعمل مخصوص
 او مشترك او بمعنى المشترك فعلى واحد وجوهه لا يمنع العمل
 لان احتمال الكلام لغة لا يبطل بنا وبالله كحديث ابن عمر البعاني
 بالخيار ما لم يتفرقا محتملا بقول او الابدان حاله على الابدان
 ولم نأخذه ولا مناع عن العمل به كالعلة بخلافه لان
 مناع حرام كالعمل بخلافه وعمل الصحابي بخلافه يوجب الطعن
 لانه يظن به المخالفة بحدث صحيح فعمل على انه عالم انتساب
 كما روى انه صلى الله عليه وسلم قال البكر بالبكر جلد مائة
 وتقريب فغيره جلد فارتد محلف ان لا ينفي احدا فلو كان
 النفي حذرا لما حلف ولحديث منبأه على الشجرة فلو صح لما نفي
 عليه واما ما محتمل المنقاة لم يكن جرحا كحديث الوضوء على
 فقهه في الصلوة لا يخرج عن عمل ابي موسى الاشعري به لانه
 من الحوادث النادرة والطعن المهم من اية الحديث بان
 يقول هذا الحديث غير ثابت او فلان مجروح من غير ذكر سب
 لا يخرج الراوي لان العدالة ثابتة للسام باعتبار عقاله وورث

فلا يترك هذا الظاهر بالخرج المبهمة لاحتمال اعتقاد ما لا يصلح
 للخرج جرحاً المأذون مفسراً بما هو جرح منقذ عليه فلو كان
 مجتمداً فيه كالطعن بشرب البند لمن يعتقد باحتماله لا يقبل
 من أشهر النسخة دون التعصب فلو كان الطاعن موقفاً
 بالعداوة والتعصب لا يقبل لا يقبل الطعن بالتدليس وهو
 قوله حدثني فلان عن فلان ولا يقول قال حدثني واخبرني فلان
 لأنه يؤهم بجهة الرسالة وحقيقته ليس يخرج في هذه اولى
 والتبليس وهو ان يروي عن رجل ويدكر بما لا يعرف به فان
 هذا محمول على صيانة الراوي من ان يطعن فيه من لا يبالى
 والمرسال لأنه ليس تأكد الخبر وسماعه من غير واحد
 ركض الدابة لان السياق مشروع ليتقوى على الجهاد والملاح
 فانه مباح اذا لم يتكلم بما ليس بحق وحدانية السن فان كثيراً
 من الصحابة رَوَوْا في حداته سنهد وعدمه لا بغير الرواية
 لان العبرة لصحة الاتفاق واستخار مسائر الفقه لأنه لا
 الاجتهاد وقوة الذهن **فصل** وقد يقع التعارض بين
 بينة في نفسها بجهلنا بالناخ من المنسوخ فلا بد من بيان اي
 التعارض وركن التعارض تعال المجتبى على السواء لعدم المعافاة
 بين المختلفين في القوة والضعف لا حرية لا حدتها تأكيداً والمؤكد
 عدم المزية في الوصف كجبر العدل الفقيه مع مثاله في كلين

مفاد

متضادين اي متعالفين على وجه يقتضون في المخازن لوانتقام
 لتأديا وشروطها اي المعارضة اتحاد المحل لأنه لو اختلف لما راجعها
 كالنكاح يوجب حل الزوجة وحرمة أمها والوقت لجواز اجتماعها
 في محل في وقتين كحرمة المهر بعد حلها مع تضاد الحكم كالحرية
 والتقليد والاثبات والنفي وكلها بين آيتين المصير اليه
 وبين سنتين المصير اليه قول الصحابة والقياس لا لها سائفاً
 لاشتغال العمل بها الثاني وباحديها اعمه الاولوية فيضار الى ما
 بعدهما من الحجية والحجة على هذا الترتيب وعند العجز عن المصير
 الى ايسر آخر يجب تفرق الاصول اي ابقاء كل واحد من التي وفي
 فيها التعارض على ما كان في الاصل كما في سور الطار لما تعارضت
 الآية في طهارته ورواياته صلى الله عليه وسلم سئل انتوضأ في
 افضلين به المرقا ل نعم ورواياته نهي عن لحود المرقا هلية فانهما
 فيدل ان سورة نجس وجب تفرق الاصول فبقيل الماء عرف طاهر
 في الاصل فلا نجس بالتناقض فكان سورة طاهر العرقه ونزل
 به الحديث للتعارض لان الحديث كان ثابتاً قبل استعماله فلا يرد
 ووجب فهم التيمم اليه ليحصل الطهارة قطعاً وسوى سور الحار
 مشكلاً لهذا اي التعارض لان يعقوبه كجبر اي لهذه العبارة
 ان حكمه مجهول لان حكمه معلوم وهو استعمال مع التيمم وعدم تجاوزه
 وانما اذا وقع التعارض بين القياسين فم يقطعا بالتعارض ولا

لزم

العمل بلا دليل اذ ليس بعد القياس دليل لجعل العمل بالحال اى
باستصحابه لانه ليس بدليل بل لجعل المجتهد باليها شاء بشهادة قلبه
 لان احدها حجة يقينا عند الله وكل منهما حجة في حق العمل فعل
باليها شاء بالتحري لان لقلبه نور ايدى به الباطن والتخلص
عن المعارضة من حصة اوجه اما ان يكون من قبل الحجة بانه
يعتد فلا تقوم المعارضة كالحكم للمعارض المتشابه او قبل الحكم
 بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر حكم العقبى فان الحكم الناتج
 بها اذا اختلف عند التحقق سقط التعارض لان شرطه اتحاد الحكم
كاتبى اليه في سورة البقرة والمائدة فآية البقرة لا يؤاخذكم
 الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم بوجوب
المواخذه فيما فسد القلب فيحقق في الغوى وان آية المائدة
لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
 اليمين تتبعها في الغوى لادخلوها تحت الغوى لانه لما كان
لما فائدة فيه فعارضات طاهر والمخلص باختلاف الحكم وان التوا
 في البقرة مطلقة فتتصرف الى الكاملة وهي في الاخرى في المائدة
 مفيدة بما هو للدنيا بدليل فكارتة فيكون فيها او من حال
بان جعل احدهما على حال والاخر على حال كما في قوله تعالى حتى يظن بان
لخصيف والشد فالتخفيف يقتضى حل الغرابة بالانقطاع
 سواء انقطع عن اكثر المدة او مادونه لان الطاهر انقطاع الامر الشد

نقص

يقتضى ان لا يحمل القران قبل الغسل سواء انقطع على اكثرها
 او مادونه فعارضات طاهر الفحل التخفيف على انقطاع على
 اكثرها لعدم احتمال عود الدم فلا يترجى الحرمة الى الغسل
 للزوم جعل الطهر جضاً والشد يد على مادونه لاحتمال عود
فيؤكد بالغسل اذ من قبل احلوا في الزمان صريحاً
يو واو لان الاحمال اجمل ان يضع حمل من تركت بعد التي
 في سورة البقرة والذين يوفون منكم المية لقول الله
 رضى الله عنه من شاء باهالة ان سورة النساء القصص واو
 المحال تركت بعد التي في سورة البقرة فسقط التعارض في الحال
 المتوفى عنها زوجها فيصعد بالوضع اذا التاخر دليل النسخ
او دالة كالحاظر المبيح اذ لم يعلم وجودها في زمانين فان
 الحاضر جعل اخرا دالة لانه لو كان او كان ناسخاً للمبيح
 لكان نسخاً للمبيح فيكون النسخ ولو اخرج لا يتكرر فعدم التكرار
 اولى والمثبت اى واذا تعارض النقصان احدهما ثبت امره
 والمخبر ان له ميوق الاول فالمثبت اولى من الثاني عند الترخي
 لشماله على زيادة علم وعند عيسى بن ابيان بعارضات
 لوجود دليل صدق الراوي فيها فخرج من جهة اخرى واختلف
 عمل اصحابنا فلا بد من اصل والا فانه اى في وقوع التعارض
 بين الثاني والمثبت ان الثاني كان من جنس ما يعرف بدلياله

بان كان متبنا على دليل او كان مما يشبه حله ايجوز ان يكون
 متبنا على دليل وان لا يكون لكن لما عرف ان الراوي اعتمد دليل
 المعرفة كان مثل الاثبات فيصير معارضا له لكونه متبنا على
 دليل والاى وان لم يكن مما يعرف بدليله ولا مما عرف
 ان الراوي اعتمد دليل المعرفة فلا يكون مثل الاثبات
 لانه لا يعرف الا بالاستصحاب وهو ليس بدليل وماله دليل
 عليه لا يعارض ما عليه دليل فالنفي حديث بري وهو ما
 روى لها اعتقت وزوجها عبد فخرها رسول الله صلى
 عليه ولم يسمه يعرف الا بظاهر الحال وهو ان العبودية كانت ثابتة
 قبل العنق فلا يعارض الاثبات وهو ما روى لها اعتقت
 وزوجها عزة فاخذت ثوبا بالثبنت وقالوا بحجة الامة اذا اعتقت
 وزوجها عز وفي حديث ميمونة وهو ما روى الله صلى
 عليه ولم يسمه زوجها وهو محرم هذا نافي عنه موقوف على الاول الاول
 فان المحرم كان ثابتا قبل التزوج مما يعرف بدليله وهو
 هيئة المحرم تعارض الاثبات وهو ما روى انه تزوجها وهو حلال
 فهذا مثبت فانه ثبت امر عارضا على الاحرام فلما تعارضت
 الى التزوج وجعل رواية ابن عباس رضى الله عنهما الاولى
 من رواية يزيد بن اسلم لانه لا يعدل ابي زيد بن عباس في الحديث
 ولا تقان ولما ترجع الثاني بضبط الراوي اخذ به اثباتا وهو

نكاح المحرم وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليل
 كالتجاسة والحرمة فان المخبر بها يعتمد وقوع التعارض بين
 الخبرين فيما اذا خبر بخبر تجاسة الماء وحرمة الطعام واخرها
 او حله فالمخبر بالطهارة وكل نافي لانه نفي التعارض وبقي الامر
 الماص الى المخبر بالتجاسة والحرمة مثبت لاثباته امر عارضا
 والنفي يحتمل ان يبنى على دليل بان اخذ الماء من جار في ظاهر
 ولم يرغب عنه ويحتمل ان يبنى على ظاهر الحال فان عرف جار
 على ظاهر الحال لم يعارض المتيقن وان علم انه اخبر بدليل عارض للثبنت
 فوجب العمل به وهو طهارة في الماء والحل في الطعام
 فيرجع الثاني والترحيل لا يقع بفضل عدد الرواة وبالدعوة
 والظنية خلافا لبعض حتى اذا كان راوى احد الحديثين واحدا
 او اثنين او عديدين والاخر اثنين او رجلين او حريين فالثاني
 مرجح عندهم وقلنا هذا مترك باجماع السلف ولورجوا به نقل
 واذا كان في احد الخبرين زيادة فان كان الزيادة وى احدا
 تؤخذ بالثبنت للزيادة ويجال حذفها الى غفلة الراوي لان
 المصداق واحد فلا يثبت كونهما خبرين بالاحتمال كما في الخبرين
 في التحالف ومما روى ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه ولم اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة بغيرهما
 تخالفا وتزاد وفي رواية لم يذكر هذه الزيادة فاخذنا بالثبنت

وقلنا لا يتحققان الا عند قيامها واما اذا اختلفا في وجوب
 كالحبرين ويجعلها ما امكن له انه عالمها جازان وانه صلى الله
 عليه وسلم قال كذا في وقت كذا هو مذهبنا في ان المطلق لا يحمل على
 المقيد في كل حين ومثاله ما روينا انه صلى الله عليه وسلم لم ينعى مع
 الطعام قبل القبض وفي رواية اخرى عن بيع ما لم يقبضوا فباعنا
 بها ولا يحمل المطلق على المقيد بالطعام حتى لا يجوز بيع سائر العرو
 قبل القبض كالطعام **فصل** وهذا في التي حوت بحمل اليان
 وهو الكشف عن المقصود وهو على غنسة اما ان يكون بيان لغو
 وهو توكيد البيان الكلام بما يقطع احتمال الجواز نحو ولا طائر يطير
 بجناحه حقيقة بالجناح ويحتمل غير يقال المراد بيطير حقيقة او كقول
 نحو فجد الملائكة كلام اجمعون الملائكة جمع عام فاحتمل المقصود
 بارادة بعضهم فقطعه كلام اجمعون او بيان تفسير وهو ما روي
 الحقا، كبيان الحمل كاتيموا الصلوة بنية السنة والشرك كانت
 بابن البيهوتة مشككة فاذا عني الطلاقة مع وزا الى الاشكال والها
 اي بيان التقرير والتفسير ببيان موصولة ومقصودة لمن بيان
 بيان التقرير مقدر لا مغيرة ولا ابيان التفسير قال الله تعالى نعم ان عليا بابا
 وانه للزاني وعند بعض النكاحين لا يصح بيان الحمل والشرك
 الموصولة لا يمكن العمل بالمطاب بدون البيان والمقصود العمل
 فلو تأخر البيان لا فضا الى تكليف ما ليس في الوسخ وجوابه ان اللزامة

انهم ساء
 فان الملائكة عام
 ففرقه بذكر الحكم
 واما قوله اجمعون
 ما فيه لا اجماع
 لان تفسير اجمعون
 منفرقا فغير صحيح
 لان الفرق ليس معنى
 اذ لا وضع للاجمع

قبل الاعتقاد دون العمل او بيان تغيير التعليق بالشتر
 والمستثناء فان كلاً ^{بها} تغيير المقول واما يصح ذلك موصولة
 فقط لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين الحديث
 عين التكفير للتعليق ولو صح الاستثناء منفصلاً لقالا فليستن
 وليأت وعن ابن عباس مفسوكة واحلف في خصوص العم
 اي في العام الذي لا يخص هل يجوز تخصيصه بالبيان فقل
 لم يقع المخصص مراحيا وعنده الشافعي يجوز ذلك وهذا
 الاختلاف بناء على اصل وهو ان العموم مثل المخصوص
 عندنا في ايجاب الحكم قطعاً وبعد المخصوص لا يبقى القطع ^{فان}
 فكان تغيير من القطع الى الاحتمال فيقيد اي وبيان التغيير
 مقيد بشرط الوصل وعنده لما لم يكن العام موجبا قطعاً
 فالتخصيص ليس بتغيير بل هو تعريض اي والمقرر يقع
 بيانه موصولة ومقصودة وبيان بقره بنى اسر على جواب عن
 الاستدلال على جواز تخصيص العام مراحيا لقوله نعم ان
 الله يامركم ان تدخروا البقرة ومطلقه والمطلق عام
 عندهم فبينها بعد سواهم مقيدة باوصاف بيانه من قبل
 تقيد المطلق لا من تخصيص العام لان البقرة مكررة في موضع
 المنيات فكانت خاصة فكيف يحتمل التخصيص لانهما مطلق
 فتحمل التقييد فكان تقييدها سحاً فصح مراحيا اذ النسخ

مستند

لا يكون الاخر خيا والاهل اي بقوله واهلك فهو اهل
 قياول ابنه ثم خص خيرا بقوله انه ليس من اهلك بان اهل
 له قياول الابن لان المراد به اهل دينه لانه فيكون اهل
 مشتركا بين ان المراد بالاهل من حيث المتابعة والامن الكا
 ليس منه وتأخير بيان المشترك صحيح لا انه خص بقوله انه ليس
 من اهلك وقوله اي بقوله انكم وما تعبدون من دون الله
 عام خص منه عيسى فخر اجابا بعد ما عارض ابن الربيع به
 وبالملايكة بقوله ان الذين سبقوا به ليرثوا وعيسى عليه السلام
 لان ما لا يعقل لا انه خص بقوله ان الذين سبقوا به
 الحسني والاستثناء يمنع الحكم بحكمه اي مع حكمه بقدر المست
 فيجعل حكما بالباقي بعده فكله لم يتكلم في حق الحكم بقدر المست
 وعند الشافعي هو الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة فعده
 يمنع الموجب لا الموجب وعندنا يمنعها فقد استثنى ثبت
 في حكم الصد بالاجماع لكن عندنا عدم النص الموجب في حق
 وعندنا لمعارضه نص الاستثناء نص المستثنى منه فصار
 يوجب الاستثناء بغيره فتعارضنا فسادا فلم ثبت الحكم
 لاجماع اهل اللغة ان الاستثناء من التقيان ومن التقيان
 تقي وهذا ليس على اهل الحكماء بعارض به حكم المستثنى منه
 او التقيان بعارض التقي وعكسه وان قوله لا اله الا الله

ومعناه التقي والاثبات اي في اللوحية عن الغير اثباتها
 له فهو فلو كان الاستثناء حكما بالباقي بعد التقي كما قلتم
 لكان هذا تقيالغير اي اللوحية عن غيره كما اثباتنا له اي
 لوحية ولنا قوله فثبت فيهم الف سنة الا عيسى عاما
 فلو كان حكم بالباقي للزم في حكم الخبر الصادقة بعد ثبوته
 لانه تقي استثنى الحسين عن الالف في الجار عن ثبت نوح
 فلو لم يكن حكما بالباقي لثبت حكمه الباقي الالف بحلته ثم
 عارضه الاستثنائي الحسين فيعرف كونه باقيا بحكم الخبر الصادقة
 الذي اثبتته اولا فيعرف بغيره بعد ثبوته وسقوط الحكم بطريق المعارضة
 في الجواب يكون اي في المضادة لانه اثبات في الحال
 فجار ان يعارضه تقي يمنع من ثبوته لا في الجار لما ذكره ولان
 اهل اللغة قالوا الاستثناء استثنى وتكلم بالباقي بعد التقي
 كما قالوا انه من التقي اثبات وعكسه فاذا ثبت الوجهان وجب
 الجمع فنقول انه تكلم بالباقي بوضعه اي بحقيقته بالوضع
 تقي واثبات باشارته كما لها غير مذكورين في المستثنى قصد
 لكن لما كان حكمه على خلاف حكم المستثنى منه ثبت ذلك
 لان حكم التقيان يتوقف بالاستثناء كما يتوقف بالغاية
 فاذا الديق بعد ظهر التقي لعدم علة التقيان فسمي تقيالجار
 وهما الاستثناء نوعان متصل وهو ما كان من جنس الاول

والمراد من قوله
 فانه قد انزل الجار في التقيان
 فانه قد انزل الجار في التقيان
 فانه قد انزل الجار في التقيان

وهو كمال مستقل ومبال يصح استخراج من الصدر كذا الصدر
لدينا وله لعدة المجاسة تجعل مبتداً اي بمنزلة نفس تعلق
له بأول الكلام قال الله تعالى حكاية عن الحليل فاهم عدوى
المردب العالمين اي فاني عبده فهو منقطع كانه قال لكن
رب العالمين فانه ليس منهم والمستثنى يوضح معنى يعقب
معطوفة بعضها على بعض كقولنا زيد على الف درهم ولعمرو
على الف درهم الا خمائة مبرف الى الجميع كالشرط نحو عبده
وامارة طالق ان دخل هذه الدار عند الشافعي بركة الله و
عندنا الى ما يليه خاصة لان اصل الكلام على اعتبار اصل
الوضع واتقائه عنه للضرورة وهي يرتفع بغيره الى ما يليه فلا
حاجة الى اشاعته بخلاف الشرط فانه مبدل لا يخرج الى
اصل الكلام عن العلل وانما يتبدل به الحكم او بيان ضرورة
وهو نوع من البيان يقع بسبب الضرورة بالوضع له وهو
التكوت لان الوضع للبيان وهو المنطق وهو على اربعة اقسام
ان يكون في حكم المنطوق اي المنطوق يدل على حكم مسكوت فكل
بمنزلة المنطوق كقولنا وورثه ابواه فالجمله الثالث صد
او جبال شركة لا صافية المرف ايها ثم خص الامم بالثالث
فكان بياناً ان الباقي للآب وهذا الم يحصل كخص التكون عند
نفسه بل بذكره الصدر بصير نصيبه كالمنطوق او ثبت

0
حال المنكس كسكوت صاحب الشرع عند امره بما ينشئ عن التغيير
فانه يدل على حقيقة ذلك الامر اذ البيان واجب عند الحاجة
اليه اذ لا يجوز منه تغير الناس على مخطور او ميت
ضرورة دفع الغرور كسكوت المولى حين يري عبده يبيع وتنتهي
فانه يجعل اذا نادى فعلى الغرور عن الناس فانهم يستدلون
بسكونه على اذنه فيعاملونه فلوله يجعل اذا كان غروراً
وهو اضرار او ميت ضرورة طول الكلام كقوله على ما به ودر
فالعطف جعل ما بالاول وجعل من جنس المعطوف عليه فما
فان حذف المعطوف عليه في العدد متعارف ضرورة كثر العدد
وطول الكلام وقال الشافعي في القول قوله في المائة بخلاف
قوله على ما به ونوب فان النوب لا ثبت في الذمة الا لما
فلا يكثر وجوبها فلا ضرورة او بيان بتدليس وهو النسخ فانه عبارة
عنه لغة وهو شرط بيان لمدة الحكم اي المحكومة اذ الحكم صفة
ارضية لله تعالى اختار عن بيان مدة ما ليس بحكم المطلق احرار
على الوقت الذي يكون معلوماً عند الله بان كونه بياناً الى
انه اطلقه اي لم يبين توقيت الحكم المنسوخ فصار المنسوخ
ظاهر البقاء في حق البشر فكان بتدليس في حضانة انا محضاً في
حق صاحب الشرع وهو جابر بالنقص عندنا وهو ما نسخ من آية قوله
او نفسا هاتان بخبرهما او مثلهما خلافاً لليهود لعدم الله

انكروه متشبهين بانهم وجدوا في التوراة تمسكوا بالنسب ما اذا
السموات والارض وبلا مردل على الحسن والنجى على القبح ^{والفعل}
الواحد لا يكون حسناً وقبحاً وجوابه انه شبيه بالكتاب الله انهم ^{ها}
وان الفعل قد يكون مصلحاً في وقت فيؤمر به فيه مفسدة
في وقت فينهى عنه فيه وحاله الى النسخ حكم يحمل ^{والعلم}
في نفسه اذ لو لم يحتمل ان يكون مشروفاً كما كفر واستمر عدم مشروفة
فلا ينسخ ولو لم يحتمل ان لا يكون مشروفاً كما لا يمان بالله ^{وصفا}
لا يستمر منه فلا ينسخ لما يتجوز به اي الحكم ما ياتي في النسخ ^{توقف}
كما يقال حرمت كذا سنة او ما يندب نصاً كقولهم لا دين
فيها ابداً مستال للتأيد وان لم يحتمل النسخ او دلالة كانه
لشرايع التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها موقوفة
لا يحتمل النسخ لانه لا ينسخ الى لسان نبي ولا نبي بعده وشروطه
اي النسخ التمكين من عقد القلب تأديرون التمكين من الفعل التمكين
للمعتبر فان الفعل هو الاصل عندهم لما انكلمه اي النسخ بانه
المدة لعمل القلب تأديرون العمل البدن تبعاً فانه تأديرون العمل
هو متشابه لا يفرقنا الى اعتقاد الحقيقة فيه وعندهم هو بيان
مدة العمل البدن لانه هو المقصود بالامر والنهي واذ وقع النسخ
صار معنى البدل واللفظ ولنا انه عليه السلام امر بحسين
صلوة لبالة المعراج فان النسخ ما زاد على الحسن وكان ذلك بعد العقد

لانه صلى الله عليه وسلم اصل هذه الامة فكان عقده كعقد
الكل ولم يكن ثمة التمكن من الفعل والقياس لما يصلح لنا
لانه لا مجال للرأي في معرفتنا انهم وقت الحسن وكذا الاجماع
عند الجمهور لان النسخ لا يكون الا في جنونه صلى الله عليه وسلم
والاجماع ليس بحجة في جنونه وقال ابن ابي حنيفة لانه يوجب النسخ
كالنقض وانما يجوز النسخ بالكتاب السنة متفقاً ومختلفاً وهي
اربعة نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة ونسخ الكتاب
بالسنة وعكسه خلافاً للناس في المختلف وهو نسخ السنة
والقول صلى الله عليه وسلم اذ اروي لكم عن حديث فاعرضوا على
كتاب الله فان وافق كتاب الله فاقبلوه وان خالفه فرددوه وكقولهم
تؤمنين للناس ما تزل اليهم جعل قوله بياناً للتميز فلونسخ
بالسنة لما يأتي بياناً ولنا ان التوجه الى الكعبة كأنا بنا
ثم تحول الى بيت المقدس بالسنة فان كان ذلك بالكتاب فقط
انسخ بالسنة فهو ليس الا بالاولى ان لم يكن فالتوجه الى البيت
المقدس نسخ بالسنة فكان رسل الثانية واذا ثبت احدهما
ثبت كلاهما بالاجماع المركب ما عندنا فجازها اقامتها فلا يأمر
والمسوخ انواع التلاوة والمحكم كصحف ابراهيم عليه السلام كانت
منزلة تغير بما يختص اصلاً والمحكم والتلاوة كالتلاوة
باللسان الترابيع والامساك في البيوت للزواجر فان قوله تغير فلا

الكتاب

الكتاب

وقوله فامسكوهن نسخ بالجلد والرمع مع بقاء تلاوتها والتلاوة
دون الحكم كقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين فصيامة ثلاثة ايام
متتابعان ونسخ وصف في الحكم وذلك بمثل الزيادة على النص
فالها نسخ عندنا وعند الشافعي تخصيص وليس نسخ حتى ثبت
النفي على نفس الجالدة بحبر الواحد وزيادته قبل الايمان في رقبة كفارة
اليمين والظهار بالقياس لان الرقبة عام يتناول المؤمنة
والكافرة فاجاز الكافرة تخصيصا بنسخ فان النسخ رفع الحكم
وفي الزيادة تقرير فان الحاق اليمين بالرقبة لم يخرجها من تحتها
الحاق في الكفارة وكذا الحاق النفي بالجلد لم يخرجها من كونه
منزوعا ولنا صدق حد النسخ عليه لان النص يقتضي كون
الجلد حدا ومتى التحق النفي به لم يبق حدا لانه صار بعضه وبعضه
ليس حدا فكان نسخا وكذا ان يقتضي التكفير رقية فبقيد بئس
يؤدي الى ابطال ما ثبت بالكتاب اذ المطلق يوجب العلم بالاطلاق
فاذا قيد صار شبيها آخر وما رطلق بعضه وما البعض النفي
حكمه فكان نسخا والحكم لثابت بالنص لا بنسخ بخبر الواحد لا
ف افعال النبي صلى الله عليه وسلم لم يسوي الزلة اي
التي تصلح للقدح التي تحصل في النوم والعمى والسهو وكذا
الزلة وهو اسم لفعل غير مقصود في عبثه لكن اتصل القائل به
من فعل مباح قصد فزل نفعه عنه الى ما هو حرام لم يقصد

اصلا

اصلا اربعة مباح وسحب واجب وفرض واختلف في افعال
ما ليس به هو ولا طبع ولا اختصاصه قال بعض يوقف فيها وبعض
لا يمنع اتباعه فيها والكرخي يعقد الحاجة فيها ولا ثبت الفضل
ولا المتابعة المبدئية والصحيح عندنا ما قاله المخصصات
علما من افعاله واقعا على جهة يقتضي به في اتياعه على تلك الجهة
وما لم يعدل على اي جهة نفعه قلنا افعاله على ادي من افعال
وهو المباحة لقوله لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
فيه تنصيص على جوار القياس في افعاله فيعمل به حتى يقوم الدليل
المانع اي الوجوب للاختصاص به والوحي نوعان ظاهر وباطن
فالظاهر ثلاثة ما ثبت لسان الملك نطق في سمعه اي سمع
النبي ثم بعد علمه بالسبغ وهو الملك بآية فاطمة بان خلق الله
الله فيه علما ضروريا بان السبغ ملك نازل بالوحي وهو الذي
انزل عليه لسان الروح الامين قال في قوله الروح القدس
او ثبت عندنا بآية الملك من غير بيان بالكلام واليه اشار صلى
عليه وسلم بقوله ان روح القدس نفثت روعي ان نفسا لن تموت
نسوة في رزقها او ثبت لقلبه بالاثبات بها لها من الله نورا
اراه يورث عندنا كما قال في الحكم بالناس بالارادة الله والبيان
ما يقال باقتدار الراي بالتالي في احكام النصوصة وقد اختلف في
جواز في حقه صلى الله عليه وسلم فابى بعضهم ان يكون هذا من حقه

صلى الله على لقوليه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى و
الاجتهاد يحتمل الخطأ فيجوز مخالفة ما لا يجوز مخالفة
الرسول وقال بعض كان له العمل في احكام الشرع بالرأى لقول
فاعتبروا يا اولي الابصار والنبي صلى الله عليه وسلم اعظم بصيرة
وعنده ما هو مأمور بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه من حكم الواقعة
ثم العمل بالرأى بعد انقطاع مدة الانتظار انه صلى الله عليه وسلم
مكرم بالوحي ولا يخلو عنه غالباً والرأى ضرورى فوجب تقديم
طلب النص بانتظار الوحي فاذا خاف فوخالفاً انه ينقطع طوعه
عن الوحي فيحكم بالرأى وقوليه وما ينطق عن الهوى في بيان القرآن
ولما سلم جوار المخالفة لكان النابت بالاجماع الذي يسند اجتهاد
لا يجوز مخالفة فالنابت باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم والاولى للمامة
صلى الله عليه وسلم معصومه عن القرآن على الخطا جواب عن التقدير لما جاء
لا العمل ينبغي ان يكون منزله دون النص فيكون ظنياً كما جهاد غيره
والجواب ليس كذلك لان اجتهاده لا يحتمل القرار على الخطا محتملاً
ما يكون من غير من البيان بالرأى لانه غير معصوم عن القرار على الخطا
وهو كالا لهما فانه حجة طاعة في حقه لا مع مخالفة لوجه
وان لم يكن في حقه بغيره بعد الصفة وشرع من قبلنا قال بعض
على انها شرعية لذلك النبي صلى الله عليه وسلم حتى يقوم دليل
وبعض لا حتى يقوم الدليل وبعض يكررها ولم يفضل بين ما يثبت

بقوله

بقول اهل الكتاب والمسلمين عما في ايديهم من الكتاب ما يثبت
بيننا القرآن والسنة والصحيح لها بقرينة اذ قضى الله تعالى
صلى الله عليه وسلم من غير تكرار على انه شرعية لرسولنا ما لا يخرج
اماماً عالم بقولهم والسلمين من كتبهم فلا تخففهم الكتب ووجهه
انما صلة الشريعة فكانت شرعية عامة وكان وارثا للحق الشريعة
ولكن لتخففهم شرط ان يقض الله ورسوله وتعليق الصحابة
وهو اتباعه في قول او فعل بمقتضى الحقيقة من غير تارة ما في الدليل
واجب تركه به القياس اي قياس التابعين ومن بعدهم
لا حتمال التمايز من النبي صلى الله عليه وسلم بل الظاهر في حاله انه في
الجبر فكان مقتداً للرأى ولو سألهم فواه بالرأى قرأه
اقوى من رأى غيره لشاهدة احوال الترتيل وقال الكرخي
وجاعة لا يجب تقليد الا فيما لا يدرك بالقياس لا بغيره
السمع فيه اذ لا يظن لهم المحارفة واما ما يدرك به فراه
محتمل الخطا فلا يكون حجة لغيره وقال الشافعي لا يقلد احداً
منهم سواء كان يدرك بالقياس او لا لان مذهبهم الخطا
لو كان محتملاً قضيت الحجج لان بعضهم يخالف بعضاً وليس
البعض اولى وهذا متفق على اصحابنا بالتقليد فيما لا يعمل به
بالقياس كما في قول الخليل قالوا انه ثلاثة ايام روى
ذلك عن انس وعثمان وشرهما باع باهل ما باع قبل

سورة

نقد الفتن افسد ويقول عسا يشبهه رضي الله عنه التي قالت
الى تقيي زيد بن ارقم خادما بما عانة درهم الى العطاء ما
حتاج الى فته فاشترته منه قبل محل الاجل سيقاينة بين
ما اشترت واشترى بالغي زيد بن ارقم ان الله تعالى ابطالها
وحججه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يثبت و
علمهم اى اصحابنا في غير وهو ما يدرك بالقبول كما في العلم
فقد راعى المال في السلم شرطه ابو حنيفة وقال بغيره عن
ابن عمر له شرطه فيما اذا كان مشار اليه بالقياس اذا كان
البيع من النخلة والاعلى بالصبرة بغيره فكذا بالاشارة والله
المشرك ضمناه ما ضاع في يد اذ كان بسبب عي الخياط
عنه وروياه عن علي وخالفه ذلك ابو حنيفة بالرأي كان القاء
ضمان جبر وهو بالتقدي وضمان بشرط وهو بالعقد ولا يوجد
فقيمت امانه كالوديعه وهذا الاختلاف في ان الصالح يملك
اهل في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم اذ لو اختلفوا
بحرله حدان يقول قول خارجا عن اقاويلهم وقول البعض لا يملك
يقول البعض لا يتم لما اختلفوا ولم يجتوا بالرفع بعين وجه
الرأي فصار كعارض القياسين يعان احدهما ومن غير ان يثبت
ان ذلك القول المنقول عن بعض الصحابة يلع غير الله مسكت
مسما الا لو ثبت ان كان اجماعا فلا يجوز خلافه واما التابعي فان

فقد

مواد في من الصحابة كشرح والضحى كان منهم في جواب التقليد
عند البعض وهو رواية النوادر عن ابي حنيفة وهو الصحيح لانه
لم ارجهم في الفتوى صار منهم تسليمهم وان لم يظهر كان كسائر
المجتهدين وطاهر الرواية ان ما ذكر في الصحابي مفقود في التابعي
باب الاجماع وهو اتفاق مجتهدي امة محمد في عصر
على امر ركن الاجماع وهو ما يقوم به الاجماع نوعان غريبه وهي
الاجماع الصلي في الباب وهو التكلم منهم اى من اهل الاجماع بما توجب
الاتقان اى اتفاق الكل على الحكم او شرعهم في الفعل ان كان من باب
اى بابا الفعل كما اذا شرعوا جميعا في المزارعة والمضاربة ور
وهو ان يتكلم او بفعل البعض دون البعض وصورة ان يذهب
منهم شخص في عصر الحكم في مسألة قبل استقرار المذهب عليه
فاقتصر في اهل عصره ومضى مدة النال وليس هناك خوف فتنه ^{يظهر} له
له مخالفا وفكر ذلك فيما كان من بابيه كان اجماعا عند الاكثر
سمى كويتا وكونه رخصة لانه جعل الاجماع ضرورة في نسبتهم الى
فان الساكن عن الحق شيطان وحاشا من مدح بكنتم خيرة وقه
حلاق الشاقي فانه ليس باجماع عنده وروى عنه العبرة للاكثر لان
السكون بحمل الطوف والتفكر والمحمل لا يكون حجتى واهل الاجماع
من كان مجتهدا لانهما يستعفى عن الاجتهاد كما صول الدين
واعداد الركعات فاجماع العوام فيه كاجماع المجتهدين وليس في اى

المجتهد هو اى بدعة ولا يورث الفقه ويقتض
العدالة والاهلية بها وكونه اى الاجماع من الصحابة ومن
القبائل وهم سائر ورعته المدينون بشرط وان شرطوا لادراك
عليه السلام الطاهري كان الاجماع حجة بصفة الاعراب المعروف والنسخ
المنكر وهم الاصول فيها والثاني الزبونية والامامية بقولهم صلى الله
عليه وسلم اني تارك فيكم الثقلين فان تمسكتم بهما لن يفصلوا كتاب
الله وعشركم قلنا ما ذكرنا على فضلكم لان اجماعهم حجة دون
غيرهم وكذا اهل المدينة ليس بشرط وشروط ماله لقولهم صلى الله
عليه وسلم ان المدينة تبقى فيها كما ينبغي للبركة الحديث والخطا عن
الحديث واجيبان المراد من الحديث من كونه القائمة فيها والله
الاصل وهو موافق لغيرهم بعد اتفاقهم ليس بشرط وشروط الثاني
لان نبوت الاجماع يستقر بالاراء واستقراره بلا نقاش اذ الرجوع
محمل قبالة قلنا اذ له حجة الاجماع لا تفصل وقيل بشرط
جناء اللاحق عدم الاختلاف السابق وصورة اختلاف اهل
في مسئلة واستقر خلاصهم فضل عدم هذا الاختلاف بشرط الاتفاق
الاجماع في العصر الذي بعده ولا يشترط الاتفاق في زمانه وقال
بعض هو بشرط عند ابي حنيفة لان الحجة اتفاق الامة ولم يحصل
لان الخلاف لا ينافي حقه لموته وليس كذلك في
لان دليل الاجماع لا يفصل والشرط اجماع الكل وخلاف الواحد

الصلح للاعتقاد مانع كماله لاكثر وقال بعض لا غير بخلاف
المقل لقولهم صلى الله عليه وسلم عليكم بالسواد الأعظم فيه اشار
الى ان قول الواحد لا يعارض الجماعة ولنا ان اعتبار كل مجتهد
يحمل الصواب والخطا فيحتمل ان يكون الصواب معه والخطا
مع غيره والمراد بالحديث كل الامة وحكمه في الاصل ان ثبت
المراد به شرعا على سبيل اليقين اى وحكم الاجماع ان يكون حجة
شرعية مثبتة للحكم قطعاً كالكتاب بالنظر الى اصله لان
قد ان يوجب العلم قطعاً وملا فلا يخفى كاصح الخبر الرسول قطع
وملا فليس فيه عدم السماع منه فكذا احسان حجة عدم انفا
من سوا الصحابة يمنع ايجابه بطريق التعيين ومن اهل الاهوى
من لم يجعل حجة قاطعة لان كل منهم عند ملا يوجب العلم
ولنا قوله في بيع غير سبيل المؤمنين وقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع
افق على الضلالة والادعي اليه الى السبيل الذي لا تعقاد الاجماع
قد يكون من اجار الاحاد والقياس وقد يكون من الكتاب قال
بعض لا ينعقد الا بها اذ عند وجود المتوازن والكتاب لا يحتاج
اليه وبعض لا يوجب الا بوجوب ان العالم فلكا الصادر عنهما والظاهر
لا بالقياس للاختلاف في حجته ولنا انه صلى الله عليه وسلم لم يبق
الامن وحج او اجتهاد فلكا الامة وان دليل حجته لا ينفصل
واذا انفصل السلف باجماع كل عصر على فقهه كان ينفصل

المتواتر فيوجبا العلم والعمل وإذا انتقل اليها بالافراد كقول عبد السلام
 ما اصبحت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على
 مخالفة المذبح قبل الظهر كان كقول السنة بالاحاد فيوجبا العمل
 دون العلم ثم هو اي الاجتماع على هاتين القوتين اجماع الصحابة
 تضافا منه مثل الآية والخبر المتواتر وانه لا خلاف في فهمهم اهل الله
 وعنه ثم الذي نص البعض وسكت الباقيون على السكوت في
 الدلالة على التوريد ونقص ثم اجماع من بعدهم على حكمه بظهور
 خلاف من سبقهم فهو منزلة الخبر المشهور ثم اجماعهم على قول سبقهم
 فيه فالجواب فهو منزلة الخبر الواحد والامة في عصر اذا اختلفوا في
 في مسألة علموا ان كان اجماعا منهم على ان ما عداها باطل لان
 لا يبعد واقاويلهم ان لا يظن بهم الجبل وقيل هذا في الصحابة ما
 لما لم من الفضل والسابقة **اد القياس القياس في اللغة**
 التقدير يقال قيس النعل بالنعل اي قدر به وفي الشرع تقدير
 الفرع المراد به صورة اريد لها باخرى **بطلان** المراد به الصورة
 الملحقة لها في الحكم والعادة الموجهة لوجودها في الفرع فبأن بعض
 وانه حجة نقل وعقل اما النقل فقوله فاعتبروا يا اولي الابصار
 والمعتبر ردة النبي الى نظيره حكى عن ثعلب وحديث معاذ بن
 وهو انه صلى الله عليه وسلم قال لا يتم تقضي نال بحجاب الله قال فان
 لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأيي فقال

لله

الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله واما المعقول فهو
 ان الاعتبار واجب بقوله فاعتبروا وهو التامل فيما اصاب من قبلنا
 من المثلث اي العقوبة باسباب نزلت عنهم لنكتف عنها احذر
 عن مثله من الجراء الا لا اشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المثل
 حتى معقوله لان الوقوف عليه بالنال في اللغة لا يظاهر النص كذلك
 التامل استدلالا ان بالمعقول في حقائق اللغة لا يستعار غيرها
 سابع كالتال في الانسان النجاء لا استعارة اسم السد والقياس
 نظير من حيث انه تال في معنى النص لا ثبات حكم في كل موضع علم
 انه مثل المخصوص عليه وبيانه اي بيان ان القياس نظير الم
 اعتبار المذكور والاستعارة من حيث ان النظر في كل منها نظري في حكم
 والسبب ثابت وقوله صلى الله عليه وسلم لم الخطة بالخطة **النسب**
 اي سعي الخطة بالخطة وبالرفع اي بيع الخطة اذا الباع يقضي
 فعلا لينفق بواسطتها مبدعها وللخطة مبدع اي صلاحية
 الكل قول بجسه بقوله الخطة بالخطة وقوله مثلا بمثل
 حال الماسبق وهو الخطة فكان معناه بيعه حال كونه ماسبقا
 والاحوال شروط لكونها صفات والصفات مقيدة بالشروط اي
 بيعها بهذا الوصف وهو التامل والامر هو بيعوا لا يبيحون
 والبيع مباح بالجماع فلم يكن تسليط الامر عليه فيصرف الامر الى
 الحال التي هي شرط واراد بالمسئل القدر وهو الكل في الكل والوزن

في الموزون بدليل ما ذكر في حديث آخر كذا بكل مكان مثلاً بمنزلة
 وأراد بالفضل في قوة والفضل ربا الفضل على القدر أي الكيل
 لا مطلق الفضل الذي هو اسم لكل زيادة لعلنا أن البيع ما شاع
 للاستباح فصار بما ذكرنا حكم النص وجوب التسوية بينهما أي
 الخطة والخطة في القدر ثم لم يرد أي حصة الفضل مائة على قوت
 حكم الأمر وهو التسوية وهذا وجوب التسوية وكون الحصة
 بناء على قوت حكم الأمر حكم النص وهو قول الخطة بالخطة عن
 فناء بالتأمل في الصفة فوجب التأمل في الداعي إلى هذا الحكم ما
 هو ثابت لهذا النص والداعي إلى القدر والخص أن إيجاب التسوية
 بين هذه الأموال يقتضي أن يكون أمثاله متساوية ولو لم يكن كذلك
 لما بالقدر والخص أن المماثلة تقوم بالصورة والمعنى ككل أحد
 وذلك بالقدر فإنه عبارة عن تساوي في المعيار فتحصل به المماثلة
 صورة أشارة إلى لقوله مثلاً بمنزلة والخص فإنه عبارة عن التشكل
 في المعاني فثبت به المماثلة معنى واليه أشار بقوله الخطة بالخطة
 وسقطت قيمة الجوده جواب سؤال وهو نسلم أن المماثلة حقيقة
 ثبت بما ذكرناه فإن التفاوت بينهما قد يقع بالوصف مع استواء
 قدره ونسباً فإن المماثلة ترد بالجوهر والجواب أن قيمة الجوده
 سقطت في الروايات بالنقص وهو قولنا صلح الله عليه جدها
 ورد لها سواء وهذا أي كون الداعي إلى وجوب التسوية

والخص

والخص حكم النص ثبت بأشارته دون الرأي ووجدنا أنه
 وغير كالدخن والخص وسائر الكميات والموزونات أمثاله
 متساوية فكان الفضل على المماثلة فضلاً حالاً عن العوض في
 عقد البيع مثل حكم النص بالتفاوت فلم يثبت أنه أي
 حكم النص وهو وجوب التسوية والحصة عند قوته والداعي
 في الموزن وسائر الكميات على طريق الاعتبار وأرجع بعض
 الفضل إلى الفضل وقال ويرمينا اثباتاً لفضل على طريق الم
 اعتبار وذلك ريباً حرام وهو أي ما ذكر نظير المثالات باعتبار
 النظر في السبب الحكم قال الله تعالى هو الذي يخرج الذين كفروا من
 أهل الكتاب من ديارهم أول المشرق قال يخرج من الديار عقوبة
 كالقتل قال الله تعالى ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو جرحوا
 من ديارهم فالتعبد لعل على أنه غير متناه والكفر يصلح داعياً إليه
 لأنه صلح أن يكون سبباً للقتل فصيح أن يكون سبباً للخروج وأو
 الحشر على كراهة العقوبة لأن المواقيل على أن بعد
 فهم أول من أخرج من أهل الكتاب من جزيرة العرب إلى الشام
 والثاني حصل من عرضة الله عنه وقيل الثاني يوم القيمة ثم
 دعانا سبحانه وتعالى إلى الاعتبار بالتأمل في معاني النص بقوله
 فاعتبروا للعلامة أي بما وضع لنا من معناه فبما النص فيه فقير
 أحوالنا بأحوالهم ففخرنا عنهم توفياً عما نزل بهم فكذلك هم أي

في الشرائع لا استخراج مناط الحكم بإشارة الشارع لجعل به فيما لا
فيه والاصول قيل في الكتاب والسنة والاجماع وقيل النص
من الكتاب والسنة قيل غير معلولة في الاصل ما لم يعم الدليل عليه
لان النص موجب بصيغته والتقليل يتناول المعناه وذلك جاريا
لعدل عن الحقيقة لا بدليل وقيل معلولة بكل وصف يمكن الامتناع
الشرع لما جعل القياس حجة ولا يصير حجة الا بان يجعل اوصاف
النص على صارت له واصاف كلها صالحة الامتناع وقيل معلولة لكن
لا بد من دليل ميم لان التعليل بجميع اوصاف يستدعي القياس
لان كل موضع وجد الكل فيه فهو منصوص عليه وفي كل موضع انتهى
لما ثبت الحكم لانه العلم بالجميع ولم يوجد فوجب بواجده وهو مجهول
فلا بد من تميزه وعندنا في الاصل معلولة الامتناع الى الله في
ذلك من دلالة التميز اي تميز الوصف المتضمن بين الوصف
كادكرهم ولا بد قبل ذلك اي قبل الشرع في التقليل وتيميز وصف
من الاوصاف من قيام الدليل على انه الحال شاهد لانا قد وجدنا
من النصوص ما هو غير معلول فاحتمل هذا ان يكون منه فيكون بمنزلة
الجل فيما يرجع الى الاحتمال فالعمل بالجميع لا يكون الا بعد قيام الدليل
وهو بيان فكذلك هذا نعم للقياس بغيره وسريعة كادكرنا واعيد
تمهيدا لما بعده وشروط ركن وحكم ودرج اذا الكلام لا يعرف الى
معناه ووجود الشيء معتبرا لا يكون الا عند شرط وركن النسخة وتو

بدنها محالا وافادته انما يكون بحكمة والقياس لا لازم وتمام الخبر
عن الدفع فنظره ان لا يكون محالا فخصوا بحكمه اي لا يكون حكم
المقيس عليه فخصوا به نص اخر او جيزه فخصه به لان التقليل
لتعدي الحكم وذلك تبطل للاختصاص لثابت بالنص والقياس
في معارضة النص باطل كتهادة خربة فانه خص بقبولها وحده
لفول صلى الله عليه وسلم من شهد خربة فهو حسيبه فلا يعدل
الحكم الى من هو مثله او فوقه في العدالة وان لا يكون معلولا
عن القياس اي لا يكون حكم الاصل ما يلا عن سنن القياس
كبقاء الصوم مع الكل ناسيا فان القياس فساد الصوم والشي
لا يبقى بعد منافاه لكن ثبت بالنص وهو في صومك فانما الطوك
الله وسقال فلا يقاس عليه الخاطي وان تعدي الحكم الشرعي
النايب بالنص بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه هذا شرط
تسميته شروط تفصيلها فاشترط التعدي لان التقليل بعلة
فاصره لا يجوز وكون التعدي حكما شرعيا لان القياس لا يجري
في اللغة لقولنا وعلم آدم الاسماء كلها فكذلك توقيفها وكونه
بعينه لان ثمة التعليل التعدي فاذا كان مغيرا خلا عن غيرها و
كون التعدي الى فرع هو نظيره لان القياس هو التسوية بين
امر في فلا يتصور الا في محله وهو الفرع والاصل وكون الفرع
لا نص فيه لان التعدي الى ما فيه نص لا يجوز لان الحكم ثابت بالنص

يقول في غرض من اجل شاة وضار حق الفقير في صورة الشاة ^{معها}
وانتم اطلتم بالتعليق بالمالية صورة الشاة حيث جوزت قيمتها
ففي حكم النص والجواب انما يسقط حق الفقير في الصورة بالنقص
لا بالقلب لانه تعدا ذراق الفقراء يقول وما من دابة في
رضي الله على الله رزقنا او حبل لا مستحق وهي الشاة والابل والبق
على المعنى لنفسه بالمنصوص مقتضية للزكاة نعم امر الغنياء
باجاز المواعيد للفقراء من ذلك المستم يقول اتوا الزكاة وذلك
اي المستم لا يحتمله اي اجاز المواعيد مع اختلاف المواعيد لا
حتياج البعض الى كذا والبعض الى غير ذلك او يوجد في عين الشاة
فكان اذا طلب الاستبدال ضرورة ليس في كل عين الموعد له
وركنه اي القياس ما اي وصف جعل علما على حكم النص
ما اشتمل عليه النص من الاوصاف ما بصيغته كما شتمل على الزكاة
على الكيل والميزان وبغيرها كما شتمل على النص النقي عن بيع المبيع على
عن التسليم وجعل الفرع نظيره اي لا يفي المنصوص عليه
بوجوده فيه اي سبب وجود ذلك الوصف في الفرع وسعى علماء
الموجب حقيقة الله تعالى والعلل ما رأت الاحكام فكان ذلك المعنى
معرفا للحاكم وهو المعنى الجامع اي كثر القياس جاز ان يكون ^{مستقرا}
لا زما لان كماله في جعله لوجوب الزكاة في الحل وهو ^{مستقرا}
الذهب الفضة واسما كالدراهم في توصائهم ^{للمصير} ان قطر الدرام على

فانها

فانها دراهم عرف النجى فالدراسم علم والتعليق به يدل على اعتبار صفة
النجاسة ووصفا عارضا كالاختلاف في الحديث فانه صفة
عارضة والتعليق به يدل على اعتبار صفة الخروج ووصفا حليا
لا يحتاج الى تأمل كالطواف جعل علة لسقوط النجاسة في الطرفة
وسواكن البيوت وحقيا كالقدر الحسن في الرتوب وحكما
من احكام الشريعة كتعليق صلى الله عليه وسلم قضاء دين الله بدين
العباد في حديث الخنيفة وقد كتعليق بدين الله بالنسبة للحسن
الكامل وعددا كتعليق حرمة التفاضل بالقدرة الحسن وتعليق
الله عليه وسلم في المسح فانه حيث اعتبر الله وصفه بالنجار ووجد
ان يكون الوصف الجامع في النص كالطواف في الحديث وفي غير
اذا كان الغيبة ثابتا كتعليق جواز التسليم باحتياج العاقد فذلك
المنصوص ليس في النص لكنه ثابت به باعتبار ان وجود التسليم
المنصوص بقوله ورخص في التسليم يقتضي عاقدا والاعدام صفة
فيكون ثابتا باقتضائه ودلالة اتفقوا على ان جميع واصاف النص
لا يكون عالة وعلى عده جواز التعليق باق وصف شاة المعلن بالان
وليس واختلفوا في ذلك لاسيما قال الجمهور انه لا يكون الوصف علة
صلاحه وعلا لانه اي ان يكون صالحا للحكم ثم معدة كالشاة
لا بد من صلاحية بالحرية وغيرها من علة واختلف فيها
قال بعض عدلته بان يقع في القلب خيال صحته وبعض العرض

على الاصول فان لم يرد اصل صار معدومًا ومشايخنا يلقون
 اثره في حجب الحكم المعلق به لانا انتمنا ما لا يحسن وهو الوصف الذي
 جعل علما وما لا يحسن انما يعلم باثره الذي ظهر في موضع من الواصف
 ونفع بصلاح الوصف ملائمة وهو ان يكون على موافقة العلة
 المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف اى
 الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والتابعين بعدهم عليهم اجمعين
 لان الكلام في العلة الشرعية فلا يصلح الا ان يوافق ما نقل عن النبي
 ليعرف احكام الشرع كتعليقنا بالصغر في ولاية النكاح مع منكر
معنى النكاح اى قلنا القيد الصغير تزوج كرها لها صغيرة فا
 شبهت البكر لما يتصل به بالصغر من العرفانه اى العرف مؤثر
 في اتيان الولاية تأثير الطوف لما يتصل به بالطوف من الضرورة
 والضرورة مؤثرة في اسقاط النجاسة فكان التعليل به موافقا
 لتعليل النبي صلى الله عليه وسلم دون المطارد اى لانه لو كان الوصف
 علة ما ذكرنا دون المطارد كما زعم بعض من غيرنا يعتبر بغيره
 معقول والمطارد سلامة الحكم عن النقوض والعوارض وجودا
 لانه على الشرع كما قال بعضهم الشرط اطراد الحكم مع الوصف وجودا
 لان علة الشرع اما آراء على الاحكام والموجب الله تعالى فلم يشترط
 ان يعقل معناه بل الشرط في الوصف الذي هو علة ان يتبين عن سائر
 الاوصاف والمطارد يصلح لذلك وجودا وعدمًا كما قال بعضهم

الشرط

الشرط ودوران الحكم مع الوصف وجودا وعدمًا لان العلة
 ما يتغير به حكم الحال وجود الحكم مع وجود الوصف قد يكون
 اتفاقا وقد يكون لكونه علة فلا يتعين كونه مغيرا للحكم
 الحكم عند عدمه فبين انه لم يكن اتفاقا وزاد بعضهم على
 الطرد والعكس كون النص قائما حال وجود الوصف وعدمه
 ولم يصف الحكم اليه بل الى الوصف فان وجوب الوضوء رب
 على القيام الى الصلوة في اية الوضوء ولما عطل بالحدث وال
 الحكم معه وجودا وعدمًا حتى لم يحجب الوضوء عند الحدث
 بل اقيام الى الصلوة والمنصوص عليه القيام والنص قائم في الحالتين
 لان الوجود قد يكون اتفاقا كما في جميع العلة فاطلا بخلوها
 عن اوصاف اتفاقية وكذا الدوران لا يدل على كون المدار
 علة للدائر لان الحكم لا يدور مع العلة وجودا وعدمًا
 يدور مع الشرط ولا قابل بان الشرط علة ومثله اى
 المطارد من جنسه في كونه احتياجا بل لا دليل التعليل بالنقيض
 لان استقصاء العدم اى عدم العلة لا يمنع الوجود اى وجود
 علة اخرى من وجه اخر وذلك كقول الشافعي رحمه الله
 في النكاح بشهادة السامع الرجال انه ليس بمال فاشبه
 الحدود فلا ينعقد بشهادتهن كالحودود لانه ان يكون السامع
 فم يصلح التعليل بالنقيض كقول محمد بن وهب في ولد الغصينة لم

يقضي له لا يعصب اي الولد وهذا ان لقمان الغضب سبباً
 واحداً عيماً وهو الغضب فصم الاستدلال بعدم الغضب على
 لقمان ومثاله الاحتجاج باستصحاب الحال وهو ان يكون
 امر في الزمان الثاني بناء على انه كان ثابتاً في الزمان الاول ان
 الدليل المتيقن بحكم في الشرع ليس يتيقن اي لا يوجب بقاءه
 لا يوجب لا يوجب وانفق على عدم العمل به قبل الاجتهاد في طلب
 الدليل المغير على العمل اذا ثبت العالم بعدم الدليل المغير بغير
 الخبر والمحقق فيما يعرف به وذلك اي انما اختلف في الحكم في
 وجوبه اي ثبوته بدليل فزوجه الشك في رواله كان استصحاب
 حال البقاء على ذلك اي جعل حال البقاء مصاحباً للثبوت مؤيداً
 اي لما يصح الاحتجاج به على الخصم عند الشافعي نعم الله وعند
 لا يكون حجة اصلاً عند البعض لما تقدم ان المتيقن ليس يتيقن و
 عند الاكثر لا تصلح موجبه اي كرامة على الخصم ولا مثبته امر
 لم يكن كذلك حجة واقعة اي ببقية ما كان على ما كان كالبدل
 حجة للدفع دون الالتزام حتى قلنا في الشفاعة ابع من الدار
 الشريك الشفاعة فانكر المشرك اليك الطالب اي طالب الشفاعة فيما
 في به وقال انما هو في يدك اعارة ان العواقب اي المشرك ولا
 حجة الشفاعة اليه يمينه يقيمها الطالب على ان ما في يده ملكه لان الشفاعة
 الملك في الظاهر ولا يصح الالتزام على الغير وقال الشافعي يجب بغيره

لأن التسليم لا يصلح حجة للدفع ولا لزماً عنه ومثاله الاحتجاج
 بتعارض المشتبه كقولهم في المرافق ان من العايات ما يد
 في المعيا كقولهم من السجود الحرام الى السجود الأقصى ومنها ما لا
 يدخل كقولهم قد اتوا الصيام الى الليل فلتبنيها بالاول يدخل والثاني
 لا وليس احدهما اولى فلا تدخل بالشك هذا فاسد لانه على غير
 لأن الشك حادث فلا يثبت البديل فان قال له ليه تعارض المشتبه
 قلنا ايضا حادث فلا يثبت البديل فان قال دخول بعض مع عدم
 دخول بعض قلنا انما المتنازع فيه من اى القيلين فاذ اثبت
 نفي الشك وان نفي فقد اقر بالجهل وعدم الدليل معه ومثاله
 الاحتجاج بما لا يتقبل الا بوصف اي بوصفه لا بنفسه في انما
 الحكم لا ينضم اليه وصفاً آخر يعقوبه الفرق بين القبلي والقبلي عليه
 كقولهم اي بعض اصحاب الشافعي هو في من ذكر انه من الفرج
 فكان حدثاً كما اذا امته وهو يبول فهذا القياس لا يستقيم له
 زيادة وصف في الاصل وهو يبول به يقع الفرق بين المملوك والفرج
 وبه ثبت الحكم في الاصل ومثاله هذا ليس بتعليق لا ظاهر العلم
 موافقة لتعليق السلف ولا باطنا لعدم تاثيره في النقص
 ولوله يعتبر انضمامه اليه لم يبق المقاس من الذكر على من الذكر
 ومثاله الاحتجاج بالوصف المختلف كقولهم في بطلان
 الكتابة الحالة انه عفا لا يبيع من التكفير وكان فاسداً كما كان

شبه

لا تعليل بوصف مختلفا خلافاً لظاهره لان الكتابة لا يمنع جواز
 الاعتناق عن التكفير عند ما حاله كانت وموجلة فيلزم على اقامة
 الدليل على ان الصحيح منها مانع للصحيح المستدل ومثاله ان
صحيح بما لا ينبغي في فساد كقولهم التلذذ ناقص العدد عن
 سبع فلا يبادى به الصلوة كادون الآية وفساده ظاهر اذ
 مناسبت بين المقس والمقس عليه ومثاله المحتاج بالادب
 وهو حجة على الثاني على خصمه عند البعض لان الدليل انما يحتاج
 اليه اذا ادعى حكماً شرعياً والى عدمه والى عدمه ليس بشئ وهذا
 باطل لقوله وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى
 تلك امانتهم قل هاتوا برهانكم نفوا واقتوا فطلب البرهان على
 وجهه ما يقتل الى اى جميع ما يقع التعليل لاجاله اربعة اقسام هذا
 شريع في حكمه ايات الموجب الى السب او وصفه واثبات الشرط
 اى شرط الحكم او وصفه واثبات الحكم او وصفه فالموجب كالجملة
 بحكمه انفساء الى الجنس بانفراذه هل هو آلة فحمة للبيع نسبة له
 فهذا الخلاف وقع في الوجوب الحكم فالبيع اياته بالقياس على
 على مدعيها الدليس من نفل او ذلالة او اشارته او اقتضائه
 فنقول الجنس بانفراذه بحكم النسبة باشارة النقل لان علة الرتبة
 القدر والجنس ووجدنا في النسبة شبهة الفضل وهي الملوأ واحدة
 اذ القدر خير منها وله حكم المال ولما وجدنا رتبة فيها لا بد من ان

الى سبب وقد وجدت رتبة العلة لان العلة القدر والجنس
 فالجنس من حيث انه بعض العلة اخذت رتبة العلة فانتمنا رتبة
 الرتبة رتبة العلة لان رتبة كالحقيقة في الباب وصفته
 مثل صفة الصوم في ركاة المنعام هل هي شرط للركوة اولى
 هذا نظير الاول مما يحكم فيه بالرى بل بالنص وهو جنس من المال
 التسائمة سنة والشرط مثل النكاح في النكاح شرط عندنا خلافاً
 لما لا يثبت بالقياس بل بالنص وهو كالحكم المثل هو وصفته
 مثل شرط الركوة والعدالة فيها اى الشهادة فاهل البيت
 بشرط عندنا لطلاق فان لم يكونا رجلين ولا كالحكم المثل هو وصفته
 الحكم مثل التبرع وهي الركعة الواحدة فعندنا ليست بمنزلة
 للنهي من التبرع او صفة مثل صفة الوتر وهي واجبة عندنا
 لقوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب حق فمن لم يوتر فليس متاً
 والرابع مما يقتل له افراد لان التعليل يخص به عندنا تعدية
 حكمه للنص الى ما لا نص فيه لثبت فيه لغالب الراى والتعدية
 حكمه لانه للتعليل عندنا حتى لا يجوز التعليل بدون التعدية
 جازع عند السانق لانه يجوز التعليل بالقالة القاصرة على محل
 النص كالتعليل بالتمنية اخرج بان التعليل بالما صراحة بال
 جماع تعلق به الحكم بعلقه بساير وجوه وتعلقه بها لا يقتصر الى كونه
 الحجة عامة بل ان كانت عامة وجبت الحكم على العموم او خاص على

على الخصوص ولنا ان دليل الشرع يوجب علماً او علماً والتعليل في
 العمل اتفاقاً ولا عمل له في المنصوص عليه لان الحكم ثابت بالنص
 وهو فوق التعليل ولا يصح قطعه عنه فالمرجع للتعليل حكم سبيل
 التقديرة والتعليل للاقسام الثلاثة الاولى وفيها باطل لان ابيات
 الموجبة صفته ابيات الشرع لانه لما وقع الاختلاف في السبيل
 او وصفه انه كان اوله كفي فقد وقع الاختلاف في اصل الشرع
 وليس للعبد وضع الشرع قال تعالى ولا تشر في حكمه احدا واثبات
 الشرط واصله ابطال الحكم لانه لو لا الشرط لوجد الحكم وبعد ما
 صار شرطاً لم يوجد به فانه كان دفعا للحكم ونصب احكام الشرع
 بالراي باطلاً كما ليس لنصب الاسباب الشرط وليس لنصب الحكم
 وكذا التعليل للنفي لان الثاني يدعي انه غير مشروع وغير الشرع
 بدليل شرعي فلم يبق ما يصح التعليل لاجاله الى الرابع وهو
 حكم النص وهو على وجهين لان التقدير ان كانت بناء على الفلانة
 الظاهرة فالقياس والباطنة فلا احسان ولا استحسان
 وهو عند الشئ حسناً واصطلاحاً اسم لدليل يعارض القياس
 للملكي يكون بالاثار والاجماع والضرورة والقياس للملكي كالسنة
 فان القياس ياتي جواره لعدم المقصود عليه عند العقد لكن تركه
 بالاثار وهو من اسلم منكم فليسام في كل معلوم والاستسعاء بان
 ياتر بخبر خفي مثلاً او يبين صفته ومقداره ولا يذكر احكاماً

وسلم



وسلم الشئ فالقياس ياتر لانه مع وجوده لكن تركه بالاثار
 التعامل فيه وتظهر الى وان فان القياس ياتر لانه انما
 اذا غسل مرة فنجس الماء وان اربع فنجس في الماء من الماء النجس
 فاذا غسل ثانياً فنجس الثاني وهم جازون في الضرورة المحوجة
 الى التظهير وطهارة سور سباع الطير فانه في القياس نجس
 العين للانقاع به ونجاسة ضرورية لجه فقلنا بالنجاسة
 المجاورة ثبتت في طوبى ولعابه والطير لا يذبح بمقارها وهو
 وهو ليس نجس من البت فالى اولى ولما صارت لعالة عندنا
 عالة بآثارها خلافاً لاهل الطرد قدما على القياس المستحسن
 الذي هو القياس الحق اذ اقوى اثره وقدما القياس لصحة
 اثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر اثره وخفى فساد له لان
 العبرة لقوة المآثر دون الظهور فالذي اظهره والعقبى باطنة
 وترجح لقوة اثرها وهو الخلود كما حكمنا بطهارة سور سباع
 الطير بالاستحسان الذي قوي باطنه وسقط القياس كما اذا
 لما آية السجدة في صلوة فانه ركع بها قياساً ونوى سجدة التلاوة
 فيعود الى القيام ومال المحققون الى ان يقيم ركوع الصلوة مقارناً
 لركوع السجدة ويتشابهان في الخضوع فينبو منابه وفي
 الاستحسان لا يجزئ به لانه السجدة فانه ما وراءه والركوع وغيره
 لم يزل احداهما في الصلوة عن الاخر والمأثورية لا ياتي بغير وهذا

لان السور معتبر بالكمسالك البهاية
 لان السور معتبر بالكمسالك البهاية
 لان السور معتبر بالكمسالك البهاية

والاكتفاء

ان ظاهر لكن قوة الميزان للقياس فانه ليس المقصود من السجدة عند
التلاوة عنها ولا الميزان بالندرة انما المقصود التواضع في الخلق
للسكينة وهو يحصل بالركوع ولكن بطريق هو عبادة وهذا
في الصلوة لان الركوع فيها عبادة بخلاف سجود الصلوة لانه مقصور
نفسه فصار الميزان للخلق وهو ان المقصود قد حصل بالركوع مع النفس
الظاهر وهو اعتبار نفس اولى من الميزان الظاهر للآخسان وهو ان
الركوع خلاف السجود للفساد الباطن وهو انه لا يجوز عن سجود
مع حصول المقصود في التحسين بالقياس للقياس بعدية لانه
قياس وقران حكمه التعدي بخلاف الاقسام الاخر وفي التحسين
بالاجماع والميزان والضرورة لها معدلة عن القياس فلا تقبل
التعدي المسمى ان الاختلاف في التمس قبل قبض البيع لا يوجب
مسمى البايع قياساً لا تعاقب ان البيع ملك المشتري وانه لا يملك
على البايع شيئا في الظاهر والبايع يدعي زيادة الثمن والمشتري
ينكره يوجب استحساناً كالمشتري لان المشتري يدعي وجوب تسليم
المبيع باقل الثمن والبايع ينكره فيجب عليها وهذا اي وجوب التحلف
قبل القبض حكم تعدي الى الوارثين حتى لو ماتا واختلفت اثارهما
فيه قبله تحالفا لقيامهما مقامها والى المجارة اذا اختلفا
في البدل قبل استيفاء العقود عليه تحالفا وتراد العقد قائما
بعد القبض فلم يجب مسمى البايع الميزان وهو اذا اختلف البايع

والسعة

والسعة قائمة تحالفا وتراد لان المشتري يدعي على البايع شيئا
اذا البيع مستلم اليه فالقصد تعديته الى الوارثين والمجارة وتسمى
المجتهاد هو بذل الجهد في استخراج الاحكام من الحدود الشرعية
اذ يحكي المجتهد عملا الكتاب بعبارة لغوية شرعية ووجهه
التي قلنا من الخاص والعامة وعلمه سنة بطريقها من التواتر
والاستظهار والاحاد وان يعرف وجوه القياس اي شرطه ولا
الوصف وتاثيره على ما مر وحكمه الاصابة بغالب الراي اي ظني
لا قطعي حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب والمحقق في موضع الخلاف
اي سبيل التي اختلفوا فيها وحكموا بالمجتهاد واحداً من
سعد ورضي عنه قال في الموقنة وهي التي ياب عنها زعمها
قبل الدخول بها ولم يستم معها المجتهدين راى فان كان يوجب
قن الله وان لم يكن خطأ فحق ومن الشيطان والصحابة طلقوا
المطاع في الاجتهاد كثيراً ولم ينكر بعضهم على بعض في الخطية كان
اجماعاً منهم اذ الحق واحد وقالت المعتزلة كل مجتهد مصدق للحق
في الموضوع الخلاف متعدد لانه قد كافى مجتهدين بالفتوى وكل منهما
الحق فلو لم يصبه لما كلف لانه لا يكلف نفساً الا وسعها
ولن يصيبه كل الامور حقوق وهذا الخلاف في القلبي اي
الاحكام الشرعية لا في العقلية كخطئ ويصيب والحق واحد فيه
اجماعاً الحق ولا يصيبه وهو العبري من المعتزلة فان كل مجتهد

لانه في العقليات

خطأ
مصيب في مسائل الكلام التي لا يترتب منها الكفر في المجتهدين
كان خطيئا ابتداء وانتهاء عند البعض لقول صلى الله عليه وسلم ان
اخطأت فذلك حسنة اطلق الخطأ والمطلق ينصرف الى الكمال
وهو ما يكون ابتداء وانتهاء والمختار انه مصيب ابتداء اي في
اجتهاده حتى ان عماله به يقع مصحبا شرعا في خطيئته وانتهاء اي في
اصابة المطلوب لقول صلى الله عليه وسلم ان اصبحت فلك غفيرة
حسان وان اخطأت فلك حسنة والنوادر ترتب على الظاهر
يقينا فلا بد من اصابته ابتداء لصحح الثواب ولهذا اي يكون
الجهل بخطيئته ويصيب قلنا لا يجوز تخصيص العلة وهو تحلف الحكم
في بعض الصور عن الوصف المدعى بالمانع لانه يؤدي الى تصور
كل مجتهد حالنا للبعض وهم العراقيون وجماعة فانهم يجوزون
تخصيصها وذلك اي التخصيص ان يقول المعلق اذا ورد عليه ما يكون
الجواب فيه بخلاف ما يروى اثنائه بعلته كانت على وجه ذلك
له يجب مع قيامها اي تلك العلة لمانع فصار ما ورد مخصوصا
من العلة بهذا الدليل المانع فيخلص عن النقض فيسلم اجتهاده
عن الخطأ ولم يوجد له منافض فيكون كل مجتهد مصيبا وقدم
بطلانه وعندنا عدم الحكم في صورة التخصيص عند اللفظ بانه
عدم العلة فالذي جعل عدم دليل المخصوص جعلناه دليل العدم
وذا اصل الفصل وبيانه ذلك اي الحكم الذي عدم المانع عنده

ولعدم

ولعدم العلة عندها في الصائبة الثانية اذا صحت المانع في حلقه
نفسه الصوم لقوات ركنه ويترتب عليه الناسي فان صومه كان
مع فوات الركن فمن اجاز الخوض قال امتنع حكم هذا التعليل
في المانع وهو المانع وهو قوله صلى الله عليه وسلم انه على صومك
فانما اطعك الله وسفاه فصار خضوصا من هذه العلة بهذا
مع بقاء العلة قلنا امتنع الحكم في الناسي لعدم العلة حكما
لان فعل الناسي منسوب الى صاحب الشرع حيث قال فاما اطعك
الله فسقط عنه معنى الجباية وصار اكله كذا اكل حكما وبقي الشرع
لبقاء ركنه لمانع مع فوات ركنه بخلاف الثانية لان ما يفوت
به الركن مضاف الى غير من له الحق فاعتبر وبقي على هذا اي على قوله
من جواز التخصيص تقسيم الموانع وهي خمسة بالاستقراء مانع يمنع
انعقاد العلة كبيع الحر لانه ليس بمال والبيع مبادر لانه فاعلم
البيع فيه لعدم المحل ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغريم
تمامها في حق المالك لعدم ولاية العاقدة عليه ولذا يتم باجازه
ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط اذا كان للبايع يمنع نبوت
الملك للشرعي ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية لا يمنع نبوت الملك
ولكن لا يتم بالقبض ويمكن من الفسخ بدون قضاء ورضا
ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب فثبت الملك معه تاما حتى كان
له التصرف فيه ولا يمنع بدون قضاء ورضا لكن غير لازم حتى ثبت

ثم المثل هذا شروع في الدخ نوعان طرية ومؤثرة والاجتهاد
 بالطرد وان كان فاسداً لكن مال اليه اهل النظر فذكرت الطرية
 لتبين الاعتراضات الواردة عليها وعلى كل قسم ضروب من الدفع
 الطرية فوجوه دفعها اربعة القول بموجب العلة وهو التزام
 اي قبول التاويل ما يثبت المعلق بتعليقه مع بقاء الخلاف في الحكم
 المقصود كقولهم اي اصحاب الشافعي في صوم رمضان انه صوم
 فلا يبادى بالتعيين السنة كصوم القضاء والكفارة وهذه طرية
 لمن وصف الفريضة في الصوم بموجب تعيين ايما كان فكان وجوب
 التعيين حكماً دائراً مع وصف الفريضة فنقول عندنا لا يصح
 السنة اي تارة بموجب تعيّنك ونسأل ان تعيينها شرط لكن ليس محل
 النزاع وانما النزاع في ان الاطلاق تعيين ام لا فحق وجوه
 باطلاق السنة علانه اي طلاق تعيين لعدم المزام كالمتردد
 في الدار يقاب باسم جنسه والممانعة وهي امتناع السائل عن
 قبول ما اوجبه بالدليل وهي اربعة اما ان يكون في نفس الوصف
 بلا اسلام ان الوصف الذي يدعيه علة موجود في الشارع منه
 كقولهم كفارة الفطار عقوبة متعلقة بالجماع فلا يجب غير من المال
 والشرع كخذ الزنا قلنا لا نسلم بعلقها به بل بالافطار حتى لو جاز
 ناسياً لا يفيد صومه لعدم الفطر او في صلاحه اي الوصف الحكم
 مع وجوده بان يقول بعد تسليم وجود الوصف لا نسلم صلاحه العلية

كقولهم

كقولهم في اثبات دلالة الواجب بوصف البكارة المتأخراة بامر
 النكاح لعدم الممارسة بالرجال فنقول لا نسلم ان وصف البكارة
 صالح لهذا الحكم لانه لا يظهر له تأثير في موضع آخر سوى محل النزاع
 او في نفس الحكم كقولهم مسح اركان في الوضوء فليس بتلخيص
 الوجه فنقول لا نسلم ان التلخيص مسنون في الغسل بالمسنون
 التكيل بعد انقضاء الفرض او السنة اكمال الفرض في محل لكن فرض
 الغسل لما استغفر محله صير الى التكرار وفرض المسح لم يستغفره
 فامكن تجمله بالاستيعاب او في نسبه الى الوصف بان يقع
 اضافة الحكم الى الوصف الذي جعل المعلق علة كقولهم لا يعق الخ
 على اخيه اذا ملكه اذ لا بعضيته كائن العم قلنا لا نسلم ان حكمه
 وهو عدم العتق في اخي العم لعدم البعضية اذ العدة لا يصلح
 موجبا للنفي بل لعدم المحرمية ونسأل الوضوء وهو ان يعلق على الوصف
 ضد ما يقتضيه الوصف كتعليقه لا يجازي لفرقة باسلام احد الزوجين
 بان المارث بينهما اختلاف الدينين فيقع الفرقة بينهما كما اذا اختلف
 احدهما فهدا فاسد وضعا لان هذا الاختلاف انما يثبت باسلام
 المسلم منهما اذ هو الحادث ولا يلامعه الا مال الا لا يبطل مكان
 الوصف ناسياً عن الحكم والناقض وهي ان يوجد العلة من حيث
 جعلت علة ولا حكم معها كقول الشافعي في الوضوء واليتم بها
 التهاران فكيفما قرأ بالنية فانه يتحقق غسل التوب باليد

في جامع الترمذي

الى الثاني وهو ان كلامها حكمية ثبت تعبدًا اذ ليس على الاعضاء ما يزيل
 بها والعبادة لا ينادى بدون النية بخلاف غسل الجاسة فانه مقول
 لما فيه من ازالة عيب عن محل هذه الوجوه يلحق اصحاب الطهارة القول
 بالثاني واما المؤثرة فليس للتأثير فيها بعد الممانعة الما المعارضة
 اى ان يعرض عليها بالممانعة وبعد ليس ان يعرض عليها بالممانعة
 لانه لا يحتمل المناقضة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب
 والسنة والمجموع وهذه الدالة لا يحتمل التناقض فكذا الثاني والثالث
 لهما ان في مناقضته مناقضتهما وكذا افساد الوضع لان الثاني والثالث
 بهذه الدالة لا يحتمل ان يكون فاسدا في وضعه لكنه اذا تصور مناقضة
 اى ورد نقض صوري على المؤثرة يجب دفعه بطرق اربعة بخلاف الطهارة
 حيث يبطلها النقض كما نقول في الخارج من غير السيلين انه نجس خارج
 من البدن فكان حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسيل نقضاته
 خارج نجس وليس يحدث ومن السيلين بالاختلاف
 في دفعه اوله بالوصف اى يمنع الوصف وهو ليس بخارج لان الخارج
 الانتقال من باطن الى ظاهر وحيث لم يتقبل النقص خارجا فلا يرد
 ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة وهو الثاني كدلالة السج على الخفيف
 فكان الثاني الذي ثبت بالوصف دلالة ثابتا به لغة وهو وجوب
 الغسل ذلك الموضع اى محل الخروج فيه اى بوجوب غسل ذلك الموضع
 صار الوصف اى وصف الخروج حجة في انتقاض الطهارة من

ان وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه من البدن ^{تحت}
 كانه بدن الانسان اذا انصف بعضه بوصف حقيقة كان الكل
 متصفا به حكما وهماك اى في السيل ^{لوجوب} ذلك الموضع
 فعدم الحكم وهو انتقاض الطهارة لعدم العلة وهي الخروج ويور
 عليه صاحب الخرج السائل اعداد خفاء الانتقال مع انتفاء نقض
 الطهارة في دفعه بالحكم ببيان انه حدث موجب للتطهير ^{في}
 الوقت ولذا يجب الطهارة بعد الوقت لا ازاله في الانتقاض واما
 تاخر حكمه للضرورة الداعية الى ذلك وبالقبض فان عرضا من هذا
 التعليل التسوية بين الدم والبول وقد ثبت وذلك لان البول
 حدث فاذا زرم اى دام صار عفو لقيام الوقت اى لا حل قيام
 الوقت الصلوة فانه في طيب بالدارا فلا فرق ان يكون قادرا عليه لا قد
 الميسر فلو حكم الحدث في هذه الحالة فكذا احسا واما المعارضة وهي
 تسليم دليل العقل وانشاء دليل آخر على خلاف حكمه في نوعان
 احدها معارضة فيها مناقضة وهي القلب وهو نوعان احدهما قلب
 العلة حكما والمحكم علة ما خور من قلبه انا وهو جعل اسفاله اعلاه
 وبالعكس وسمى هذا معارضة فيها مناقضة لنقضه احدي صف
 المعارضة وهي انشاء دليل مبتدأ واحد حاصق المناقضة وهي
 ابطال الدليل الذي المعارضة انشاء دليل مبتدأ لاثبات حكم آخر
 وتسلم دليل العقل والمناقضة بطل الدليل الجيب لتخلف الحكم

بدون ابداء علة وهذا كقولهم كذا فربما كرههم مائة فخرجهم
 كالمسلمين فقول المسلمين انما يجادل كرههم مائة لانه يرميهم
 فهذا قلب بطل العلة فان ما جعله علة لما صار حكما في الكلافة
 الماصل في القياس لا مقيس عليه والمخلص منه من هذا النوع
 وليس المراد رفعه بعد ورود بل اذا اراد عليه فطريقه ان
 يخرج الكلام مخرج الاستدلال بان يجعل احدهما ليل
 الاخر لا بطريق التعليل فانه يمكن ان يكون الشيء ليل الاخر
 اخر ذلك الشيء ليل الاخر واما يصح هذا اذا ثبت انها ما وبان
 اذا لا دليل يظهر في ان يكون كل ليل الاخر اما العلة فثبت
 فلا يكون كل مثبتا الاخر اذا العلة سابقة فيلزم سبق كل على
 الاخر كقولنا الصوم عبادة يلزم بالنذر فيلزم بالشرع كالحج
 فلا يقلب باعنا يلزم بالنذر لانه يلزم بالشرع لا بالاستدلال
 باحدهما على الاخر بعد ثبوت المساواة من حيث ان كل اقره رابدة
 هي حق الله تعالى وجه يكون المضي فيها لزم ما فيجعل هذا ليل
 على ذلك مرة وذلك على هذا اخرى والثاني قلب الوصف ^{حاصل}
 السائر وصف المعلن شاهد النفس على الخصم بعد ان كان ^{كلا}
 شاهدا ما خول من قلب الجواب وهو لا يثبت ظهر وظاهر ^{يلتزم}
 كقولهم في صوم رمضان انه صوم رمضان فرض فلا يترك ^{ال}
 بتعيين السنة كصوم القضا قلنا لما كان صوما فرضا عن تعيين

استغنى
 السنة

السنة بعد تعيينه كصوم القضا اذا عين مرة بالسنة كـ
 ثانيا فصار صوم القضا بقلب العلة حجة لنا بعد ما كان
 علينا لكن بزيادة وصف وهو بعد تعيينه وقد قلب العلة
 من وجه آخر وهو ان رد الحكم على خلاف سنته وهو ^{ضعيف}
 كقولهم في صلوة النفل وصومه هذه عبادة لا يفي في فاسد
 اي اذا فسدت لا يجوز اتاها احترضا على الحج فلا يلزم بالشرع
 كالوصوم لما لا يفي في فاسد لانه يلزم بالشرع فقال لعله كان
 كذلك اي الشان ما ذكرنا وصوم النفل وصلوته على هذا الضقة
 وجانب مستوى فيه عمل النذر والشرع فيلزم بهما كالوضوء
 لما استوفيه لم يلزم بها وضعفه لكون السائر جاء بحكم ليس
 بمناقض بحكم المستدل لان المستدل لا يفي التوبة لتكون
 اثباتها مناقضا لدعاء ويستقيم هذا النوع عكسا وليس ^{يكون}
 حقيقته لان العكس رد الشيء على سنته وراه نحو ما يلزم بالنذر
 ما يلزم بالشرع عكسه مما يلزم به لا يلزم به لكنه يشبهه
 من حيث انه رد الحكم الذي اطره وان كان على خلاف سنته
 والتلفظ بالمعارضه المألوفة الى الية لا مناقضة فيها وهي
 نوعان احدهما في حكم الفرع وهو صحيح سواء عارضه بضعف ^{كـ}
 الحكم بالزيادة فيقع به كالمقابلة فحقة ونسب طريق الوصول
 الى الدعوى لا يخرج كقولهم السحر ركن في الوضوء فيسقطه

كالغسل وقولنا مسح فلا يسن بثلثيته مسح الخف فهذا انما اثبتته
 بالزيادة ولا تقدر او زيادة هي تفسير الاول كقولنا ان كان
 في الوضوء فلا يسن بعد اكماله تفسير للحكم المتعارف فيه وعد
 هذا من الخالصة مشكل لانه معارضة في منافضة او غير
 كقولنا في التيممة انها صغيرة فتكح كالتي لها اب فقالوا هي في
 فلا يولي عليها بولاية الاخوة كالمال فتعين الخ زيادة توجب
 تغير الحكم الذي وقع فيه النزاع لان محل النزاع الولاية عليها
 على الإطلاق لا تعيين الولي لان تحت هذه الجملة في القول ان
 ولاية الاخوة اذا بطلت بطل سايرها بناء عليها بالاجماع او في
 في المال يثبت له الاول واثبات لما له في نفسه الاول لكن تحت
 معارضة الاول وهذا هو الثاني من قسمي الحكم العكس كقولنا
 الكافر يبيع العبد المسلم فيملك شراؤه كالمسلم فقالوا هذا المنع
 وحيث ان يتوى فيه ابتداءه وقراره كالمسلم في هذه المعارضة
 اثبات لما له في نفسه المعلن لانه لا ينفذ التسوية بين البيع والشراء فلا
 موضع النزاع لكن تحت تسويته دفع الاول لانه اذا ثبت المساواة
 بين المبتداء والبقاء لا يصح الشراء فظهر فيها معنى الصحيح عند اثبات
 التسوية بينهما او في حكم غير الاول لكن في الثاني الاول لقولنا
 في التي في البهار وجهها فنكت وولدت فحرجا المولدة ان
 بالولد لانه صاحب فراش صحيح فان عورض بان الثاني صاحب فراش

لا ينفذ الاول

ثبت التسوية بين البيع والشراء

باسد فيستوجب به نسب الولد فله في الظاهر فاسدة لاختلاف الحكم
 لان الشبابة اثبت من زيد بل يصح اثباته من عمرو لعدم تقوى
 نبوة من شخصين فقصمت بقى النسب عن الاول وقد وجد ما يصلح
 سببا لاستحقاق النسب في حق الثاني وهو الفراض الفاسد فقصمت
 من هذه الوجه والثاني المعارضة في جملة المال الى المقص عليه و
 ذلك باطل سواء كان التعليل بمقتضى تعدي اي جملة قاصرة كالذا
 قلنا في بيع الحديد بالحديد انه موزون قول بجنسه فلا يباع
 متفاضلا كالا ذهب الفضة وعارض الخصم بان الجملة في المال
 القيمة ولم يوجد في الفرع فبطلانه لعدم حكمه وهو التقدي
 ان حكم التعليل التقدي او تعدي اي جملة متعدي لانه لا يبيع
 بالمعارضة سواء عدم رآه الجملة وهي لا يبيع دليلا عند عدم
 الحاجة في مقابلها او لى سواء تعدي الى جميع عليه كقولنا جملة الربا
 في الخطة الجمل والمفنى وقال مالك في المقتبان والمخار فلهذا
 الوصف تعدي الى جميع عليه كالا ذرة والذرة او تختلف في كمها
 اياها في الخطة بقول الجملة الطعنة انه تعدي الى القليل وهو فرع
 تختلف فيه وكل كلام صحيح في المال اي في نفسه والوضع
 يذكر على سبيل المقارنة المقارنة هي المعارضة في المصل عند الجهور
 وهي المسألة الفاسدة كالبين وقد يقع الفرق بين صحيح في نفسه
 بذكره السائل على سبيل المقارنة ولا يقبل منه فذكره على سبيل المقارنة

رضا الشافعي

ليكون مفارقة صحيحة على حد الكاد فيقبل كقولهم في اعتاق الرأ
 انه تصرف منه يلا في حق المرقن فكان باطلا كما بيع فقالوا السك
 لبيع لانه يحتمل الفسخ بخلاف العتق وهذا فرق صحيح لكنه لا يقبل
 لانه صدر من كونه له على العرق وهو السائر والوجه في اراده
 على الوجه المانع ليقبل ان يقول ان القبل لتعدي الحكم النقي
 دون غيره وانما لم يرد وجود هذا الشرط هنا وبما انه ان حكم
 وقف ما يحتمل الرد والفسخ وانت في الفسخ تبطل أصلاً ما لا يحتملها
 فاذا قامت المعارض كان السبيل فيه الترجيح عند الجمهور في الوقف
 او التعديل جماع الصحابة على تقدم بعض الأدلة اذا اقررت لهما ما
 تقوى به وهو اى الرجحان عبارة عن فضل احد التلبيين على الآخر
 وضعاً لان الشئ انما يتقوى بصفة توجد في ذاته لا بانفاذ ناله
 اليه لعدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد وترجيحها بالعدالة حتى
 يترجح القياس بقياس اخر وكذا الحديث والكتاب وانما يترجح لقوة
 قبه وهي قوة المزية في علمه وقفا الراوى وعدالة وضبطه واتقائه
 وكونه حكماً ومفسراً ونصاً او صحيحاً او حقيقياً لا يجدب او نقل آخر
 لما ذكرنا وكذا المتيقن صاحب الجراحة على صاحب الجراحة واحدة حتى
 اذا جرح رجل جراحاً واحدة صالحة للقتل خطأ، وآخر عشر الأضام
 من البيع تكون الأدلة تصفين لأن كل جراحة عالة تامة تصلح معار
 حجة صاحب واحدة فلم تصلح وصفا فلا يقع بها الترجيح وكذا

وكذا التعديان في النقص المتابع المبيع بينهما متساويين سواء
 بان كانت واريتين ثلثة لا حدهم نصفاً ولا حركتها لثالث سد
 باع صاحب النصف وطلباً النصفه لم يترجح صاحب الثلث على الآخر
 في استحقاق النصفه حتى يكون المبيع بينهما على عدد رؤوسهما لأن
 كل جزء من أجزاء التهم عالة صالحة لاستحقاق الجلالة فقامت المعارض
 بكل جزء وان أقل فالذي يصلح شئ منه وصف الغير وما يقع به الترجيح
 الصحيح اربعة بقوة الأثر والاستحسان في معارضة القياس مثلاً
 ما قرر وقوة ثابته على الحكم المشهود به بان يكون الوصف الزم
 بهذا الحكم من ذلك الوصف بذلك الحكم كقولنا في صوم رمضان
 انه متعين اولى من قولهم صوم فرض لان هذا اى الفرضية لا تؤول
 الى الاستتال بل التعيين له حاله فان جحوز غلط السبب بله
 جماع وان كان فرضاً فعلة لهاله يوجب التعيين بكونه وصفاً
 فرض مخصوص بالصوم بخلاف التعيين فانه فرض لازم في
 اسقاط التعيين فقد بعد على الودائع فان ردها متعين
 فلا يشترط عند الرد تعيينه انه رد العديعة والعصو. ورد البيع
 في البيع الفاسد وبكثرة اصوله كقولنا في مسح الرأس انه مسح فلا يلى
 تكراره مسح الخفض والتيمم ومسح الجوارب الجيزة اولى من قولهم انه
 ركن فيستن تكراره كالغسل لانه لم يشهد لوصفهم وهو الركنية
 الى الغسل وبالعدم عند العدم اى ترجيح الوصف بعد الحكم عند

وهو العكس وهو ضعفه لما ان العدمه تعلق به حكم لكن الحكم اذا
تعلق بوصف لم يعدم عند عدمه كان اوضح بمعنى كقولنا انه
مسح فلا يثبت ثبوتيه فان سقوط التثنية حكمه بوجوده عند هذا الوصف
كما في التثنية ويعدم عند عدمه كما في الغسوة بخلاف كونه وكذا في
ثبوتيه لانه لا يعدم عند عدمه فان النقصه بتكرره وليست بركن
واذا تعارض ضمها بارجح احدها بغنى في الذات والثاني بوصفها
على محال اول كان الرجحان في الذات احق منه في الحال لان الحال
قائمة بالذات تابعة له بخلافه على الذات فالذات الـفلوغير
لحال لكان التسع مبطلة للحال وعلى هذا فينقطع قولنا ان العدمه
الحال القيمة بالطبع والتي اذا ضعفها الغاصب كان الصفة قائمة
بذاتها من كل وجه والعين هالكة من وجه اوله بين صالحه
لما كانت صالحه قبله وتبدل الاسم وليس تبدل السمة قال الثاني
بمع صاحب اصل الحق ان الصفة قائمة بالمصنوع لا بالواقع
تبعه والجواب لما ذكره يرجع الى حاله البقاء حال الرجحان
حسب الوجود احق والترجيح بغيره المستباه كقولهم في كل الخ
ان الخ يشبه الولد من وجه وهو المحرمية وابن العم بوجه كونه
الزكوة وحل الخلية وقبول الشهادة ووجوب نقصان من الخ
فكان هذا اولى بالعموم وعموم العلة كقولهم ان الطمحق العلة
لانه نعم القليل والكثير والتعليل بالقدر يخص الكثير ما يكونا نعم

وقلة الموصاف كتر جهم الطم على القدر والجنس ^{بوجه} وصف
او الجنس شرط عندهم فان العلة اذا كانت ذات وصف كانت
اقرب الى الضبط فاسد لان كل شئيه يصلح قياسا فصار
القياس بقياس آخر قد يطلانه ولان الوصف في النص
والنقص العام والخاص سواء لم يعدم الخاص بعض العام فكيف
يرجع العام في العلة ولان ثبوت الحكم بالوصف بالنقص والنقص
الموجز لا يرجع على المطلوب في البيان ^{بوجه} واذا ثبت دفع العلم
ذكرنا من وجوهه كانت عامة اى غاية الدفع ان يلج
المعلل الى الاستفصال وهو على الرتبة اما ان يتقدم من عملة الى
اخرى لثبات العلة الاولى مكن على بوصف ممنوع فقال في
الصبي المودع اذا استعمل الوردية لم يرض لانه مسلط على
استعماله فلما انكره الوصف لم يرض لاحتاج الى ثبات كونه مسلطاً
او ينقل من حكمه الى حكم آخر العلة الاولى كقولنا ان الكفاية
عقد يحتمل الضح بله قاله فلا يمنع الصرف الى الكفاية كالا
فان قال عندى لا يمنع هذا العقد لكن لما منع نقصان مكن
فيه به لان عتقه مستحق بالكتابة فلنا هذا العقد لا يوجب
نقصاناً مانعاً من الصرف لانه لو تمكن النقصان لما احتمل
الضح او ينقل الى حكم آخر علة اخرى كما لو لم يعد تسليم
الحظ ان هذا العقد لا يمنع الصرف هذه رتبة ملوكة فيجوز

صرنا اليها وهذا الحكم غير الحكم الذي انتقل اليه بالعلل الاولى
 او ينتقل من علة الى علة اخرى لا يثبت الحكم الا بالاثبات
 الحكم العلة الاولى وهذه الوجوه صحيحة الرابع اما الماد
 فلانه اذا ثبت الحكم بما ذكر من العلة ولا يقدر على اثباته تلك
 العلة الا باثبات تلك العلة فيكون له اثباتها حتى يقدر على
 اثبات الحكم واما الثاني فلانه كالا فقه المعلق حيث علم على وجه
 امكنه اثبات حكم آخر تلك العلة واما الثالث فلانه انما نحن
 اثبات الحكم الذي يزعم ان خصه ببارعه فيه فاذا ظهر لضم
 في المواقف واحتاج الى اثبات حكم آخر جاز ان يثبت به بعله اخرى
 وهذا لا يخفى عن ضرورة عقله حيث لم يعرف المعلق موضع الخلل
 في ابتداء تعليله واما الرابع فلان النظر شرعي لبيان الحق واذا لم
 يكن متناهيًا لم يقع به الالباب كما اذا الزمه التقضي لم يقبل
 منه الاحتراز بوصف زائد فلا يقبل التعليل المستداه اولى و
 حاجة الخليل جواب عن من جوز الرابع مستدك بقصده الخليل
 عليه السلام مع نمرود اللعين فانه انتقل الى دليل آخر لاثبات
 ذلك الحكم بعينه بانها ليست من هذا القبيل لان الحجج الاولى
 كرامة لانه عارضة بباطل اذا التعيين ما كان يحج وبذلك حجة
 المآله اكالليل انتقل دفعا لا اشتباه على العامة الى جهة
 لا يكاد يقع فيها الاشتباه وهي فان الله ياتي بالشمس من الشرق

فصل جلالها يثبت بالحق التي سبق ذكرها من الكتابي الله
 والجماع شيان المحكام المشروعة وما يتعلق به الاحكام
 المشروعة وهي الاسباب في العلق والشروط وانما يصح التعليل للقيام
 بعد معرفة هذه المآله اما المحكام فاربعة حقوق الله تعالى
 وما اجتماعيه وحق الله غالب كحد القذف مشتعل على حق العبد
 لانه شرع لصيانة عرضه ولذا شرط الدعوى وعلى حق الله تعالى لانه
 راجع الزواجر شرعت صوتا للعالم عن الفساد ولذا استوفيه
 الامام وغلبت له لا يسقط بالعفو وما اجتماعيه وحق العبد
 عال كالمقتضاه فيه حقه لانه جزا الفعل في الاصل وافر
 الى فعال حقه وغلبت حق العبد جريان المردن والعفو والاعتناء
 بالمال وحقوق الله تعالى وهو ما يتعلق بالنفع للعالم فلا يخص
 باحد نسب اليه تعظيما ثمانية انواع عبادات خالصة كالإيمان وقوه
 وهي اى العبادات انواع اصول وهي المصدق في الايمان والصاله
 لانه لا تقبل السقوط والصلوة في فروعها واصالته الكون لها
 الدين ولو احق وهي الاقرار فيه لانه في المال دليله والحق به
 والزكوة والصوم ونحوها في فروعها لان الصلوة لا تظهر ذكر
 نعمة البدن والزكوة لنعمة المال والمال وقاية النفس وكانت
 فروعها في الصوم لانه وسبالة الشافيه يتم الخشوع في الحج
 كانه وسبالة في الصوم لانه لما حج بالمال والموطن قد علم على نفسه

وحقوق العباد خالصة
 م

بالصوم في الجهاد لانه فرض كفاية وما تقدم فرض عين وفيه
وهي النوافل والسنن والمدارج لها شئت للمكالات للمرضى
زيادة عليها وعقوبات كاملة اي لا يخلو بها معنى آخر كالحودود
كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر شئت لصيانة الانسان والاموال
والعقول وعقوبات قاصية كحرمان الميت بالقول كونه عقوبة
لانه عزم وكونها قاصية لانه لا يتصل ببدن المرء وحقوقه
بين العقوبة والعبادة كاللقدارات فيها معنى العبادات كالتقوى
بالصوم والتحرير والمطعام ومعنى العقوبة لانه يجب مبتدأ
بل اجرة للفعل وعبادة فيها معنى المونة المودة النفل كصدقة
القطر فيها معنى العبادة لشيئها صدقة والمونة لوجوبها غلة
رائس غنم ومونة فيها معنى العبادة كالعشر مونة باعتبار غلة
الارض فيه معنى العبادة باعتبار ان مصرفه الفقراء ومونة فيها
معنى العقوبة كالحراج مونة باعتبار تعلقه بها في معنى العقوبة
لما فيه من الزكوة والزراعة عمارة الدنيا واعراض عن الجهاد ومن
قادر بنفسه اي وجب له بذاته من غير ان يكون له سبب باعتبار
العبد وقيل ثبت لله بحكم الله الوهي لا يتعلق بذمة المكلف
كمن العاصي والمعاد فان الجهاد حقه فكان الصأ به خالص
حقه لكن اوجب اربعة اخماسه للعائنين منه عليهم ان العبد لا ينفق
يعمل لولاه شيئا فلم يكن الحسن حقا الزمانا اذ اوه طاعة بل حقا

سببا

استيفاه وامر بغيره وحقوق العباد كبدل المتلفات والمعتصم
وغيرها كالدية والنكاح والطلاق وهي اكثر من ان يحصى
وهذه الحقوق سواء كان حق الله او حق العباد تنقسم الى
وخلق فالإيمان أصله التصديق والقرار كما هو مذهب الفقهاء
لان القرار ركن يلحق به نذر القرار أصله المستبد أخلاقا
عن التصديق في احكام الدنيا حتى يحكم بالإيمان من اكره على الام
وان عدم منه التصديق نذر صار اذا احدث اليقين بالإيمان
في حق الصغير خلقا عن اذنه لجزء فيجعل ملما نذر صار تبعه
اهل الدار خلقا عن تبعه الميوني في اثبات الامام للصغير
اذا دخل دارا وله يكن معه احدا بوجه وكذلك الطهارة بالماء
أصلها التيمم خلف عنه اي عن الوضوء نذر هذا الخلف عندنا
مطلق بمعنى ان الحدوث يرتفع بالتيمم الى غاية وجود الماء فثبت
به اباحة الصلوة بناء على ارتفاعه وحصول الطهارة كافي الماء
وعند الشافعي من ضرورة نذر نذر نذر خلق ضرورة الحاجة الى اداء
الصلوة واسقاط الفرض عن الذمة مع قيام الحدوث حقيقة
كطهارة المستحاضة فلم يجز فرضي تيمم واحد لنا الشرط ظهور
ولو الى عشر من ماء بجد الماء لكن الخلاف بعد اتفاق اصحابنا
على طلاقها بين الماء والتراب في قول أبي حنيفة وابي يوسف نعم
لانه تعالى نذر على عدم الماء عند النقل الى التيمم فدل ان الحلفية

بين الماء والتراب وعند خروجهما بين الوضوء والتيمم لانه
 في اهل الوضوء يقولوا غسلا وانما بالتيمم يقولون فتميموا فكانت
 بينهما وبين علي اي خلافا في مسألة امامة التيمم المتو
 تسين فغدا لاولين يجوز ان التراب لما كان خلفا عن الماء في
 حصول الطهارة كانت حصولها موجودا في حق الكل كما لم يمنع
 الغسل وعندنا لا خيرة لان التيمم صاحب خلف والسبب لصاحب
 الال القوي ان يبنى على صاحب الخلف كالراعي مع الموي والحقا
 لم يفت بالانقض وكدالة او اشارة او اقتضائه فان الخلف
 يفت بما يفت به الال والال لا يفت بالراعي بما ذكرنا فكذا
 الخلف وشركه اي شرط كونه خلفا عن الال عند الال المحال
 على احتمال الوجود ليس السبب منعقد الال ثم العجز عن
 الحكم عنه الى الخلف فيصالح الخلف فاما اذا لم يحتمل الال الوجود
 فلا اي فلا يكون موجبا للخلف لان السبب لم ينعقد موجبا للال
 ويظهر هذا في عيني الغوس لما لم ينعقد موجبا للال وهو انه
 لم ينعقد موجبا لما هو خلف عنه وهو الكفارة والخلف على مس
 التما لما انعقدت موجبة للبركانت موجبة للخلف وهو الكفارة
 واما القسم الثاني وهو ما يتعلق به الاحكام الشرعية فالرعية
 الماول السبب وهو لغة الطريق الى الشيء وشرعية ما يكون طريقا
 الى الشيء من سلكه وصل اليه فيا ترى طريقا ذلك الطريق وهو

ت

سبب حقيق وهو ما يكون طريقا الى الحكم خرج العلامة من غير بقا
 اليه وجوب خرج العلة ولا وجود خرج الشرط ولا يعقل في معاني
 العلل اي لا يوجد له تأثير في الحكم بوجه بواسطة او غير واسطة
 خرج السبب الفاعل شجرة العلة والسبب الذي فيه معنى العلة
 ولكن يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تصاف الى السبب هذا ما
 حلوه عن معنى العلة كدلالة اسنان البقرة مال اوله فانه فعل
 المدلول له يضمن الال شيئا لان العلة سبب محض قد يتخلل
 بينها وبين حصول المقصود ما هو علة غير مضافة الى السبب
 الفعل الذي يشره المدلول بخياره فلا يمكن اضافة الى السبب
 بخلاف كدالة المحرم على الصيد فانها في ازالة الامن عنه مشه
 لا سبب فان اضيفت العلة اليه الى السبب صلا السبب حكم العلة
 حتى اضيف الحكم اليه كسوق الدابة وقودها فان كل ما سبقه لما تلتف
 بوليهما من الماء والنفس حال القود والسوق لا علة لا غير موضوع
 بالانكاف وقد يتخلل بينه وبين الحكم فعل الدابة لكن فيه معنى
 العلة لان السوق او القود يحيل الدابة على الذهاب كرها فافيا
 فعلها على المكروه فكان سببا في معنى العلة وهو العلم الثاني من السبب
 واليهي بالله تعالى وبالطلاق او بالعناق كقولنا انت طالق او حرة
 ان دخلت الدار يسمى سببا للكفارة والطلاق والعناق فاذنا
 لمن ادعى رجاء السبب يكون طريقا واليهي شجرة للبر والبريد

فانما لا يفت العلة في السبب صار
 للسبب حكم العلة فيصير من
 القسم الرابع ص

فانما لا يفت العلة في السبب صار
 للسبب حكم العلة فيصير من
 القسم الرابع ص

الحث والخشوع في الكفارة فلو كانت اليقين سبباً للكفارة كما
سبباً لفقد موجبة واصل التعليق للمنع عن وقوع الجراء وانحلال
ان يكون سبباً لما يغنيه لكنه لما احتمل ان يؤول اليه حتى سبباً لجاء
كقولنا انك ميتت والشافعي لم يجعله سبباً لعقوبة العلة حتى يطل
تعلقها بالملك لانه لا بد للعلة من المحل ولا محل قبل الملك وعندنا
يجوز لانه ليس بطلاق ولا سبباً لما هو تصرف يمين فغير المحل
كون المتصرف من اهاله وقد وجد لكن لا لهذا الجواز شئ
للمحققة اي حقيقة العلة خلافاً للرخصة الله حتى يطل التحصيل
فيما اذا قال له فانه ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها ثلاثاً
قبل ان يدخل الدار فترجعت غير قد دخلها وطلقها فاعتدت
تدبر وتزوجت الاول فلما دخلت الدار لم يقع شئ كان قد مر وجده
لا يقع له في محاله لان تعليق الطلاق له شئ به لا يجازي بانه
ان اليقين تعقد للبر ولا بد من كون البر مضموناً بصريح الرعابة
فاذا حلف بالطلاق كان البر هو الله وهو مضمون بالطلاق كالمفهوم
لزمه رده ويكون مضموناً بالقيمة فيثبت شئ به وجوب القيمة
فكذلك ههنا ثبتت به وجوب الطلاق واذا كان كذلك لم يبق
ان وجه الا في محاله كالحقيقة اي حقيقة السبب لا ينعني عن المحل
فاذا كانت المحل تنحل الثلاث بطل وعنده يقع التعليق لهذا
السبب ليس له شئ به الحقيقة لان السبب به وجه يحتاج الى الحلو

وهو محال

بالشرط

بالشرط حال بين المعلق ومحاله فوجب قطع السبب واذا لم يبق له
وجه السبب لا يحتاج الى المحل واحتمال صيرورة سبباً لوجوب شرط المحل
في المحل بل كيفيه احتمال حدوث الحلية وهو فاق احتمال عودها
بعد زرع آخر وهو في المحل يمين فلهذا دمه للمالف بخلاف تعليق
الطلاق بالملك في الطلاق ثلاثاً حيث يصح وان عدم المحل لم يزل
ذلك الشرط وهو النكاح الذي يعلق به الطلاق في حكم
العلل لان الطلاق انما يستفاد بالنكاح فكان النكاح بمثابة
علة العلة للطلاق فكان له شئ به العلة وتعلق الحكم بحقيقة
العلة يصح كما لو قال اني اعتقك فانت حر كان باطلاق التعليق
بشئ به العلة سبباً لشيء به لا يجازي اعتبار الشئ به بالحقيقة ولا
بطل اصل التعليق لان شئ به لا يقاوم الحقيقة فصار التعليق
شرط هو في حكم العلة معارضاً لهذه الشئ به السابقة عليه اي
على الشرط وهي شئ به وقوع الجراء ونشوء السبب للعقوبة قبل
حق الشرط ولا يجازي المضاف سبباً للمحال لان المانع من انعقاد
سبباً التعليق ولم يوجد في الجواب المضاف فيتعقد سبباً
لان احكامه يتأخر الى الوقت المضاف اليه للاضافة كما ان اضافة
اجاب التوبة على المتأخر الى عدة من ايام اخر لا يخرج من هو
النشر عن السبب وهو انفساً لصاق لعل لما بين في قسم
العلة وسبباً بشئ به العلة كادكرها في اليقين بالطلاق والحق

فعلم ان السبيل ثلثة ميقى ومجاري وفي معنى العلة والسبب الذي
 له شعبة العلة هو المجاري والثاني العلة وهولعة المغيرة ونقطة
 ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداءً خرج علة العلة والسبب الشرط
 والعلامة وهي شعبة اقسامه اسماء وحكما ومعنى وهو الخفية
 في الباب كالبيع المطلق للملك فهو علة اسماء له موضوع لهذا
 الموجب وهذا الموجب مضاف اليه بواسطة ومعنى لا يمتنع
 فيه وهو مشروع لاجل هذا الموجب وحكما له ثبت الحكم
 عند وجوده ولا يترسخ عنه وعلة اسماء حكما ولا معنى كالبيع
 المعلق بالشرط كما قر من تعليق الطلاق والعناق بالشرط
 واليمين قبل الحلف فانها علة اسماء الحكم بضاف اليها اتفاقا
 كقارة اليمين ولكن الحكم لم يثبت به في الحال فلم يكن علة حكما
 وهو غير مؤثر في ذلك الحكم قبل الشرط بل هو مانع من ثبوته لما قر
 فلم يكن علة معنى وعلة اسماء ومعنى حكما كالبيع بشرط الجار
 فان البيع علة للملك اسماء له موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر في
 ثبوت الملك لكن الحكم وهو ثبوت الملك متراخ فلا يكون علة حكما
 والبيع الموقوف فانه علة اسماء ومعنى للملك حكما لترسخ الملك اليها
 الى زمان اجارة المالك والمجا الى المضاف الى وقت كالطلاق المضاف
 الى وقت فانه علة اسماء لكونه موضوعا للحكمة ومعنى لتأثير فيه
 لاحكام التأخر الى الزمان المضاف اليه ونقطة الزكوة قبل مضي الوقت

فانه علم

فانه علة للوجوب اسماء له وضع له ومعنى لكونه مؤثرا في حكمه
 المعنى بوجوب الايمان لحكما لان الزكوة لا يجب الا بعد الحول ونقطة
 الاجارة فهو علة للملك المنفعة اسماء له بضاف اليه ومعنى لانه
 مؤثر فيه ولذا صح تعجيل الاجرة لحكما لان المنفعة معدومة
 ولذا ثبت للملك في الاجرة وعلة في جبر السبب لبيان هذه
 لاسباب كثر القريب فانه لما كان علة للملك والمالك في القربة
 علة العتق فيكون الحكم مضافا الى الاول بواسطة فمن حيث
 انه لم يوجد الا بواسطة العلة كان سببا ومرض الموت فانه
 علة للمخرج عن التبرع فيها هو حق الوارث حتى يطل تبرعه مما ارد
 على الثلثة اذ مات ولكنه يشبه لاسباب من حيث ان الحكم
 به اذا اتصل بالموت لان العلة الحاضرة مرض يميت لا تقبل المرض
 فمن جهة ان الحكم راسخا الى اخر وهو اتصال الموت بشبه
 الاسباب وكذلك التركة عند جحيفه علة بواسطة الشهادة
 لان الموجب للحكم بالرحم بشهادة الشهود والشهادة لا يكون حجة
 بدون التركة فكان الحكم مضافا الى التركة من هذا الوجه
 ومن حيث ان التركة صفة للشهادة في الحكم مضافا الى الشرط
 فاتي الفريقين رجوع ضمن وعندها ضمان لانه التعدي ولا
 لهم اسوا عليهم خيرا وكذلكها هو علة العلة كالرقي فانه علة
 للقتل بالوسايط فانه بوجوب حرمان التهم ومقتبه في الهوى وهو علة

الوصول الى المحل وذا علة نفوذ فيه وذا علة موته وهذا هو
من موجبات الرعي فاضيف القتل اليه وصار الرعي قائما لكن
لما تراعى عنه اشياء الاستيلاء ووصف شدة العلة كاحد وصفي
العلة فان الحكم اذا تعلق بوصفين مؤثرين لا يتم بضاف لعلة
الكل كان لكل واحد منها شدة العلة لتأثير كل واحد منها
في الحكم حتى اذا تقدم احدهما لم يكن سببا لانه ليس بطريق
موضوع له وليس بعلة لكن شدة العلة لا تافك التمسك بانقضاء
حكم الشيء وكذا القدر لان الربا الشدة شدة الفضل
فثبت شدة العلة وعلة معنى وحكما اسما كما هو وصفي
العلة فان كل حكم يتعلق بعلة ذات ضعفين مؤثرين فان
احدهما وجودا علة حكما لا صفة الحكم اليه لانه يترجم على الاول
بوجود الحكم عنده وشاركه في الوجوب ومعنى لانه مؤثر فيه
لا اسم لان الركن يتم لها فلا ياتي بذلك احدهما كالقرابة وذلك
للتعلق فان الملك اذا تعلق بضيف اليه حتى يصير الشئ معتقدا
وقد تخرج القرابة بان وزا اثنان عبد اذا ادعى احدهما انه
ابنه غير لشركه واضيف العلق الى القرابة وعلة اسما ومعنى
لا حكما كالسفر والنوم للترخص والحدث فان السفر يتعلق به
الرخص في الشرع فكان علة حكما ونسب الرخص اليه فصارت علة
اسما ومعنى لان الفاعل المؤثر في هذه الرخصة المنقولة لكن السفر سببا

فان قيل
في سبب الرعي
فان قيل

فان قيل مقامه فصار حداثا وليس من صفات العلة المحققة
الشبهة تقدمها على الحكم كما قال بعض لان العلة ماله وجود
بتمامها لا يتصور ان يكون موجبة حكمه لان العلة لا تؤثر في
شئ فثبت الحكم عقيبها ضرورة بل الواجب في الحكم كما قال
المحققون لانه قد ثبت بالدليل مقارنة العلة العقلية لولاها
كلاستطاعة مع الفعل فوجب ان يكون العلة الشرعية كذلك
لان الاتصال اتفاق الشرع والعقل وقد يقيم الشئ مقام
غيره بطريقين احدهما السبب الداعي الثاني الدليل
المدعو والمدلول والفرق ان السبب لا يخلو عن افضا والتأثير
بخلاف الدليل وذلك اما المدفع الضرر والخير عن الوقوف
عليها هو الحنفية كما في الاستبراء او المؤثر في ايجابه شغل الرحم
بما هو الغير وذلك باطل في مقام السبب الظاهر الدال على وهو
استحسان ملك الوطى بملك اليمين مقامه في وجوب الاستبراء
وعبر كالنقا الخنا بين مقام خروج المني في وجوب الغسل
والاحتياط كخبري الداعي فان المعتكف والمحرم حرمه علمها الجلاء
لما قيم المس والقبالة والنظر في مقامه في الحمة للاختصاص
اولا في الحج عن الناس فيما يتحقق فيه حاجتهم كافي السفر
اقم مقام الشقة والظفر الخالي عن الجلاء اقم مقام الحاجة
الى الطلاق في الاقدام على الطلاق والثالث الشرط وهو الغلاء

كمال احصان في الزنا لمن حكم الشرط ان يمنع انعقاد الفلحة الى ان
 يوجد الشرط وهذا لا يكون في الزنا بحال الزنا اذا وجد الشرط
 حكمه على احصان ثبت بعده لكن لا احصان اذا ثبت كان معقبا
 الزنا فاما ان يوجد الزنا بصورة فيتوقف انعقاده على
 الاحصان فلا فيثبت انه علامة لا بشرط واما يعرف الشرط بصفة
 اي لفظ الدال عليه صريحا كقول الشرط او دلالة كقول المرأة التي تزوج
 طالق ثلاثا فانه بمعنى الشرط دلالة لوقوع الوصف في النكحة
 فان التزوج دخل على امرأة غير معينة وكانت نكحة والوصف في
 النكحة معتبر فصار كانه قال المتزوجة طالق فتعلق الطلاق بالشرط
 ولو وقع الوصف في العين بان قال هذه المرأة اتر وجهها طالق
 لما صلح دلالة لان هذا الوصف لا يجزئ الشرط في بقاها
 في الحال فليعول انه صادف الاجنبية ونص الشرط بجميع الوجهين
 اي اذا نصب الشرط يتوقف وجود الطلاق على وجود الشرط
 في معينة وغيرها والرابع العلامة وهو لغة المارة وشرعا
 ما يعرف الوجود اي وجود الحكم من غير ان يتعلق به وجود كذا
 كمال احصان حتى لا يفسد نفسه اذا رجعوا بحال سواء رجع الزوج الزنا
 او ارجعوا قبل القضاء او بعده او قبل امضاء ما قضيه او بعده
 او مجتمعين او متفرقين لما ذكرنا لانه ثبت به وجود عقوبة ولا وجودها
فصل في بيان اهلية الخطايا العقل القليلة

الاثبات

لاثبات الاهلية او الخطايا لفهم بوجه وخطا من لا يفهم بوجه
 خلق متفاوتا فكم من صغير يتخرج بعقله ما يفهمه الكبير وقا
 لا مشربة بغير العقل اصلا اي لا مدخل في معرفة حسن الاشياء
 وقبحها ولا في اجابتها وتحميدها دون التمع وادراج التمع اليه
 العبرة دون العقل وهو قول اصحاب الشافعي حتى يطلبوا ايمان
 الصبي لعدم ورود الشرع به وعدم اعتبار عقله كايان صبي غير
 عاقل مجتهد وما كانا معذبين حتى نعت رسولا في العذاب بل
 البعث فانتفى حكم الكفر وقالت المعتزلة انه عالة موجه لما احسنه
 لما حرمه لما اتفق على القطع فوق العلم الشرعي والبرهان لا يسل
 الشرع ما لا يدرك العقول وجعلوا الخطا متوجها بنقل العقل وقالوا
 لا عذر لمن عقل في الوقف عن الطلب وترك الايمان اي اذا عقل صغير
 كان او كبير يجب له طلب الحق والاستدلال بوجود مناط الحكم فكيف
 والصبي العاقل مكلف بالايمان عنده ومن لم تبلغه الدعوة اذ لم
 يعتقد ايمانا ولا كفر كان من اهل النار عندهم لوجود الموجب الايمان
 وهو العقل وحجتهم قصة ابراهيم حين قال له ابي اني اريد وقول في
 ضلالا مبين وكان قبل الوحي ولو لم يكن العقل حجة لكانوا معذرين
 ولما كانوا في ضلالا مبين ونحن نقول في الذي لم تبلغه الدعوة انه
 غير مكلف بمجرد العقل واذا لم يعتقد ايمانا ولا كفر كان معذورا
 لان العقل وان كان آلة للعرف لا يقع به الكفاية بحالة العالم بالحال

به كابد وان يكون بعد ترتيب مقدم ما صححة وحصول الاداء بطريق
القبض فلا يكون بحجة كافيًا وهذا ظاهر كونه بعد ما ثبت ان الله
فلا لآلة لا يستقل بالتصديق فلا بد من توفيق الحق وانما بعد اذ لم
مدته يمكن فيها من الاستدلال على معرفة الله تعالى بان يكون على شئ
جبل ومات من ساعته واما اذا اعانه الله تعالى بالتجربة وامهاله
لذكر العواقب لم يكن معذورا وان لم تبلغه الدعوة لان الامهال
الى ادلة الامدة الثالثة تعتبر الدعوة في حق نفسه القلب وعنده
ان من غفل عن الاعتقاد حتى هلك واعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة
كان معذورا ولا يصح ايمان العبيد اعددهم لما تقدم وعندنا
يصح ان مناط التكليف اذ في ما يطلق عليه العقل وحدة الازمنة
في الصبان في اول نشوهم وان لم يكن مكلفا به حتى اذا غفلت
ولم يصفى الايمان بعد ما استوصفت وهي تحت روج مسلمين
ابو بن مسلمين لم يجعل مرتبة ولين من زوجها ولو بلغت كذلك
لبانت من زوجها فعلا انها غير مكلفة اذ لو كانت لبانت كما اذا
بلغت كذلك والاهلية نوعان اهلية وجوب وهو الصلاحية كالم
الوجوب من كان اهلا بحكم الوجوب بوجبه اداء او قضاء كان اهلا
للو جوب عليه والافلا وهو بناء على قيام الذمة لان محل الوجوب الذمة
ولذا اضاف اليها فيقال وجب في ذمته والادعي بولده ولله
صالحه للوجوب ولذا لا انقلب الخلف على مال الانسان فانقلبه

اجاماً

اجاماً والذمة العهد فالله بحكم الوجوب الذمة نفس لها ذمة و
عهد غير ان الوجوب غير مقصور بنفسه بل المقصود حكمه وهو
فما ان يبطل الوجوب لعدم حكمه كما يتفق الوجوب لعدم مخالفة
قيام سبب كبيع الحق لما جاز ان يبطل الوجوب لعدم حكمه جاز
منصفاً بانفساد الاحكام فاما ان من حقوق العباد من العزم كقضاء
الطلاق والعوض كتم البيع والصالاة التي لها ثبوت بالوقت
كنفقة الاقارب ونفقة الزوج والزمنه اي الصبي لوجود ربه
وثبوت حكمه وهو وجوب الاداء لان المال مقصور هناك فاداءه وليته
كادائه وما كان عقوبة او جزاء كالقصاص راجع للعقوبة
وهو ان المبرأ راجع الجزاء لم يجب له ان يبلغ حكمه وهو المطالبة
بالعقوبة او جزاء الفعل وحقوق الله تعالى عليه متى وقع القول
بحكمه كالعقوبة راجع فانه في الامن المون ومعنى العبادات والقوة
فيها غير مقصور والمقصود منها المال واداء الوالي به كادائه فيكون
من اهل وجوبه ومتى بطل القول بحكمه لم يجب له اعباء ائتمار القدر
المتعلقة بالبدن كالصلوة والصوم او بالمال كالزكاة او بالهما كما
لان المقصور في حقوق الله هو له اداء ذلك فعل يحصل عن اختيار
على سبيل التعظيم والصفى فيه والمؤدى بالنائب غير صالح للقيام
لهما بانه جبر اختيار لشؤونها عليه شرعاً والعقوبات كالحقوق
القصاص لا تعد حكمه وهو المأخوذة بالفعل واهلية اداءه ونحوها

قاصرة تبقى على القدر القاصر من الفعل القاصر والبدن الثاني
 كالصبي العاقل والمعتوه بالبالغ فانه بمنزلة الصبي العاقل من حيث
 ان له اصل العقل وليس له صفة الكمال وتبقى عليه صحة الداء
 اي لو وقع الداء يكون صحيحا واجب وكما لم يتبق على القدر ^{الكمال}
 من العقل الكامل والبدن الكمال وذلك يكون للبالغ العاقل وتبقى
 عليها وجوب الداء وتوجه للطالب لان في الزام الداء قبل
 الكمال حجابا يتناو هو منتف بالتقص والاحكام متقسمة في هذا
 اي في باب اهلية الداء على ما قرأ اهلية الوجوب فحقوق الله
 الله تعالى ان كان حسنا لا يحتمل غير اى ان يكون قبيحا غير مشروع
 بوجه كالايمان وجلب العقل بفتحته من الصبي بالالزام الداء
 لما ثبت اهلية ادائه ووجد منه بحقيقة لان الشيء اذا وجد
 بحقيقة لا ينبغي الاحتجاج من الشرع وذلك في الايمان باطل كونه
 لا يحتمل غير ولا عهدة الى لزوم ادائه وذلك موضع عنه
 وان كان قبيحا لا يحتمل غير كالكفر المراد من كونه حقه تعالى
 حقه لا يجعل عفوا لان جهالة بغيره لا يجعل عفوا فكيف به
 حتى حكم ابو حنيفة ووجد به بفتحته ردة لانه كما يوجد منه
 حقيقة الايمان يوجد منه حقيقة الردة وابو يوسف لا يحكم
 بصحتها من في احكامه الا بالانفة تحقضا ^{بشر} وما هو بين امر اي
 بين ان يكون حسنا وان لا يكون يعني يحتمل ان يكون فشرعا في بعض

المواقات والمالات دون البعض كالصلوة ونحوها من الصلوات
 واتج يصح الداء منه باعتبار اهلية القاصر من غير عهدة
 فلا يلزمه ان يسهه بالشرع والقضاء بالفساد لان في صحة الداء
 بالالزام نفع محض لانه معادادها وما كان من حقوق الله تعالى
 كان نفعاً محضاً لقبول الهبة يصح مباشرة منه لانه محض نفع
 فثبت في حقه بناء على اهلية القاصر وفي الظاهر المحض الذي
 لا يشوبه نفع في العاجل كالطلاق والوصية ينظر اصلا لان الصبي
 مظنة الترم والله تعالى راحم الراحمين فلا شرع في حقه الضار
 فبطلت مباشرة ولم يملك عليه غير سوى العرض للقاضي وفي الداء
 بينهما بين النفع والضار لا بيع ونحوه من المجارة والكلام فيهما
 فانهما يشتمل على زوال الملك وهو ضرر وحصول البدل وهو نفع
 يملكه براءى ولي لا بنفسه لاحتمال الضرر لانه اهل بحكمه بمباشرة
 الولي فكان اهلا سببه له محالة والمانع وهو احتمال الضرر من ذلك
 براءى الولي وقال الشافعي كل منفعة يمكن تحصيلها له بمباشرة
 وليه لا تعتبر عبارته فيه كالا سلام والبيع فانه يعتبر لما بالام
 احدا بوجه وينفذ عليه بيع الولي وما لا يمكن تحصيله له بمباشرة
 وليه تعتبر عبارته فيه كالوصية واختيار احد الابوين واصالة
 من كان موليا عليه لا يصلح وليا لان كونه موليا عليه سمي العجز
 وكونه وليا آية القدر فلا يجتمعان فلا يمتنع ان لا يمتنع جلا

ولما في تصرفه يجعله فيه مؤثرا عليه وبالعكس والمأمور بالتقرب
 على الأهلية فتتبع الأحكام المتعلقة بها نوعان سماوي وهو
 الذي يكون قيل صاحب الشرع من غير أن يكون للعبد فيصنع وهو
 الصغر وعدمه لأن المأمور قد خلو عنه كآدم وهو في أول
 أحواله كالحبوت لأنه عديم العقل لكنه إذا عقل فقد أصاب
 ضرا من أهلية المراء وهو الأهلية القاصرة لكن الصبي عذر
 ذلك فسقط ما يحمل السقوط عن البالغ كالصلوة والزكاة والقبول
 والحد والمردود والكفارات فلا يسقط عنه فرضية الميمان حتى
 إذا أذاه كان فرضاً لا نقلاً وإذا بالغ ولم يعد الشهادة لا يحمل
 مرتداً ولو كان لغلاً لما كان كذلك ووضع عنه الزام المراء له
 ليس بأهله وجملة المراء القول الكلي في أمر أن يوضع
 العهدة لما قرأه من أسباب المراجعة فحمل سبب العفو عن كل عهدة
 كحمل العفو ويصير منه من الصبي وله من غيره ما لا عهدة
 فيه إلا ضراً كقبول الهبة ولا يحرم على المبرأ بالقتل أو قتل
 مورثه عندما لمن الممان جزء الفعل وفعله لا يصح سبباً لغير
 لعدم وصفه بالحرمة بجلال الكفر والرق فالحق ينافي أن يحتمل
 الموت لمن المبرأ من باب الوطية والوطية الكافر على المسلم
 والرق ينافي ملكية المال والحبوت وهو آفة سماوية باعته
 الإنسان على أفعاله تان في مقتضى العقل مطلقاً من غير ضعف في عاقبة

اطرافه تسقط به كل العبادات أو لا قدر عليها دون العقل لكنه
 إذا لم يمتد العفو بالنوم عند علمائنا الثلاثة استحساناً للمراء
 لم يمتد لم يوجب حرجاً في إيجاب القضاء بعد ذلك كالنوم وحده
 المقطوع مختلف باختلاف العبادات في ذمه في الصلوة أن يترك
 على يوم وليلة باعتبار الأوقات عند محدثه ليصير مستاقداً
 في حد التكرار والتساقط عدها إقامة للوقت مقام الصلوة تيسيراً
 ونظير الخلاف فيما إذا جاز قبل الزوال ثم أفاق في الغد بعد دخول
 الظهر وفي الصوم باستغراق الشهر ولا يعتبر التكرار لأن ذلك
 المحمول في رواية الموكدة على الأصل وفي الزكاة بالفرق للمولد لها
 تدخل في حد التكرار بدخول السنة الثانية وأبو يوسف أقام كثر
 للمولد مقام الكل تيسيراً وتخفيفاً والعهد بعد البلوغ وهو آفة
 توجب خلافاً في العقل فيصير صاحبه مختلطاً بين بعض كلامه
 العقلية وبعضه المجانين وكذا أسرار مورو وهو كالصبي مع العقل
 في كل الأحكام حتى لا يمنع صحة العقول والفعل فيصح الأمانة
 وتوكله وينضم لو تلف مال الغير يتوقف جوارته وبيعه إلى أحق
 الولي لكنه يمنع العهدة أي الزام حتى فيه مفسدة كالصبي فله
 في الوكالة بتفقد التمسك تسليم المبيع ولا يرد عليه العيب لا يصح طلاق
 واعتناق عبده بأذن الولي وبغير إذنه وأما ضمان ما يملك من
 الأموال ليس بعهدة لأن النفي عهدة كحمل العفو في الشرع وضمان

لا يحفل له حق العبد والضمآن شرع جراه لما انفك من المحل المعصوم
 وكونه اى المستهلك صبيامعدونا ومعنوها لا ينافي عصمة المحل
 لانها ثابتة حاجة العبد اليه وبالعبادة والعصمة لا تزول حاجته اليه
 وهذا جواب سؤال ويوضع عنه اى عن المعنوى الخطاب حتى
 عليه عبارة ولا عقوبة كالصبي لانه نقصان العقل اثر في سقوط الظن
 عنه وقال بعض لا ينع وجوب العبادات ويولى عليه لان ثبوت
 الولاية من باب النظر ونقصان العقل ينقض النظر لانه دليل
 العجز ولا يلزم لانه عاجز عن التصرف بنفسه فلا يثبت له تصرف
 التصرف على غيره والنسيان وهو يدعى التصور وهو لا ينافي
 الوجوب في حقوق الله تعالى لانه لا يعدم العقل والذمة لكن
 النسيان اذا كان غالباً في حق من حقوقه صاحب الشرع بحيث
 لا يارمه ولا يخلو عنه في الغلب كما في الصور فانه غال في بطل
 النفس طبعاً الى الاكل والشرب والتسمية في الذبيحة فانه يزعج
 الحيوان يوجب خوفاً وهيبته لنفور الطبع منه فكذلك العقلاء
 عن التسمية في كل الحال وسلام الناس بانهم في العقدة
 الاولى لها محل السلام وليس للمصلحة هيبته مذكورة انها الاولى
 يكون عقولهم النسيان من صاحب الحق بالا اختيار العبد
 فصالح سبباً للمعصية في حقه ولا يجعله عذراً في حقوق العباد
 فلو اختلف حال انسان ناسياً ضميره لكان محرمه لاجلهم بالناس

لا ينع

لا يفوت حرمة حقهم وحاجتهم والنوم وهو عجز عن استعمال
 القدرة بقدره عارض منع قيامه عقله اى لا يقدر على استعمال
 الادراكات الحسية ليدرك ولا على استعماله العقل ليدرك المعنويات
 ولا على افعال الاختيارية كالقيام فاجب اخبار الخطاب
 للادراك لعجزه عن فهم مضمون الخطاب ولم يمنع الوجوب لاحتماله
 الادراك لان النوم لا يعتد غالباً فلا يمكن في وجوب القضاء
 بغيره من نام عن صلوة او نسها فليصلها اذ اذكرها و
 ساقى الاختيار اصلاً لانه انما يكون بالتمييز ولا يتميز مع النوم
 حتى بطلت عباراته في الطلاق والعناق والام والردة
 والبيع والشر ولما يتعلق بقرانه وكلامه وفهمه في
 الصلوة حكم حتى اذا قرأ في صلوته وهو نائم في حال قيام
 لم يصح قرانه واذا حكم فيها لم تقصد ولا يكون فهمه
 حدثاً ولا يفسد الصلوة في الصحيح لان جعلها حدثاً لغيرها
 في موضع المناجات وسقط ذلك بالنوم والاعما وهو ضرب
 مرض يضعف القوى ولا يزيل المحي بخلاف الحيوان فانه يراه
 ولذا لم يعصم منه الانبياء والمرضى وعصموا عن الحيوان وهو
 كالنوم حتى بطلت عباراته بل هو سند منه لان النوم فترة
 اصلية وهذا عارض ساقى الفقه اصلاً ولا يثبت التامير
 اذ انبه ذلك في المعنى فكان حدثاً بطل حال مضطجماً كان او قائماً

او را كفا او ساجداً والنوم ليس بجدة في بعض الاحوال لانه ذلة
 لا يخرج الفاصل الا اذا غلب وقد قيل الامتداد فيقسط
 به الاداء دفعا للحج واذا بطل الاداء بطل الوجوب كما
 في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوة عند محمد
 هو وباعتبار الساعات عندهما كاهل وامداد في الصوم نادر
 وكذا في الزكاة فلا يعتبر لبناء الاحكام على ما هو في غلبته
 ونذر والرق وهو محرر حتى لا يحق في عبد قد من حره
 لكنه عاجز عما يقدر عليه من الاحكام شرعاً كالنهيادة والولاية
 شرعاً جزء في المال لان الكفار لما استكفوا ان يكونوا عبيد
 تعالى جازاهم جعلهم عبيد لكنه في حال البقاء صار من الاموال
 للملكية اي اتي بملككم الشرع حكماً من احكامه من غير ان يراعي
 معنى الجزاء حتى يقي العبد رقيقاً وان اتم ويكون ولد المملوكة
 رقيقاً وان لم يوجد منه ما يحق الجزاء به اي سلب الرق
 بصير المراءضة منصوباً للملك لا لغيره اي الامتحان
 وهو وصف لا يخرج الاستحالة ان يكون بعضه قوياً متصفاً
 بالملك والاهلية الشهادة والولاية وبعضه ضعيفاً زال
 الملك والولاية والاهلية الشهادة كالعتق الذي هو ضد
 لان العتق قوة حكمية وبصير الشخص به اصل الملكية والشهادة
 والولاية وثبوت مثل هذه القوة لا يتصور في البعض

دون البعض فكذا الاعاق عندهما لان انفعال العتق فلا
 يتصور بدونه وانفعال وهو لعتق غير متجزئ بالجماع فلا يخرج
 الفعل وهو الاعاق لئلا يلزم الاثر دون المؤثر والمؤثر
 الاثر او يخرج العتق لانه اذا اعتق البعض فاما ان ثبت العتق
 اولاً فان ثبت فأن ثبت كلاً على وفق الاعاق فان ثبت
 كلاً يلزم الاثر دون المؤثر لان الاعاق لم يثبت له في البعض
 فنسب العتق في البعض الاخر يكون بلا اعتاق وان ثبت على
 وفقه لم يخرج العتق وان لم يثبت اصلاً لم يلزم وجود المؤثر
 بدون الاثر لان الاعاق لما كان متجزئاً كان كل جزء منه مؤثراً
 في اثنائه حكمه وقد وجد الاعاق في البعض ولم يفتق منه شيء
 فوجد المؤثر الاثر وقال ابو حنيفة رضي الله عنه انه اي
 ازالة ملكه مجزئ في حقه فانهم كما اتفقوا على عدم مجزئ العتق
 والرق اتفقوا على ان الملك وهو المعنى المطلق للتصرف الخارج
 عنه قابل بشوئاً وزواك فيخرج الاعاق في المحل كالبيع لا
 نفوذ تصرف المالك باعتبار ملكه الذي هو حقه وهو مال الملك
 لا اسقاط الرق او اثنائه العتق حتى يخرج ما قلتم فان الرق
 حق الشرع لانه جزاء وجب به وكذا العتق الذي هو قوة غير
 مدلول به بل الله يثبت في المحل فلو كان الاعاق اسقاط
 الرق او اثنائه العتق قصد الكان متصرفاً في حق الغير قصد

تفجر

والرق ياتي بمالكية المال حتى لا يملك العبد من المال شيئا وان ملك
المولى لقيام المملوكية مالا اى من حيث انه مال فلا يمكن ان يكون
مالا كما من حيث المالك لان المالكية تنبئ عن القدرة والمملوكية عن
ضدها فلا يجتمعان في شخص من جهة حق ملك العبد والمال
السرى وان اذن لها المولى كما يملك ان الاعتاق لانه من احكام
الملك كالاعتاق ولا يقع منها حجة الا لام لعدم القدر
وهي البدنية لان ذاته ملك المولى ومالك لذات يستلزم ملك
الصفاء فكانت منافعة للمولى والعبادة لا ينادى بملك الغير
ما استغنى عليه كالصلوة والصوم فان القدرة التي يحصلان بها
ليست للمولى بالاجماع ولا ياتي بمالكية غير المال لانه غير ملوك
من ذلك الوجه فلا منافات كالنكاح فانه مأكلة لانه من خواص
الدمية ونوقفه على اذن المولى لكونه لم يشرع الا بالمال
وفي ايجابه بدون اذنه اضراره والدم والحقوق حق ملك
المولى للافاد لان فيه تقويت حيو ويصح اقراره بالقصاص
لانه اقرار بالدم وينافي كالحال في اهلية الكرامة الموضوع
للبشر الذي لا كمال الحال تنبئ عن العرق الشريف والرق تنبئ عن اللان
والهوان كالأمة فان الله عز وجل الانسان لها بصيرة اهلا للاجابة
والاستجابة والولاية فانه انفاذ القول على الغير فكان
كرامة والحل فان استقر في الحر او توسعة طرق قضاء

بلا استلزام لانه كرامة فانقضت بالرق حق بحمل ذمة الدين
بنفسها ففقت اليها مالية الرقية حق انقضت الماذون حق
الدين في ذمته ببيع رقيقه وكذا انضم اليها كسبه ولا يحمل
اهل مال الملك بل اهل التصرف في المال واستحقاق الدين عليه
ولا ينكح سوا حرين وانه اى الرق لا يؤثر في عصمة الدم
تقبضا او اعدا ما سوا كانت العصمة مؤنة او مقومة لان
المؤنة ثبتت بالامان والمقومة بدار اى بالا حراز بدار
الامان حتى لو اثم كافر في دار الحرب ثبت له العصمة المؤنة
لا المقومة حتى لو قتله قاتل ياتى بدمه ولا قصاص والعبد
اى في كل واحد من العربي كالحرة امان في الامان فظاهر واما
في الاحراز بالدار فانه يتم بما يوجب القرار فيها بان اسلم او التزم
عقد الرمة والرق مما يوجب ذلك اذ الرقيق منع للمولى وانما
يؤثر في قيمته حق اذا قتل العبد خطا وقيمته مثل الدابة او
اكثر فينقص من الدية عشرة دراهم ولهذا لكون العبد كالحرة في
العصمة تقبل الحر بالعبد قصاصا اذ القصاص بعقد النكاح
فيها وعقد النكاح لا يمكن مع المالة وضع امان العبد المأذون
بالجهاد لانه لا اذن بصيرته كجامع القرابة فيما هو الحال بالجهاد
وهو القيمة حسب استحقاقه فاذا امن ثبت الامان في حقه
لان اسقط حقه في القيمة ثم يعيدى الى غيره كشهادة بحال

رمضان فكان امانه حارجه عن اقسام الولاية وصح اقراره
بالمردود والقصاص لما قرأه في مالكة غير المال والشرع
المستهلك حتى وجب القطع ولم يجزئان المال والقائمة اي سيرة
مال قايده في يد فبر على المشرق منه وفي المحجور اختلاف
فغدا في حنفية ربه يصح اقراره مطلقا بقطع ويرد المال
اقراره بالقطع قد صح فيصح بالمال بغير استعلاء وقطوع مال
لموله وعذابي يوسف فيصح في الحدة المال لانه اقرنين
بالقطع وهو على نفسه فيصح وبالمال وهو على سيدة فلا يصح
وعند محمد وزفره لا يقطع ولا يرد المال لان اقرار المحجور باطل في
المال فله يصح في حق القطع ايضا وهذا الاختلاف اذا اذنيه
المولى وقال المال مالي واما اذا صدقه فيقطع ويرد المال
والمرض وهو هيئة غير طبيعية في بدن الانسان يجب عليها
آفه في الفعل والله ياتي اهلية وجوب الحكم واهلية العباد
لانه لا يخل في الذمة والعقل والنطق ولكنه لما كان سبب الموت
والله يحج خالص كان المرض من اسباب المحرقة العبادات عليه
بقدر المكنة حتى يصلي المريض قاعدا ان لم يقدر على القيام و
مستلقيا ان لم يقدر على القعود ولما كان الموت على خلافه اي
خلافه الورثة والعرا في المال كان المرض من اسباب تعلق حق
الوارث والغريم بما له فيكون من اسباب المحرقة ما يتعلق به صيانة الحق

اما في حق الغرماء ففي الكل واما الورثة ففي الثلثين وانما ثبت به
الحج اذا اتصل المرض بالموت حال كون الحج مستندا الى اوله اي
اول المرض لان علته مرض ميت فقبل هذا الوصف لا ثبت الحج
لعدم التمام بوصفه وعند الاتصال صار موصوفا بالامانة
اوله لان الموت يتحقق لضعف القوى وترادف الالام وكل
من المرض مضعف موله حتى لا يؤثر المرض فيما يتعلق به حق
غيره ووارث كالنكاح بمهر المثل لانه من الحاجج الاصلية وقهر
يتعلق بما يفضل عن حاجة الاصلية فيصح في الحال اي حين
الصدور كل تصرف يحتمل الفسخ كالهبة والمحابات والعتبة
الحكم والعبادة ثم يفيض ان اجتمع اليه بان اتصال المرض بالموت
وملا يحتمل التقصير جعل كالمعلق بالموت كالا عتاق اذا وقع
على حق غيره بان اعترف المولى عبدا من ماله المستغرق بالدين
او وارث بان اعترف عبدا قيمته تزيد على ثلث ماله جعل كالمعلق
بالموت فحكمه حكم المذبح حتى كان عبدا في سائر احكامه بخلاف
اعتاق الزاهر حيث ينفذ هذا جوبه لخال وهو ان حق المرفق
تعلق بالمرهق كما تعلق حق الغريم والوارث بالمال ثم حق المرفق
لا يمنع اعتاق الزاهر لبقاء ملكه فكان الواجب ان لا يمنع حق الزاهر
لبقاء ملكه الجواب لان حق المالك المرفق في ملكه المبدون ملكه
الرقبة والاعتاق ياتي في ملك الرقبة قصفا وزوال ملك الرقبة

ضمني فلا يزال به والحقيق وهو من ينقضه رجم امرأة سليمة عن داء
 وصفه والنقاس وهو الداء الخارج عقب الجلد وهو لا يعلم ما
 اهلية له اهلية الوجوب ولا الداء له لا في الاخلان بالذمة ولا في
 والقيصر وقد في البدن لكن لا يخلو شرط وفي ثوب الشتر في
 الداء اي لا يحقق اذا لم يمعها فقد الشتر وبفوقه الداء في
 الوجوب لان المقصود من الوجوب الداء او القضاء ولا يسأل الى
 الداء الماذكر ولا القضاء انما على الحج لتضا عفا في مدتها
 وقد جعلت جولة دخل وهو ان الطهارة عنها كما شرطت لصحة
 الصلوة شرطت لصحة الصوم فلهذا سقط الصوم ايضا والوجوب
 انما جعلت الطهارة عنها شرطاً لصحة الصوم نصاً وهو قوله
 على الصلوة والتام الحاضر في الصوم والصلوة اياماً فربما
 بخلاف القياس بدليل صحته من الجنب والمحدث فلم يعدل
 الى القضاء مع انه لا يخرج في قضائه لان صومه عشرة ايام في
 عشر شهر راسخ بخلاف الصلوة لان اداء خمسين صلوة في عشر
 يوماً مع احتياجهما الى اداء الوقتية عشر جداً والموت وهو
 ليس فيه جهة القد بوجد وانه ياتي احكام الدنيا مما يملك
 له يعتمد القد والموت ياتيها حتى يطل الركوة عن الميت
 بحيث لا يجبا دافعاً من التركة وكذا سائر العرج لان الغرض
 منها الداء عن اختيار التحصيل المتبالم وقد فان بالموت وانما

عليه المائدة لانه من احوال الآخرة والميت فيها كالأحيا و
 شرع عليه من الاحكام حاجته غير فان كان حقا من عقوبات
 لعين كما في المهرهون والمستاجر والمغضوب ببيع بقبالة التي
 تلك العين لان فعل العبد في العين غير مقصود لان المقصود في
 حقوق العباد هو المال والفعل يقع لتعلق حواجهم بالموال في
 حق العبد في العين بعد موت من كانت في يد يحصل المقصود
 فان كان ديناً الدين يجر الدية حتى يضم اليه مال او ما يؤكده
 الذمم وهو ذمة الكفيل لان ضعف الدية بالموت فوق ضعفها
 بالرق فلما لم يحتمل ذمة العبد الدين بدون انضمام مال التركة
 او الكسب فذمة الميت اولى ولهذا اي ولو كانت لا يحتمل الدين
 بنفسها قال ابو حنيفة ان الكفالة بالدين عن الميت الفليس
 لم يصح لان الذمة لما جرت بحيث لا يحتمل الدين بنفسها ما
 كان ساقطاً احكام الدنيا ففوان محاله بخلاف العبد المحذور
 فانه اذا اكفل عنه رجل صح لان ذمته في حقه كماله لكونه حياً
 مكلفاً وانما ضعفت نحو المولى فاحتياجهما الى المؤكد وهو المال
 والرقبة لضعفها في حق المولى وما شرع عليه صالة كنفقة
 المحارم بطل الموت لما عرف ان ضعف الذمته فوق ضعفها
 بالرق والرق يمنع وجوب لصلوة لان يوصي فيصح من
 لان الشرع يورثه فيه نظر الد وان كان الشرع يحقها اي

اي شئ لا جاله بقوله ما ينقصه حاجته لها شئ من العجز
 الذي هو دليل النقصان ولا عجز فوق الموت ولذلك قدم
لان حاجته الى التماس مقدمة في حال الحياة على الدين فلذا
 بعد المات قد دونه لان الدين من حوائجها ايضا اذ هو حال
 بينه وبين ربه فوصاياه من ثلثه اي ثلث الباقي بعدها
 لان الشئ نظر وقطع حق الوارث عن الثلث لحاجة الى تذكر
ما قصر ثم وجبت الموارث بطريق الخلافة عنه نظرا لان
ماله اذا انتقل الى من يتصل به ويخلفه كان نظره فيصرف
 الى ما يتصل به نسباً اي قرابة او نسباً اي بالزوجية او دنياً
 بل بالنسب وسبب بان يوضع في بيت المال ينقص به حوائج
 المسلمين ولهذا لما قرآن ملكه بقي بعد موته لحاجته بقيت
 الكتابة بعد موت المولى لوجود الحاجة وهو عراز نواجذ كل الورثة
 وبعد موت المكاتب عتقوا لحاجة الى تحصيل الحرية يكون ما بقي
 عنه ميراثاً للورثة ويعتق ولده المولودون والمترون حال
 كتابته ويعتق في آخر اجراء حيوته وقلنا نفصل المرأة زوجها بعد
 الموت في عدلها بقا ملك الزوج في العدة فان النكاح في حكم
 القايير لحاجة مال ينقص بخلاف ما اذا مات المرأة حيث تفعلها
 زوجها لها مالوك وقد بطلت اهلية الملوكة بالموث لها شئ
 لقضاء حاجته المالك ولا يقدر على قضاء حوائجها من الملوك بعد الموت

ولا يقي

ولا يقي بعده الميراث لانه لا عدة عليه ولو بقي ضرب من المالك لروحي
لها وقال الشافعي بغيرها كما تفصله وملا يلج لحاجته لنقص
 لانه شئ عاقبة له لكن التار ويشي الصدور بعد انقضاء الحيوة
 وعند ذلك لما يجب ما يصلح لقضاء حوائجها ولا حاجة لا في ذلك
 التار لانه يجب لقصاص له وقد وقعت لحاجة اولا لانه من وجه
لا تقاع بحياته فاوجبنا القصاص للموت باعتبار انقضاء السبب
لان المتلف حيوته فيصح عقوبته باعتبار انقضاء السبب
ويصح عقوبته قبل موته باعتبار حيوته لما ابتداء اذا لو كان
بطريق الخلافة عن الميت لما صح حال حيوته وقال ابو حنيفة للقصاص
غير موروث لما قلنا ان الغرض درك التار وذلك يرجع الى الورثة
لان الميت فكان القصاص حقهم من المبتداء لما ان يكون موروثاً
اذا انقلب ملك بعض وليها بالقصاص صار المال موروثاً
يعني ثبت للقول اولا ثم ينتقل الى الورثة بطريق الخلافة حتى ينقص
ديونه منه وينفذ وصاياه لان موجب القتل القصاص والملك
ان يجب للميت لانه مقابل لتغيب حيوته لانه لا يصلح لها
بعد انقضاء حيوته فانبتأ للورثة ابتداء لهذا المانع والدابة
خلف عن القصاص لانه لا يصلح لدفع حاجة الميت فانبتأ للمعد
المانع وجب القصاص للزوجين لان الزوجية تصلح لدرك التار
لانه بناء على الحجة والحجة بها فوقها بالقرابة كما في الدابة اي نظير

بغيرها

من رية... الخ لآن الزوجية كما يصلح سببا للخلافة في المال يصلح سببا لل...
 التار وله حكم الحياة في أحكام الآخرة وهو أربعة ما يجب على
 الغير من الحقوق المالية والمطالب وما يجب للغير عليه منها وما يلحق
 من ثواب وما يلحقه من عقاب لآن القبر الميت بمنزلة الرحم لآن
 من حيث أنه بوضع الماء في الرحم ليصير بها قنينة أهلا للأحكام وكذا
 الميت وضع في القبر أحكام الآخرة ومكتب عطف على سائر
 وهو ما كان لاختيار العبد فيه مدخل وهو أنواع الأول الجهل
 وهو نقض العلم وهو خفاء المحر وهو نوع جهل باطل ^{بطل}
 عذرا في الآخرة كجهل الكافر فإنه مكابر ومجود بعد وضوح
 الدلائل على وحدانيته والمعجزات على إرسال الرسل وجهل
 صاحب الهوى في صفات الله تعالى كجهل المغترلة بالصفات فانهم
 أنكروها لآن الأدلة كادت على الوحدانية دلت عليها وفي
 أحكام الآخرة كجهلهم بالميزان والصرط لآن الدلائل ناطقة
 بها وجهل الباغي وهو الذي خرج عن طاعة الإمام الحق
 على طمأنينة على الحق والإمام على الباطل بتأويل فاسدة لآن
 مخالف بالدليل الواضح في كون الإمام العدل على الحق
 كالحلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين حتى يقتل
 العادل إذا الفقه أو تغيبه إذا لم يكن له منعة ^{ممن} فنع
 الزام بالدليل الجبر على الضمان فاما إذا كان له منعة فقد

الجليل عن العائدة فلا بد من العمل بتأويل الفاسد فقلنا بآية
 الضمان حينئذ كما يؤخذ أهل الحرب بعد الألام وهذه ^{ال}
 جهل قسام دون الكافر وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب
 والسنة كالفتوى ببيع امهات الأولاد افتح به داود ² فيها
 ومن تابعه يحدث جابر قال كتبنيج امهات الأولاد على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند جمهورهم لا يجوز للأثارة
 المنهورة كقولهم صلى الله عليه وسلم لما ربه اعتقها ولها أيمان
 ولدت من سبدها فمقتقه عن دبر منه ونحو من
 استباحة من ذوات التسمية عدا بالقباس على الناسي فإنه
 مخالف لقول الله ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه والثاني الجهل
 في موضع الاجتهاد الصحيح بأن لا يكون مخالف للكتاب والسنة
 كمن صلى الظهر على غير وضوء في صلاة العصر وعنده ان الظهر
 جازر فالعصر فاسد لآن جهل على خلاف الجاع لآن إذا الظهر
 بغير وضوء لا يجوز بالجماع فلما صلح غدا وان قضى الظهر ^{صلى}
 المغرب على طين ان العصر جازر جازر المغرب لآن جهل الاجتهاد ² موضع
 فان من العلماء من لا يقول بوجوب الترتيب فيصلح عذرا أو
 في غير موضع الاجتهاد لكن في موضع الترتيب وأنه يصلح عذرا
 ونسبة كالحائض إذا فطر على طينها أي الجمامة فطره
 فأنه جهل في موضع الاجتهاد لآن عند المذاهب الجمامة فطره

فسقط الكفارة لهذه النجاسة ولكن في نجاسة والد على من اتها
 محل له لم يزمه المدونة جهلا في موضع الاشتباه لان المحال
 على المواد باعتبار اتصال الاملا بينهما والثالث الجهل في دار
 الحاج من مسلم لم يهاجر انه يكون عذرا له في الشرائع حتى
 يرميه لان الخطاب النازل حتى فيصير الجهل به عذرا له غير مقصر
 وانما جاء من قبل الحقا الدليل في نفسه فاما اذا انشأ الخطاب
 في دار الام لا لم يقدم التبليغ من جهل من بعد من قبل تقصيره
 قبل حقا الدليل فلا يعذر ولحق به جهل الشيع بان العالم
 يبيع دار له شفعة فيها فانه يكون عذرا وثبت له حق الشفعة
 اذا علم بالبيع لان دليل العالم خفي عن صاحب الدار فيفرد بها
 وفيه الزام طلب الموائمة وما فيه الزام يوقف على عالم من يرميه
 وكذا جهل الامة المنكوبة بالاعتاق وبالحيار اي خيار الفتق
 فيجعل عذر الحقا الدليل في حقها لان المولى قد يفرد بالاعتاق
 ولان اشتغالها بخدمة المولى شاغل لها عن تعليم احكام الشرع
 وكذا جهل البكر البالغة بالكاخ الولى يجعل عذرا حتى يكون
 لها الحيار وان سكنت قبل وكذا جهل الوكيل والمادون بالاطلاق
 اي الوكالة والاذن وضده اي الغرل والجر فيكون عذرا له فيه
 ضرب الزام فلا يثبت بدون العالم في اطلاق فان كان
 وكذا بشر شي بعينه لا يمكن من شره لنفسه ولا في مع كل قبل

شهادة

شهادة له والمادون يتعلقون برقبته وكسبه في الحال واما
 في ضده فلان التقريف يقع على الوكيل ويكون العين مضمونا عليه
 في المحل يكون العين مضمونا عليه بسبب ولا يثبت عنه والسكر وهو
 سر وغلب على العقل بمباشرة سببه فيمنعه عن العمل بوجوب عقابه
 من غير ان يراه وهو ان كان مباحا كسكر بلدي كالبيع اذا ام
 سكره وشرب المكره بان اكره على شرب المحل بالقتل فشرها فسكرها
 والمضطر بان شرب منها ما يرد به العطش فسكره فهو كالعناء
 فيبيع صحة الطلاق والعناق وسائر التصرفات لان هذه ليست
 يتلوه في الاصل والكلام فيما اذا شر به غير مثاله فصار السكر
 المحال لها من اقسام المرض وان كان من خطوه كالسكر من كل
 شراب محرم وما يحل بشرط سكر منه فانه ما يتلوه به فيصير كالحرم
 فلا ياتي الخطاب بالجماع لقوله تعالى تقرءوا الصلوة وانتم سكارى
 فهذه الخطاب ان كان في حال السكر فلا يمكن منافيا للخطاب ان كان
 في حال القهوه فكذلك لو كان منافيا لصار كانه قبل اذا سكر
 وفرجه عن اهلية الخطاب فلا يصلوا فيصير كونه كالعقل اذا
 جنسه فلا تفعل كذا ولهذا مرة احكام الشرع كلها وتبيح
 كلها في الطلاق والعناق والبيع والشرء والمقارير كالصاحي
 الرد اي اذا تكلم بكلمة الكفر بحكم كفره ولا يثبت اقراره
 وقال ابو يوسف يمين كالصاحي وجهه الحسن ان الرد

ينبغي على القصد والاعتقاد والمسكران غير معتقد بدليل انه لا يكره
بعد الصحو والقرار بالجدور والمالقة منه اخرا عن حد القذف
كخذ الزنا وشرب الخمر والسرقه لان الرجوع عن الاقرار بعد الصحو
وقد قارنه دليل وهو التكرار اذا التكرار لا يثبت ما يقول والمهر
وهو لغة اللعب وشراعا ان يراد بالشيء ما لم يوضع له ولا ماصح اللفظ
استعارة كإرادة تعطيل الكلام عن فائدة الغرض المطلوب منه
فان ارادته تعطيل اللفظ عن مفهومه ارادة ما لم يوضع له ولا ما
صالح استعارة وخرج المجاز فانه اراد به ما لم يوضع له اما ان
اللفظ صالح له استعارة وهو ضد الجد وهو ان يراد بالشيء ما لم يوضع له
وما صالح اللفظ استعارة فيكون حقيقة وكفر مجازا والمهرل في
حقيقة ولا مجازا وانه ياتي اختيار الحكم والرضا به حيث لم ير
مفهوم اللفظ حتى يفيد ثبات الحكم ولا ياتي الرضا بالمباشر وا
ختيار المباشرة لان المهازل يحكم بما هو له به عن قصد ورضا فثبت
ما يتعلق بالمباشرة وانعدم الرضا في حق الحكم وصار يقع خلاف
الشرط في البيع ابدا وان الخيار يعد الرضا والاختيار في حق الحكم
ولا يعد منها في حق مباشرة السبب في العقد يوجد باختياره ورضاه
اما ان المهرل في البيع بنفسه والخياره وشهره اي المهرل ان يكون
منها مشروطا باللسان بان يذكر باللسان انها هازل لان في العقد
ولا يثبت بدلالة الحال اما انه لا يشترط ذكره في العقد كخيار

مجرد

الشرط

الشرط فانه يشترط انه لو شرط لما حصل مقصودها لان غرضها منه
ان يعتقد الناس ذلك بعبا وهو ليس بيع في الحقيقة والتجئة وهي
العقد الذي يباشره الانسان لفرضه تعديده ويصير كالمذموم الذي
اخص من المهرل لها لا يكون الا عن ضرورة وصورتها ابيع داري
منك وليس بيع حقيقة وانما هو تجئة وليشهد عليه في بيع في الظاهر
كالمهرل في حق الاحكام لا تنافي الاهلية ووجوب شيء من الحكم
فان تواضع على المهرل بالبيع وانفق على البناء بان تواضعا
في الشرع على عقده في العلانية ولا بيع بينهما اصلا في الواقع فيفسد البيع
اي ينعقد فاسدا غير موجب للملك وان انفصل به القبض لما ذكر ان لها
راض بمباشرة السبب كالحكمه كالباع اي كالمواضع عبدا بشروط الخيار
اولها ابدا في انه غير موجب للملك وان كلامها ينفي بالنقض وان
انفق على الاعراض فالبيع صحيح والمهرل باطل بالاعراض كالمواضع
لان حقيقة العقد تحتل الفسخ فالمواضعة التي هي دونه اولى وان
انفق على انه لم يحضرهما شيء او اختلفا في البناء والاعراض والعقد
صحيح عمدا في حقيقته في المالكين خلافا لها تجعل صحة الاجاب اولى
اذا سكتا واختلفا لان العقد المشرع لا يجاب حكمه جد في الظاهر
والمانع من الاجاب انما هو المهرل وذلك غير متصل به نقضا فكان
هو اولى بالتحقيق من المواضعة وهما اعتبر المواضعة ما لم يكن
بناء على العادة الجارية بين الناس في تحقيق المواضعة التابعة

زل

دفعاً نحو اجتهادهم انه مفضل الى قصره في الظلمة عن اموال الناس الى
 ترى انه سبق الامر من كان اعتباراً الى ان يوجد ما يقضي
 بان تنقضي الاعراض عنها والجواب ان الاختراع وان كان
 ذلك اي الهزل في القدر بان انقضاء المدة في العقد بالفسخ
 لكنه ما تواضع على البيع بالقبض على احداهما هزل فان انقضاء
 الاعراض عن الموضوعة كان الثمن الفين لبطال الهزل وان
 انقضاء على اهما لم يحضر هاشي واختلاف الهزل باطل والتسمية
 صحيحة عنده عند ان خيف حتى يجب الفان لما ذكر ان عنده يجب
 بنظام العقد وهو ناسخ للموضوعة السابقة وعندها العمل
 لمواضعة واجبة لعل الهزل به باطل لانهما سابقة للثمن
 من اسباب الترجيح وان انقضاء البناء على الموضوعة فالتمس القان
 عنده لانهما جذا في العقد والعمل بالمواضعة يجعله شرطاً فاسداً
 فيفسد البيع فكان العمل بطلاناً عند التعارض او من العمل بالو
 وان كان ذلك اي الهزل في الحبس بان تواضع على الف دينار
 على ان يكون الثمن دراهم والعكس فالبيع جائز على كل حال ويجب
 بالاتفاق سواء انقضاء البناء او الاعراض او اهما لم يحضر
 شيئاً واختلفوا في الفرق لهما ان اعتبار المواضعة في الحبس يستلزم
 خلو العقد عن التمسك به حينئذ لا يكون المذكور ثماً وما هو
 ثم غلب مذكور بخلافه في القدر فانه مذكور وان كان الهزل

في الذ



في الذي لم يال فيه كالطلاق والعناق وصورة ان تواضع مع
 امراته او عبده بان يطلقها او يعتقها لا ينفذ ولا يكون واقعاً
 والتميز بان تواضع معها ان يطلق الطلاق او العناق باهر او
 يحلف بالله بان يفعل كذا او يكفر في ذاك هازل فذلك كله
 صحيح والهزل باطل بالحدث وهو ان جدهم جدهم جدهم
 النكاح والطلاق والتميز والعناق في بعض الروايات لانه فاسد
 لسبب حكمه وحكمه لا يحتمل الرد فيقع وان كان المال في بيعاً
 كالنكاح فان هزل باصالة فاعقد كره والهزل باطل لما ذكرناه
 هزل بالقدر فان انقضاء الاعراض فالتمس القان وان انقضاء
 على المحرقة فالتمس القان لان ذكر احد الفين على وجه الهزل
 شرط فاسد والنكاح لا يفسد بشرط الفاسد وان انقضاء
 اهما لم يحضر هاشي واختلاف النكاح جائز بالف لان المهر
 تابع في النكاح ولذا انعقد بدونه فلو وجبنا الفين كافي البيع
 لصار المقصود من صحة التسمية المهر فيصير البيع مقصوداً
 رواد فمجد وقيل بالفين لان التسمية في الصحة مثل ابتداء البيع هو
 ما اذا تواضع على البيع بالف وعقد على الفين وانقضاء لانه
 لم يحضر هاشي واختلاف فان اباحيفه جعل العمل بصحة النكاح
 اول منه بصحة الموضوعة فكذلك هذا رواه ابو يوسف في هذه
 اصح وان كان ذلك في الحبس بان تواضع على الدنانير وعلم ان المهر

في الحقيقة درهم فان اتفقا على العرض فلهما ما سمي وان اتفقا
على البناء وجب مهر المثل بل جاء لصحة بلا سميته كذا في البيع
او اتفقا على انه لم يحضرها شي واختلفا يجب مهر المثل على رواية
محمد بن بقاء على ما قرأ من المعبر تابع فلا يجعل مقصودا بالصحة وعلى
رواية ابي يوسف عجب السعي وبطلت المواضعة وعندها يجب مهر
المثل وان كان المال فيه مقصودا كاطلع والعق على مال الزوج
عن دماء العدة اما كان مقصودا لغيره لا يجب بدون الذكر فلما انظرنا
فيه عالمنا المقصود فان هرة بان طلق امرأته على مال او طالعها
هازل او عتيق عبده على مال هازل او صالح عن دماء العدة هازل
وتواضع على الهزل واتفقا على البناء فالطلاق والعاق
واقع والمال له زهر عدها لان الهزل لا يؤثر في المانع اصلها
لانه كخيار الشرط والمانع لا يمتد فلا يحتمل الهزل ولا يخلط المال عند
البناء او بالعرض او بالاختلاف او التمسك وعندها ^{الطلاق} يقع
بل يتعلق باختياره لانه لما اعتبر خيار الشرط وفيما اذا خالفت
على انها بالخيار لا يقع الا على ان تشاء فيقع ويجب المال فلذا
هنا وان اعرضنا عن المواضعة بعد ما هزل به المانع والبدل
وقع الطلاق ووجب المال اجمالا اما عدها فلان الهزل لا يمنع
وقوع الطلاق ووجوب المال اما عدها فلان المواضعة قد
بطلت باعراضها وان اختلفا فالقول المدعى له عرض اما عده

الهزل

فلا انه جعل الموتى في اصل الطلاق في المانع وكذا عده الاختلاف
جعل القول المدعى له عرض في جميع الصور واما عدها فالمانع
جائز والاختلاف غير مفيد وان سكتا فهو جائز والمال له زهر
اما عدها فليطلب الهزل واما عدها فلرجمان المزد وان كان ذلك
في العدة بان سمي الفين وقد تواضع على الف فان اتفقا على
البناء فعندها الطلاق واقع والمال له زهر كذا في جعل المال
له زهر ما يترك التبعيه فلما يؤثر في الهزل اذا التبعيه للمقتضى
للتفكير وعده يجب ان يتعلق الطلاق باختيارها جميع المتبعين لان
الطلاق يتعلق بمعلقه به الزوج وقد علقه بالفين فيتعلق
لها وان هزل باحدها واذا انقلب بالكل والمرأة لم يقبل بعضه
حدا الكونها هازلين في الالف فلا يقع الطلاق بقبول البعض
وان اتفقا على العرض لزوم الطلاق ووجوب المال له لما قرأنا
اتفقا على انه لم يحضرها شي وقع الطلاق ووجب المال له اما
عده فلان على المدة وجعل المدة اولى من المواضعة واما عدها
فلان الهزل لا يؤثر في المانع على اصلها وان كان ذلك في الحبس
بان ذكر الدنانير نجدة وغرضها الدرهم يجب السعي عدها كل
حال سواء اتفقا على العرض او البناء او انه لم يحضرها شي او
لما ذكرناه لا يؤثر في المانع فيقوم ويرمى المال تبعاً وعده ان اتفقا
على العرض وجب السعي وان اتفقا على البناء يوقع الطلاق وان اتفقا

على ان كان له كحضرة هاشمي وجب الحى ووقع الطلاق وان اختلفا
 فالقول مدعى الاعراض وقد روجه كل وهذا بيان في العتق
 على مال والصلح على دماء العبد وان كان الهزل في المقرر ^{محتل}
 القسح كالبيع والمجارة او بما لا يحتمل كالطلاق والعناق بان
 تواضع على الخاقين في المالا في البيع والمجارة او بالطلاق
 والعناق ولكن لا يكفر كذلك فالهزل يطالبه اي المقرر ^{محتل}
 المقرر يتحقق على ثبوت الخبر والهزل يدل على عدمه لما عرف
 من تعريف الهزل والمقرر ان يكونه متروك بين الصدق والكذب
 محتل ذلك فلا يصير ملزماً والهزل بالردة كقوله والعباد بالله
 للمقسم انه كفر وقايله كافر وان كان هاذله في كماله لا يدور
 هو اللوحية للمقسم لعدم اعتقاده ذلك لكن بعض الهزل كونه
 استحقاقاً بالدين فاللهما جاد في نفس الهزل باضيه والكاف اذا
 اساء هازلاً بحكمه بايمانه والسفه وهو حقه تعذر للمسان
 فبعضه على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل
 وان كان اصله مشرعاً وهو لسفه والنذير لان اصل البيع ^{محتل}
 مشروع الا ان الاسراف وهو المجاوزة عن الحد حرام كالاسراف
 في الطعام وذلك اي السفه لا يوجب خطا في الاهلية لانه
 لا يخل بالقدرة ظاهر التسلمة بدينه باطنه بقاء نور عقله بكمال
 ولا يمنع شيئا من احكام الشرع لبقاء اهليتها ولا يوضع ^{الخطا}

لانه يعقد الاهلية وهي باقية ويمنع ما اعنه في اول ما يبلغ ^{٩٥}
 بالنقص وهو لا يؤثر في الصفات المولدة اي موالهم اضافها الى
 وليا، لتصرفهم فيها وانه لا يوجب ^{محتل} الاصل لا عبد الحنفية لانه
 لا نقصان في عقله فيعتبر الرشيد اذا في سلبه لانه اهدار
 آدمية وهو اشد ضرراً من التبذير وكذا اعداها في سلبه لانه
 وفيما يبطل بحج عليه لانه مبذور في ما لا يفيد على نظر الكالصبي والسفر
 لغة قطع المسافة وشرعية المخرج المديد فادله ثلثة ايام ولياها
 بسبيل الى ومشي الاقدام لقوله على الصلوة والسلام يسبح المقيم ^{محتل}
 ولية والمسافر ثلثة ايام ولياها وانه لا ينافي الاهلية والمحكام
 لبقاء القدرة الطاهرة والباطنة بكمالها لكنه في الشرع من ا
 التخييف بنفسه مطلقاً سواء كان موجبا للشقة ولا كونه من
 اسباب الشقة فاعتبر نفس السفر بسبب الترخص واقبهم مقام الشقة
 بخلاف المرض حيث لا يتعلق الرخصة بنفسه فانه مستوعب الى
 بضره الصوم والى ما لا يضر فلا يتعلق الترخص بالمرض الذي
 يوجب الشقة واذا كان السفر بنفسه سبباً للتقص فيؤثر في
 قصره وان المربع وفي تأخير الصوم لكنه لما كان من الامور المختارة
 ولا يوجب ضرورة لازمة اي مشقة لا يمكن دفعها الى الدين المأمور
 بالامراض والى اذا كان السبب غير لازم يكون الضرر الناشئ من ذلك
 فقيل انه اذا اصبح صلياً وهو مسافر ومقيم فمسافر لا يباح له

الفطر لتقر الوجوب بالشرع وانشاء السفر باختيار فلا سقط
 ما تقرر وجوبه عليه بخلاف المريض اذا تكلف الصوم فربما
 ان يفطر حل ذلك لانه يوجب ضرورة لا زمة بحيث لا يمكن فيها
 فتور في اباحة الفطار ولو افطر في التقويتين مع انه لم
 كان قيام السفر المبيح لله فطار بنية فلا يوجب الكفارة ولو
 المقيم ثم سافر لم يسقط عنه الكفارة لتقررها عليه بالفطار
 بخلاف ما اذا مرض بعد الفطر مرضا مبيحا حيث يسقط عنه
 سماوي فلا اوجد في آخر النهار من بل الصوم استحقا القوم
 وزوال الاستحقاق لا يخرج فيصير بالامتنان اوله كالحض
 واحكام السفر اي الرخص التي تتعلق به ثبتت بنقله من
 من عمران المصير بالسنة وهو ما روي انه صلى الله عليه وسلم
 لما خرج الى السفر رخص للمساكين وقال علي رضي الله عنه لو
 جاوزنا هذا الحصن لقصرنا وان لم يتم السفر عالة بعد
 وكان القياس ان لا يثبت له احكام البعد عام السفر المستمرة
 ايام لان العالة يتم به والحكم لا يثبت قبل تمامها لكن تراء بالنية
 تحقيق الرخصة في حق الجميع اذ لو توقف لترخص لها على تمام
 ثلاثة ايام لتعطلت الرخصة فبين مقصده الثلاثة والخطا
 وهو وقوع الشيء على خلاف ما اراد وهو عدم صلاحه بسقطه
 حق الله به اذا حصل عن جهل وهو المعنى بقولنا ان الجفلة

اخطار لا يعاقب ^{ويعتبر} وثبتت في العقوبة حتى لا ياتر الحاطي ولا يترك
 بخلافه قصاص لانه جرم كامل على ارتكابه الفعل المحرم فلا
 يجب على الفعل المعذور ولا فيه قوامة وليس عليكم جراح
 فيما اخطا توبه ولم يجعل عددا في حقوق العباد حتى وجب
 ضمان العدوان لانه ضمان مال الاجزاء فعل فيعتمد وجوبه
 عصمة المحل ولذا لو اتفعا عينه لا خرجت بها ضمان واحد
 ولو كان جزء الفعل لوجب على كل ضمان كامل كالقصاص ^{حيث}
 به الدية لا يبادل المحل لاجزاء الفعل وصح طلاقه بان
 اذ ان شئ مستلما جرى على لسانه انت طالق وعند الشافعي
 لا انتفاء القصد قلنا القصد مبطن فلا يتعلق بالحكم به بل
 يتعلق بسببها وهو هتلية القصد بالعقل والبلوغ نفيا
 للرجوع وجبان يعتقد ببعده ازا جاز البيع على لسانه
 خطا بلا قصد اذا صدقه علم خطمه وكبر بوجه البيع ^{المكروه}
 لوجود الاختيار وضعه لانه وضع البلوغ مقامه ولعدم
 الرضاء منه فصار كالكره والمكره وهو حمل الغير على امر
 لا يريد مباشرة لولا العمل عليه بالوعد على تركه وهو على ثلاثة اقسام
 ان يعيد الرضاء ونفسه لا اختيار الاختيار هو القصد الى
 امره فربما بين الوجود والعدم داخل في قدره الفاعل يتبع
 احد الجانبين على الاخر والصحيح منه ان يكون القول في قصد

مستنداً أو الفاسد منه ما كثر اختياره مبيحاً على اختيار آخره
هو المحل المباح وهو الإكراه بالقتل أو بقطع العضو أو بغيره
الرضا ولا يفسد الاختيار وهو الذي لا يلحق بالعدم ولا يضطر
إلى مباشرة لفكره من الصبر على ما هددت كالأكره بالحسن أو
الرضا فلا يفسد الاختيار ضرورة وهو أن يفهم أي نعم
بحسن أبيه أو أخته أو ما جرى مجراه والأكره بحسبه أي
أي باقسامه لا ينافي الخطاب لأن المكر مبتلى بالابتلاء لا بحق
الخطاب والاهلية لأن الخطاب يشترط لها وإن كان مبتلى لأنه
أي المكر عليه متردد بين فرض مكره على أهل الميتة بالقتل
فإنه لا يحل الامتناع كما هو موجب الفرض وحظر الأكره
قتل مسلم بالقتل فإنه حرم عليه لأن قتل المسلم لا يحل الفرض وما
وأباحه كالأكره على الإفطار في رمضان بالقتل فإنه يباح
للفطر ورخصه كالأكره على إخراج كلمة الكفر بالقتل فإنه
يرخص له الإقدام عند الطمأنينة على الإيمان ولا ينافي إلا
حيار إذ لو سقط الاختيار لبطل إكراه المبري أنه على أنه
على أن يختار ما تلف نفسه بالامتناع أو الإقدام لصيانتهما
وإذا لم ينافه فادعاه ربه أي الاختيار الفاسد اختيار صحيح
وهو اختيار المكر وجب ترجيح الصحيح على الفاسد إن أمكن ذلك
الفاسد معدوم في مقابلة ولا أي وإن لم يكن ترجيحاً إلى الاختيار

الفاسد ولذا نصير المكر إلى المكر فيما يختار ذلك وفيما يختار
لا يصح نسب الحكم إلى المكر فيمنسب إلى الاختيار الفاسد
وانقسمت تصرفات المكر إلى هذين قسمين القول لا يصح أن يكون
المتكلم الله لغيره لأن التكلم لمسانة الغير لا يقع فاقصرت
عليه فإن كان القول فلا يصح ولا يتوقف على الرضا بل
بالمكر كالطلاق ونحوه من العتاق والتكاثف لأن ذلك لا يبطل
بالحره وهو ينافي الاختيار والرضا بالمكر فلان لا يبطل بها
لا ينافي الاختيار أولى وإن كان يحتمله أي الفسخ ويؤيد
على الرضا كالبيع ونحوه من الجارة فإنه يقتصر على البتة
أيضا إلا أنه يفيد أي يفقد فاسد لأن الأكره لا يصح
انقضاء أصل القصر فاصد ورعن عمله في تحله ولكن يقع
لعدم الرضا الذي هو شرط النفاذ حتى لو أجازه بعد ذلك الأكره
صح ولا يصح الإقرار كلها سواء كانت بالاجتناب الفسخ أو بما
يحتمله لأن محتملها أي الإقرار يعتمد قيام المحضر عنه
فامتد له عدمه أي عدم قيامه والأفعال امتنان أحدتها
كلا قولاً فلا يصح فيه أنه لعبارة كالأكل والوطى فيقتصر الفعل
على المكر لأن الأصل بغيره لا يفسد وكذا الوطى بالغير
والثاني عليه أن كبره في الله لعبارة كالأكل والوطى المال لأنه
يكتل أن يأخذ المكر فيضربه نفساً أو ماله فيلحقه

على الكره دون ان كان القتل عدلا لان المكر ملجأ والمجاء
 جعل المجاء آلة لان الانسان مجبول على حب الحياة فلما هدد
 بالقتل فسد اختياره واذا فسد الخلق بآلة التي لا اختيار لها
 بمنزلة في يد المكر فيسب اليه الفعل وكذا الله يحب على ما قاله
 المكر والكفارة عليه ان كان خطا بان اكرهه على شيء طيب
 فاصابه انسانا والحرمان انواع هذا بيان ان المكر في الحرمان
 حرمه لا ينكشف اي لا تسقط ولا بد من رخصة كالزنا بابا
 لمرأة لان ولد الزنا هالك حكا وقتل السلم لان ذلك
 خوف التلف سواء فسقط المكر في حق تناوله دم المكر عليه
 للتعارض وحرمة جمل السقوط اصلا لحرمة المهر والمهر و
 لم يترى فان المكر يوجب باحتلال حرمة الميت بالنسبة
 الى عند الاختيار والاصل ان ما يباح تناوله حالة الخصية يباح
 بالاكراه اذا كان ملجأ لوجود الضرر فيها وما لا فلا
 اذا لم يكره اما اذا قصر فلم يحل له لعدم وحرمة لا يحتمل
 السقوط لكنها يحتمل الرخصة كاجراء كلمة الكفر على اللسان
 والقلب مطمئن بالامان لان اجرائها حرام لا يحتمل السقوط
 لان التوحيد واجب الى الابد لا انه رخص فيه بالنسبة وقر
 يحتمل السقوط لكنها لا تسقط بعد الاكراه واحتمل الرخصة
 ايضا كسؤال مال الغير فانه حرام وحرمة يحتمل السقوط بان

سيفه

والكره عليه ان المقصود قتل
 فاسحقاق الطمانينة خوف
 التلف له

صاحب

صاحبه بالنسبة واذا اكره عليه اكرها كما جاز له لان
 حرمة النفس فوق حرمة المال فيجعل المال وقاية للنفس ويحذر
 اي تكون الحرمة قائمة اذا صير على عهد بين الصديقين حتى لا كان
 شهيدا لانه يغير اذ لا نفسه لا غرار الدين واقامة حق
 الشرع وقد حرمان الله تعالى على هذا المختصر في العشرين
 من نوال المباركة ثمان وستين وثمان مائة
 بصالحه ومشتاقا المحروسة وانا سأل من نظر ان ينظر
 بعين رضائه وان ينفصل على صالح دعائه الحمد لله على
 التمام وان في الصلوة واطيب السلام على محمد وآله
 وعلى الالكرام واصحابه العظام الى قيام الساعة وتمام
 القيام قد وقع الفراء من تقيده حتى توفيقه
 في وقت الظهر والعصر في يوم احد
 حشر ابتداء شعبان من
 شهر ربيع الثاني
 ونعمانه

ب

نحمدك يا من بين ملكوت كل شئ وباعتقادنا ومن عند ابد كل شئ واليه معاودة تسلي
 من اوراق الاطراف آيات توحيده وتحيده وتجلي من الافاق والانفس شواهد تدبره ونجده
 ما سقط في الاكوان من ورفق الابعاد حكمة الباعثة ولا يوجد في الامكان طبقة الاشماء قدرته القاهرة
 تفترق عن الاشكال والاكاف فاته الاحدية وتنزعة عن الزوال والفتاء صفاته الازلية الابدية
 سجدت لغز جلالة جلاله الابرار العلوية ونظمت بحر نواله رشفاه لانوار القديسة ونسج كرك
 على ما علمتنا من قواعد العقائد الدينية وقولتنا من عوارف المعارف اليقينية ^{اي للملك} وهدينا اليه من طين
 النجاة وسبل ارتداد ووللشاعية فرسن السقاة ونهاج التدا ونصا على نيك محمد المنقوش
 باكرم اخلاق النبوة ^{رحمة الله عليه} ارسلته حين درست اعلوم الهدى وطراش اعلام ارواه
 وانظمت نهج الحق وعفا واشرف مصباح الهدى على الانبياء فاعلم من لدن معاليه ومن البقاي
 واسمعه وبين من البرهان سبيله ومن الايمان دليله واقام للمعجزة واثن للشرع بحجة صبي
 انشبه الصدور بنور البينات ^{اي بالله} وانزاع عن القلوب ضلال الشبهات واسترق وجه الانبياء والشمس اوراق
 واعظم الانام باوثق عصا ^{اي بيمينه} فاعلم من انقضام وعياله وصحابه خلفاء الدين وحلفاء الفتن
 مصابيح الالم ومفاتيح الكرم وكنوز العلم ورموز الحكيم رؤساء صفاء القديس وعظماء القديس
 بقاء الانس قد صغروا في كماله بافحام الافكار ونور وسبع طرائق بانوار الآثار فارغوا على الدين
 فكشفوه عن الفوائد والكروب وساروا الى البقاي فصر فواعنه القواوي والخطوب فابنهم
 نورا لاسلام وانتظموا المسكين وانضم وعدا من الله وحقق عليهم نصر المؤمنين ^{اي بالله} وبعد
 فقد كنت في ايات الامور وغنوا ان العراذ العيس غرض والباب بقاء وغرض كداته على انما
 وبثور الاماني طالعة فصره ووجوه الاقوال صامكة مستبشرة ورباع الفضل معونة الاكاف
 والعصاة وربا من العلم مطون الاكام والرضوات اسرعة النظر في العلوم طلبا لا لثباتها ولزادها
 واسرعة الكتب من الفنون كفا لاسرارها عن اسرارها برود على خدق الافاق غوصا على دوائه
 فوائده وبروقها في الكياس اناس رونا لشوارب عوائدها علمنا منهم بان تبت لنا قوائنا لا كتب
 الدقائق وقيدنا بها في طلب الحقائق وحين راوا على الكلام الذي هو سر الشرائع والامكام ومباني
 قواعد عقائد الاسلام اعجبنا ما رغبت فيه وبعده عياله واهم ما يشاء مطايا الطلب لدية لكونه اوتى
 العلوم نبينا واصدقها نبينا واكرمها نبيا وانورها سرايا وبما واصحابها نبينا واوليها وادفعها

٩٩
 حجة وسبلا حاصوا جميعا حول طلابه ورائوا طريقا الى جنابه والنسب واصحابا على جنابه ونفعا
 الى فتح بابيه فافترقت لمة من ظلم الدر ونبوة من ايت النبوات وانتهزت فرصة من عين الزمان
 وخفة من زحام الشؤب وافترقت في تصفيف مختصر موسوم بالمقاميد منظوم فيه غرر الفوائد ودرر
 الفوائد وسرر له يضمن بسط موجزة وحل مغزاة وتفضيله بحمله مع تحقيق المقاصد ونوع ما يربا
 وتدريب على اقدار فوق ما يعتاد وتحرير لكائل حسب ما يراه ولا يراه وتحرير للائيل بحسب لا يهتد
 ولا يهتد بالفاظ ينفع لها الآذان وينشر الصدور وينفقا ما يراها والازهار حبال وخمور
 ومعان يتأمل بها وصور الاوراق وينتسج نفور الطور وينتدال اذلال الكلام كأنها نور على نور
 باذ لا يهتدي ايراد مباحث قلت عنابة المنافرين بها من التكلين

الحمد لله الذي جعل

جلالہ

سبحانك لا اله الا انت يا رب كل شيء ووارثه يا الله اله البرايا
 كلها يا الله يا اله الالهة الاربعة يا الله الحي في كل فعاله يا حي كل شيء
 ورحمه يا حي حي لا حي في ذمومته ملكه وبقائه يا قيوم فلا يقوت
 شيء من علمه ولا يؤمنه يا واحد الباقي اقبل كل شيء واخر يا دائم بلا فنا
 ولا زوال ملكه يا صمد في غير شبه ولا شئ مثله يا بار فلا شئ
 كفقه يدانه ولا مكان لوصفه يا كبير انت الذي لا تهدي العقول
 لوصفه عظمته يا بار في النفوس لا مثال خلاص غيره يا زكي الطاهر
 من كل آفة بقدر سمه يا كافي المومنين لما خلف من عطايا بفضل
 يا نقي من كل جور لم رضى ولم خالطه فعاله يا حنان انت الذي وحيث
 كل شئ رحمة وعلم يا منان ذا الاحسان قد عظم كل اللذيق منه يا قوي
 العباد وكل يقوم خاضعا لجهنم من خافة ورغبة يا خالق في السموات
 والارض وكل اليه معاده يا رحيم كل مريض ومكروب وغيانه ومعان
 يا قيام فلا نصف الا لى بكنه جلال ملكه وعنه يا مبدي البراي
 البرايا المربيع في انشائها عونامي خلقه يا علام الغيوب فلا يؤمنه
 من حفظه يا حليم ذا اناءة فلا يعادله شئ من خلقه يا معيد
 ما افنا برز الخلائق اكون في خافته يا حميد الفعال ذا المنى على جميع
 خلقه بلطفه يا عز المنيع الغالب على امره فلا شئ يعادله يا قاهر
 والبطش الشديد انت الذي لا يطاق انتقامه يا قريب المتعالي
 فوق كل شئ علو ارتفاعه يا مدبر كل جبار بقرعته وسلطانه يا نور
 كل شئ وهذه انت الذي فلق الظلمات بنوره يا عالي الشان في السما
 فوق كل شئ علو ارتفاعه يا قدوس الطاهر من كل سوء فلا شئ يعادله
 من خلقه يا مبدي البرايا كلها ومعيدها بعد فناها بقدرته يا جليل الملكة
 طاهر شئ فالعدل امره والصدق وعده يا محمود فلا يبلغ الاوهام
 كنهه ثنائيه ومجده يا كريم العفو والعدل انت ملا كل شئ عدله يا عظيم
 والثناء الفاعز والعزيز والمجد والكبرياء فلا يذل عنه يا عجب

ايما من يوجب الذنب بشا اديب وارثنا د

اجلهم يد حقن المكرم الهادي ادفنوها

افق سنخار من يدعوا بنفجر المس او ا في

كونوا حلة او حرة كونوا حرة كونوا حرة كونوا حرة

نمن الان خصوصاً بنكون وارثنا و ايجاد

كونوا حرة

هذه ابيات الام

الابيات التي الطول الابني
بصبح وما الا صباح من ابياتنا